جامعة مولود معمري

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإقتصاديات الريعية في المنطقة المغاربية و تأثيرها على التنمية

دراسة حالة الجزائر 1986-2015

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:

- **طراب حياة**
- **زغدود شهيرة**

إشراف

الأستاذة: شيخ فتيحة

لجنة المناقشة:

الأستاذة لعمراني أسيا	رئيسا
الأستاذة شيخ فتيحة	مشرفا
الأستاذ غنام فايزة	ممتحنا

السنة الدراسية: 2015/2016 الموافق لـ 1437-1438

الإهداء

اهدي هذا العمل الى الشخصين الاكثر عزة الى قلبي "امي"و"ابي" اطال الله من عمرهما

اهدي هذا العمل الى اخواي واخواتي وكل افراد عائلة "طراب"

والى صديقتي "شهيرة" التي شاركتني هذا البحث و الى كل اصديقائي وصاديقاتي خاصة "سيليا"و"صبرينة" "نسيمة" "يمينة" وكل من ساعدوني معنويا خاصة "فريد"

حياة

إهداء

إلي أبي رحمه الله

والى اعز إنسانة في الكون التي رمتني الأقدار بين أحضانها

إلى حبيبتي ونور حياتي أمي الغالية التي فعلت المستحيل

لتربية تربية صالحة

دون ان انسى اخواتي واخواتي وابناءهم

والى كل العائلة خاصة من ساعدني ودعمني على انجاز هذا العمل.

شهيرة

كلمة شكر

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة "**شيخ فتيحة**"

لحسن توجهاتها لنا خلال انجازنا لهذا البحث كما نتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا المحترمين الذين درسونا خلال الدراسي وهذا عرفانا لكل مابذلوه من مجهودات جبارة من اجلنا كما نتقدم بالشكر أيضا لكل من وقف معنا و ساندنا في انجاز هذا البحث .

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول:الإطار النظري لمفهومي الريع و التنمية

المبحث الأول:الريع والمفاهيم المرتبطة به

المطلب الأول:مفهوم الريع

المطلب الثاني:مفهوم الاقتصاد الريعي

المطلب الثالث:مفهوم الدولة الريعية

المبحث الثاني:التنمية والنظريات المفسرة لها

المطلب الأول:مفهوم التنمية

المطلب الثاني:أقسام التنمية وأنواعها

المطلب الثالث:التميز بين مفهوم التنمية والمفاهيم الاخري

المبحث الثالث:العلاقة التشابكية بين الاقتصاد الريعي والتنمية في ظل الدولة التسلطية

المطلب الأول:متلازمة الدولة الريعية والتسلطية

المبحث الثاني:إمكانية التنمية المستدامة في ظل اقتصاد ريعي

الفصل الثاني:طبيعة الاقتصاديات المغاربية

المبحث الأول:المقومات الطبيعية

المطلب الأول:الموقع الجغرافي

المطلب الثاني:الإمكانيات والموارد المعدنية الطاقوية

المبحث الثاني:طبيعة الأنظمة في الدول المغاربية

المطلب الأول :طبيعة الأنظمة السياسية

المطلب الثاني:طبيعة الأنظمة الاقتصادية

المبحث الثالث:الاستراتيجيات التنموية

المطلب الأول:الخيارات التنموية لدول المغرب العربي

المطلب الثاني:واقع اقتصاديات دول المغرب العربي في بداية الألفية

المطلب الثالث:الدولة الريعية وثروات الريع

الفصل الثالث:الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري بين متطلبات التنمية والريع

المبحث الأول: الموارد النفطية

المطلب الأول:البترول في الجزائر

المطلب الثاني:طريقة استغلال المحروقات في الجزائر

المبحث الثاني:اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول:الصدمات النفطية

المطلب الثاني:العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثالث:تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث:السياسات التنموية في الجزائر

المطلب الأول:استراتيجيات التنمية

المطلب الثاني:الفشل النسبي لسياسات التنمية

المطلب الثالث:استراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر

خاتمة

مقدمة

لا شك أن التحدي الأول والأكبر الذي يواجه عالمنا اليوم عالم م بعد الحداثة، لاسيما دول المغرب العربي، هو تجاوز التخلف الكبير والمتعاظم.لان هذا العالم أضحى يتسم بالعجز المستمر في اقتصادها ،والذي يرتبط بالطبيعة الريعية لهذه الاقتصاديات،هذا ما يجعل هذه الدول تواجه تحديات تتميز بالتزايد المستمر والتعقيد،وهذه التحديات باتت تضعف كاهل الشعوب والدول على حد سواء في عملية البناء وتحقيق التنمية الشاملة،وان التطلع إلى تحقيقها في المنطقة المغاربية أضحى من القضايا المشتركة بين شعوب المنطقة باعتبار هذه المنطقة تزخر بالمواد الأولية وعلى ثروات طاقوية هائلة،واحتياطي ضخم من البترول والغاز الطبيعي،وبالإضافة إلى موقعها الوسطي المتميز، وقربها من الأسواق العالمية آسيا وأوروبا.

وعليه فان تنمية هذه المنطقة تشترط السيطرة المحلية على الموارد الطبيعية،وكذلك الاستغلال العقلاني لها.إلا أن هذه الفكرة تبدو معقدة في ظل الأنظمة التسلطية التي تتميز بها هذه الدول. انطلاقا من واقعها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي يشير إلى عجز المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسير شؤون الإفراد وتنظمها، وضعف الرقابة.ما نتج عنه تحديات تعيق تحقيق التنمية الشاملة،مقابل التفكيك الذي تشهده المنطقة من عدم التكامل الاقتصادي ما أدى التفاقم التحديات وتناميها.

_الإشكالية:

هل يمكن تحقيق تنمية شاملة في ظل اقتصاد ريعي في الدول المغاربية عامة والجزائر خصوصا؟

_التساؤلات الفرعية:

_ما المقصود بالاقتصاد الريعي،وكيف يؤثر في عملية التنمية؟

_ما هو واقع التنمية في المنطقة المغاربية؟

_كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على سياسات التنمية في الجزائر؟

_الإطار المكاني والزماني لموضوع الدراسة.

ا_الإطار المكاني:

يشمل موضوع دراستنا منطقة المغرب العربي المتكون من خمس دول ذات حدود سياسية مختلفة وهي:الجزائر،المغرب، تونس ، ليبيا، موريتانيا.

ب_**الإطار الزماني:**

سنتطرق إلى موضوع الاقتصاديات الريعية في المنطقة المغاربية وتأثيرها على التنمية دراسة حالة الجزائر وفق إطار زماني ،ثم تحديده انطلاقا من تقلبات أسعار النفط في

سنة 1986الى 2015ومدى تأثير هذه التقلبات على التنمية في الدول المغاربة وبالتحديد على الجزائر والإجراءات التي قامت بها السلطات لتقليل من حدة التأثيرات السلبية.

_فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية سيتم اختبار الفرضيات التالية:

_تعثر التنمية مرتبط بالريع في حالة الدولة التسلطية.

_الدولة لازالت تحتفظ بدورها الأساسي في عملية التنمية.

_الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يمكن أن يتحول إلى اقتصاد السوق إذا اعتمدت الدولة على اللامركزية في تسير الشؤون الاقتصادية.

_أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الاقتصاد الريعي وكيفية تأثيره على المسار التنموي في الدول المغاربة كونها تعتمد في تمويل اقتصادياتها التنموية على مورد واحد في بناء اقتصادها.

_أدبيات الدراسة:

تعد الدراسات السابقة أهم العناصر التي تساعد الباحث في تحصيله المعرفي ومن بين الدراسات التي أتيح لنا الاطلاع عليها والاستعانة بما يلي:

*بشـير مصـطفى بعنـوان نهايـة الريـع الأزمـة والحـل وهـو مرجـع تنـاول إعـادة تنظيـم الاقتصاديات الريعية على أساس المعرفة واليقنة الإستراتجية.

*محمد عز العرب،الدولة الريعية وهو مرجع تناول فيه مفاهيم أساسية حول الدولة الريعية والاقتصاد الريعي و ما هي التأثيرات الناجمة على الدول التي تعتمد على المصدر الريعي في تمويل مشاريعها.

_أسباب اختيار الموضوع:

ا_المبررات الذاتية:

كوننا ننتمي إلى منطقة المغرب العربي نتطلع للتعرف الى واقع التنمية بمفهومها الواسع في دول المغرب العربـي(الجزائر،تونس،المغرب،ليبيا،موريتانيا) يشير إلى وجود عدة نقائص ترتبط معظمها بسوء التسيير وانحصار الحريات على المستوى السياسي والاعتماد على مورد واحد اقتصاديا، والعجز في تلبية المطالب المجتمعية لعدم فعالية السياسات الحكومية في تحرير الفرد المغاربي وتمكينه من حقوقه. الأمر الذي جعل دول المغرب العربي تواجه تحديات داخلية.تهدد امن الإنسان المغاربي من فساد وفقر وبطالة وانعدام الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي مما أدى بتنامي ظواهر متخطية للحدود السيادية لهذه الدول.

ب_ المبررات الموضوعية:

إن الدوافع الموضوعية لهذا الموضوع تتمثل في:

_ضرورة معرفة طبيعة الاقتصاديات الريعية في الدول المغاربية وكيفية تأثيرها على التنمية.لمعرفة التحديات ومعوقاتها.

_الإطار المنهجي:

إن دراسة موضوع الاقتصاديات الريعية في المنطقة المغاربية وتأثيرها على التنمية. دراسة حالة الجزائر،والإجابة على الإشكالية يستوجب الاستعانة بمنهجية تساعد على تحليل الموضوع وفهم العلاقات في ظل الاقتصاد الريعي وتأثيره على التنمية لهذا اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج وهي:

_المنهج التاريخي:هو المنهج الذي يعتمد على المدخل الزمني التقرير في المبحث والرجوع إلى الماضي باستمرار. والمنهج التاريخي في كل العلوم الإنسانية استنادا إلى حقيقة أن تاريخ الإنسانية يصل ماضيها بمستقبلها ولهذا اعتمدنا عليه من خلال تتبع مراحل البرامج التنموية في الدول المغاربية وقطاع المحروقات في الجزائر.[1]

1 احمد عبد الكريم سلامة، □□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□ (القاهرة:دار الفكر العربي،2008) ص 98_99.

2_المنهج المقارن:مفهوم مركب من مصطلحين هما المنهج والمقارنة وفي هذا الصدد المقارنة تعني تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه الاختلاف والتشابه بين شيئين متماثلتين أو أكثر، أما المقارنة كمنهج هو تجريب غير مباشر يتم من خلاله الكشف عن وجود صدق الارتباطات السببية بينها لهذا اعتمدنا عليه لإحداث مقارنة بين الدول المغاربية وإبراز مختلف الاختلافات الموجودة بينها من حيث طبيعة الموارد التي تعتمد عليها في إحداث تنمية مستدامة وتبين الطبيعة الريعية لكل دولة .

_ منهج دراسة الحالة:هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بدراسة موضوع ما هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها بقصد الوصول إلى تعميمات عملية متعلقة بالوحدة المدروسة وتغيرها من الوحدات المتشابهة لها واعتمدنا عليه لدراستنا.للبرامج التنموية التي قامت بها الجزائر في اقتصاد أحادي المصدر.[2]

_صعوبات الدراسة:

قلة المراجع و صعوبة الحصول عليها.

2 عزيز داوود،□□□□□ □□□□□ □□□□□□(عمان:دار النشر والتوزيع، ط 1، 2006)ص 7.

أن موضوع الاقتصاد الريعي موضوع واسع ومعقد له ابعاد مختلفة لا ترتبط بالاقتصاد فقط ولكن بالاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة ،لهذا تظهر صعوبة التحكم في هذا الموضوع في دراسة من هذا النوع.

_تقسيمات الدراسة:

اعتمدنا في هذه المذكرة على خطة في ثلاثة فصول وكل فصل مقسم إلى مباحث ومطالب.

_تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الريعي و المفاهيم المرتبطة به،ومفهوم التنمية والمفاهيم المرتبطة بها ،وإبراز العلاقة بينهما.

_أما الفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة طبيعة الاقتصادية المغاربية،وذلك بتحديد الموقع الاستراتيجي وأهميته الاقتصادية.

_ أما الفصل الثالث تم دراسة الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري بين متطلبات التنمية والريع وكيف اثر على التنمية في الجزائر.

تمهيد

إن أغلب الدول التي تحتوي على ثروات طبيعية و التي تقوم بإنتاج الخامات و المواد الأولية ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل رئيسي علي المورد الريعي و في تمويل موازنة الدولة و توفير مستلزماتها إذ تعتمد الدولة على مورد الريع في كل مشاريعها التنموية مما جعلها تدور في فلك الاقتصاد ألريعي. فمن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم الريع و مختلف المفاهيم المرتبطة به (الاقتصاد ألريعي والدولة الريعية)، و تحديد مفهوم التنمية، كما سنحاول إبراز العلاقة بين الاقتصاد ألريعي و التنمية

المبحث الأول: الريع والمفاهيم المرتبطة به

المطلب الأول: مفهوم الريع

لغة: يعني النماء و الزيادة و يقال أيضا أرض مريعة أي مخصبة. [1]

اصطلاحا: بمفهومه الاقتصادي: يعني إيراد دون سعي أو عمل.

و أول من عرفه هو «ابن خلدون» في كتابه «المقدمة» على انه "كسب دون عمل، و ميزه عن الرزق الذي يتطلب جهدا". [2] كما استعمله «أدام سميث» باعتباره شكل من أشكال المردود المالي في كتابه «ثروة الأمم» أما «كارل ماركس» فكان أول من لفت النظر إلى ما سماه بالرأسمالية الريعية أي كنمط اقتصادي في كتابه رأس المال و كان يقصد به ظاهرة اقتصادية–اجتماعية يصف من خلالها الطبقة الرأسمالية الغير المنتجة اقتصاديا أي تلك التي تكتسب إيرادتها من خلال امتلاك مصادر الريع مثل الأراضي، العقارات المؤجرة وحتى

1 ياسمين نوري،**مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: يبين الخطاب الرسمي والواقع الميداني 1962–2012** رسالة ماجستير منشورة(جامعة تيزي وزو :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2015)،ص 98.

2 جورج قرم،إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي،**le monde diplomatique**،ع.4(افريل 2010) ص ص.48_49.

الأسهم و السندات و أشار إلى أن الاقتصاد ألريعي يقوي علاقات القرابة و العصبية، في حين أن علاقات الإنتاج تسيطر على التشكيلات الرأسمالية.[3]

و أول من قدم مفهوما اكادميا للريع هو «دافيد ريكاردو» في مؤلفة «مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب» حيث عرف ريكاردو الريع كما يلي: «هو ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يدفع إلى صاحب الأرض كبديل لاستعمال القوي غير الفانية للأرض».

فالنقطة الأساسية التي ركز عليها «ريكاردو» في تحليله لظاهرة الريع تمثلت في تفسير للزيادة في الدخل الناتجة عن الاستحواذ على الأراضي الزراعية ذات الخصوبة العالية التي ازداد مرددوها بسبب ازدياد ندرتها النسبية، و ارتفاع قيمة محصولها نتيجة تغيير معطيات السوق التي لا علاقة لها أي جهد إضافي مرتبط بالجهد الإنتاجي بصورة مباشرة كنوع من الريع rente"" بمعنى أن الريع عنده هو:«كل دخول أشكال التي مصدرها هبات الطبيعة»•[4]

فالريع حسبه ينشأ بسبب اختلاف الميزة التي تتمتع بها أراض خصبة بالنسبة إلى أرض أقل خصوبة، و يفسر هذا باختلاف درجة خصوبة الأراضي، لأنه لو كانت جميع الأراضي بنفس درجة الخصوبة لما ظهر الريع. فنظرية الريع عند «ريكاردو» تعتمد على معطيين:

1 قانون الغلة المتناقضة في الزراعة.

2 استعمال الأراضي الحديثة بسبب التزايد السكاني.

---

3 محمد عبيد عباش،الدولة الخليجية "سلطة أكثر من مطلقة:مجتمع اقل من عاجز"في:

http:www.gulfpolicies.cam/index˛php ?option=cam contentάview=articleάid=601:q ά
catid=147=2011_04_09_07_47_03.30: 14 على الساعة 2016/ 06/ 29: يوم

4 98 ص **مرجع سابق،** .نوري،

و لقد لخص الدكتوران "إسماعيل" و "عارف دليلة" نظرية الريع عند «ريكاردو» انه بما أن السكان في ازدياد مستمر وجب عليهم إما أن يعمدوا إلى زيادة إنتاجهم على أراضيهم الخصبة بزيادة الكلفة، و أن يستمروا أراضي أقل خصبا، فمثلا سعر القمح يحدد بنسب كلفة الإنتاج على الأراضي الخصبة الحصول على دخل صاف لا تقابله أي زيادة في الكلفة، لا يقابلها أي جهد من قبل المالكين أنفسهم.

فلجوء السكان إلى زراعة الأراضي الحديثة تؤدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع تكاليف هذه الأراضي الأقل خصوبة أو الأبعد منها موقعا يحصلون من الأسواق بحيث أن الثمن السائد في السوق لا بد أن يتساوي ويسود السوق بأكملها. لذا فان أصحاب الأرض الأكثر خصوبة و الأفضل موقعا يحصلون على فائض اكبر بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج لديهم. و هذا الفائض هو ما سماه «ريكاردو» «بريع الأرض» و يعتبر ريكاردو أن هذا الريع سوف يزداد مع تكاثر السكان مع الزمان.

فالأرض الخصبة تنتج غلة أكثر من الأرض الرديئة حتى لو استعمل نفس المدخلات من بذور و أسمدة و عمل و مياه. و الأرض الحدية تغطي الكلفة، و من الحدية لا تستغل الدخل الإضافي الناتج عن الأرض الخصبة هو الريع. و انطلاقا من هذا المفهوم تم اشتقاق ريع المنجم، الذي يطبق على الريع المتأتي من الطبيعة مثل: النفط و الغاز عندما تكون كلفة الإنتاج اقل بكثير من سعر البيع.[5]

أما الباحث «مارشال» marchall.A فقد عرفه بأنه :«احتياط أو دخل مشتق من هبات الطبيعة».[6]

5 إبراهيم مشروب ،**الاقتصاد السياسي(الاقتصاد السياسي مبادئ_مدارس_أنظمة)** (د ب ن:دار المنهل اللبناني،2002) ،ص،70

هناك من الباحثين من يعتبر أن الدخل الناتج عن تصدير عائدات النفط أو الغاز أو الفوسفات (مشتق من هبات الطبيعة)، هو ما يصلح عليه ريعا، إما الدخل الناتج عن (المساعدات الأجنبية حقوق المرور في القنوات المائية ...الخ) هو شبه ريع.[7] من هنا نستنتج أن تحديد مصادر الريع مسالة تقديرية اختلفت حولها الآراء.

و يعرفه «أدام سميث» بأنه الثمن المدفوع لقاء استعمال الأرض و هو أعلى ما يستطيع التاجر دفعه في الظروف الواقعية للأرض و ذلك في إطار تحديد شروط العقد. يجتهد مالك في أن يترك له من نتاج الأرض حصة اكبر من تلك التي تكفي للحفاظ على رأس المال الذي يستثمره لشراء البذور وتسديد أجور العمال، شراء الماشية و أعلافها و الأدوات الزراعية المألوفة في الجوار وهي الحصة الصغرى التي يستطيع أي مستأجر أن يكون خاسرا، و يسعي أن يحتفظ لنفسه الجزء الذي يزيد من ثمن المحصول باعتباره ريع أرضه.[8]

و يقسم «أدام سميث» الريع إلى أنواع :

أ. **الريع الطبيعي :** و يتمثل في المواد الطبيعية كالثروات الطبيعية كالنفط والغابات.

---

6 abdlkadr sid ahmed ;le paradigme rentier en question; l'expérience des pays arabes producteurs de brut .analseet element de strategie.revu tiers monde;n°163 juillet;septebre ; version electronique:**http//www.prse.fr/web/revues/home/prexript/article/tiers 1293.8882 2000 num 41 163** 1413: 29/06/2016 يوم

7 محمد عزب العرب،**الدولة الريعية**"**(مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة سلسلة مفاهيم)**"(القاهرة:المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية 2010)، ص 12.

8 أدام سميث ، **ثروة الأمم** ،(**بيروت**: معهد الدراسات الإستراتجية،2007)، (ترجمة حسني زينة)،ص 211.

ب. **الريع الاستراتيجي:** و يتحقق ذلك نتيجة الميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية أو قد تكون كمنتج سياسي .

ج.الريع التحويلي: و يشمل كل ما تتلقاه الدول من المعونات و منح و هبات وتحويلات العاملين، قصد أشكال الدعم الأخرى.[9]

- تستعمل كلمة "الريع" باللغة العربية و "rent" و باللغة الانجليزية أما الريع بمفهوم "ريكاردو" فيستعمل كبديل لكلمة "ryaltoy" بمفهوم الإتاوة يعني حصة الملك.

أن في الصناعة النفطية كانت الكلمة ترد للتعبير عن دخل مستقل عن الضريبة باعتبارها حصة للملك قبل احتساب الغير به و كان هذا الاستعمال شائعا في زمن الامتيازات، و لا تزال تستعمل في بعض العقود النفطية. أما الاستعمال الشائع لها بالانجليزية فهو ما يتعلق بانجاز البيوت و العقارات.

فالريع الاقتصادي في الصناعة النفطية هو الفرق بين قيمة الإنتاج وكلفة الإخراج وتنتج كلفة الاستخراج من كلفة الاستكشاف، التطوير و كلفة العمليات، و كذلك حصة الأرباح التي تحصل عليها الشركة النفطية.

فالدول النفطية تحاول أن تحصل على أقصي حد ممكن من هذا الريع من خلال القطاعات التي تشمل الضرائب، الإتاوات كذلك العلاوات، الناتجة عن المداخل المتأتية من إنتاج النفط و الغاز، فدور الحكومة هو وضع و رسم نظام جبائي كفؤ تستطيع من خلاله أن تحصل على مجمل الريع.

---

9 نبيل جعفر عبد الرضا،مفهوم الدولة الريعية،الحوار المتمدن،العدد 3631 نقلا عن:

http://www.alhewar.arg/dabat/show.art.asp?aid=294425يوم 29/06/2016

من المهم هنا ملاحظة أن "الريع" ليس متعلقا ببيع النفط أو الغاز فقط، بل الريع قد يأتي من عدة طرق كاحتكار طرق المواصلات أو تأجير بعض الدول لموانيئها. أو تأجير القواعد العسكرية.[10]

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الريعي

1. مفهوم الاقتصاد الريعي

هو اعتماد دولة علي استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا و هكذا فان اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا إذ يعتمد علي المبادلات التجارية و ينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطع الاستيراد، و هو اقتصاد ليولي الصناعات التحولية والزراعية أهمية و ربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذج لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالي كبيرة سوءا عن طريق البيع أو الجباية وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية بشكل الكبيرة في البناء و التسيير في توزيع الأجور.[11] على المواطنين و العمال في استزاد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات اقتصادية تنعش الاقتصاد و توفر فرص للعمل. و علاوة علي ذالك فان الدولة عادة ما تجني أرباح إضافية تساهم في تنويع اقتصادها و التخلص من التبعية لقطاع المحروقات. وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو الاقتصادي مرهونا بالتطور الريع لا بديناميكية الاقتصاد داخليا و خارجيا من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية العمومية مثل ما يحدث في الجزائر.[12]

10 عدنان الجنابي،**الدولة الريعية والدكتاتورية** (بغداد:دراسات عراقية،ط 1) ، ص 6.

11 صالح ياسر،**النظام الريعي وبناء الديمقراطية :الثائية المستحيلة حالة العراق.ورقة سياسات**(بغداد:مؤسسة فريد ريش ايبرت مكتبة الأردن و العراق،2013) ص،3.

و يعرف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور "صبري زايد السعدي" الاقتصاد الريع النفطي بأنه: "الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من النفط و الغاز المملوك كليا للطاقات الإنتاجية و الاحتياطات الدولة". و تتخلص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا النحو بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة اكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة و الزراعة فالناتج المحلى الاجتماعي، و إن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمة من الاستثمار العام يشكل نسبة تزايد 50% من مجموع الاستثمار الكلي و أكثر من 50% من الإنفاق الحكومي جاري (الميزانية السنوية الاعتيادية) و إن قيمة الصادرات النفطية بالعملات الأجنبية تساهم أكثر من 50% من مجموع الصادرات.

و من جانب أخر يري بعض الاقتصاديين انه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات الغير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما عندما إلى الاقتصاد بوصفة اقتصادا ريعيا.[13] و يتميز الاقتصاد الريعي بأربعة خصائص و إن وجدت في اقتصاد ما صح وصفه بالريعي.

و الخصائص هي :

- مصدر الريع خارجي (كإيرادات المحروقات).

12 لمياء عماني ،شهرزاد زغيبب، إدارة الموارد بين دولة و السوق و التنمية المستدامة في الاقتصادية الريعية ـحالة الجزائر في:

dpubma.univ.annaba.dz/WP content,uplaads/2014/07/4-38.P50-67 2016_08_ 13 . يوم

صبري زايد السعدي،**التجربة الاقتصادية في العراق الحديث**.(بغداد :المدى للثقافة و النشر ،2009)، ص .44 13

- يشكل الريع الخارجي العامل المهيمن في الاقتصاد إذ يشكل 40%من دخل الدولة.

- ينخرط معظم السكان في الاستهلاك أو

- التوزيع الريع و ليس إنتاجه فمثلا الجزائر معظم سكانها يستهلكون ريع النفط ويوزعونه و ذلك عبر عملهم في القطاع العام فيما تعمل أقلية في إنتاج النفط مباشرة.

المستلم الأساسي للريع هو الحكومة.[14]

و يستشير الدكتور"محمد عبد الفضيل" أن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا بالإنفاق من دول ريعية إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع و بين القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام.

أما "مشال شاتيلوس" أستاذ الاقتصاد بمعهد العلوم السياسية بجر و نوبل الفرنسية فيصف الاقتصاد الريعي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول و هو متميز عن اقتصاد الإنتاج فالأفراد يتنافسون من اجل السيطرة على الريع و بهذا يشكل أغلبية النشاط الاقتصادي و يمثل وسيلة لضمان تداول الدخل متجه وجهة إنتاجية.[15]

المطلب الثالث: مفهوم الدولة الريعية

14 يوسف بيبي،الآثار التشابكية للعلاقة بين الريع و الفساد :الحالة الجزائرية "،**الاقتصاد الجديد**،م.02 ،ع 1، (2014)،ص ص 253_276.

15 سلام جبار شهاب،الدولة الريعية و صياغة النظم الإقليمية (دول الخليج نموذجا) في:

www.iasj.net/hasj?fun=fulltext8aid=90938http://29/06/2016 يوم

ظهر مصطلح الدولة الريعية في نهاية سنوات الستينيات عند الاقتصاديين الذين ركزوا بحوثهم حول الدول المصدرة للبترول في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، اتسع مفهوم مجال الباحثين ليضم باحثين في علم السياسة و علم الاجتماع لتفسير بعض الظواهر المرتبطة بالريع.

و اتسع مفهوم الريع و ظهر بذلك العديد من المفاهيم المرتبطة به مثل المجتمع الريعي، التسيير الريعي للاقتصاد، الليبرالية الريعية و الدولة الريعية. و التي هي محل الدراسة و يعتبر "حسين مهداوي" أول من ربط مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية "state rentier" في بحثيه تحت عنوان نمط و مشاكل التنمية الاقتصادية في الدول بالدرجة الأولى على دخل ريعي يتأتى من الخارج دون عمليات إنتاجية محلية، و هذه الحالة تتجسد في الدول النفطية النامية. و قد جاءت مساهمة مهداوي بعد زيادة العائدات الحكومية الإيرانية جراء تأميم النفط في الخمسينيات من القرن الماضي.

و يعرف "المهداوي" الدولة الريعية على أنها: "دول تلتقي موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم". وانطلاقا من هذا التعريف فإن دفع رسوم المرور في قناة السويس ودفع رسوم بناء واستخدام أنابيب النفط المارة في أراضي الدول التي تعتبر كلها ريعا إضافة إلى العائدات النفطية.

كما تعرف الدولة الريعية أيضا : "أنها الدولة إلي تعتمد في إيراداتها المالية على الموارد الطبيعية و على ما يستخرج من الأرض أو يعتمد عليها بنسبة كبيرة. بمعنى إن النشاط الاقتصادي ضعيف جدا. و تؤمن مميزاتها بالاستناد إلى تصدير الموارد الطبيعية".[16] وفقا لهذا التعريف الثاني فان مفهوم الدولة الريعية ينحصر في الريع الذي تحصل عليه

16 .عز العرب،**مرجع السابق**،ص 10

الدولة من بيع الموارد الطبيعية. و هو تعريف ضيق مقارنة بالتعريف الذي قدمه "مهداوي" (التعريف الأول).

أما التعريف الشامل للدولة الريعية هو: "تتمثل في الدولة التي يكون مصدر عيشها ناتج على العائدات الريعية النابعة من الخارج بشكل منتظم. مقابل ضعف العمليات الإنتاجية المحلية (ضعف هياكل الإنتاج المحلي، و الريع الخارجي مصدر أساسي للدخل)".

و منذ نصف قرن أضحى الاقتصاد ألريعي الميزة الرئيسية لبعض اقتصاديات العالم العربي (الريع النفطي) و يمثل الريع بطبيعة الحال المكون الرئيسي لآلية عمل اقتصاديات الدول النفطية.[17]

و منذ عام 1990 عند ما نشر"حازم البلاوي" و جياكولو تشياني"كتابهما عن "الدولة الريعية في العالم العربي" و منه فتح المجال لظهور العديد من الدراسات الأخرى التي تخصصت في دراسة مختلف مناطق نطاق العالم مثل دراسة "الكيس هارنتستفنس" عن نيجيريا و التي كانت تحت عنوان"somthoughts on needs reforming the rentier state"" سنة 2004م و"احمد كور" عن دول آسيا الوسطى تحت عنوان:

" case Turkmen studier¸the retie state model and central Asia"

هذه الدراسات فصلت في موضوع الريع و الدولة الريعية و أعطت له، و قد طور "حازم البلاوي" مفهوم الدولة الريعية و شخص أربعة خصائص أساسية تشترك فيها الدول الريعية في الوطن العربي، و التي أيضا تصلح للدولة الريعية غير العربية و تتمثل في :

- يتأتي الريع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاع إنتاجي قوي.
- تشكيل أليدي العاملة في الريع نسبة قليلة من مجموع القوى ى العاملة.

17 دياب فهد الطائفي،المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي.في: **http://www.adabacham.net/show.php?sid=3216**. يوم 28_07_2016.

- تكون الدولة (الحكومة)المتلقي الرئيسي للريع الخارجي).
- و يوسع "البلاوي" مفهوم الدولة الريعية ليشمل المجتمع الريعي،[18] الذي يضيف له عاملا ثقافيا يتمثل في العقلانية الريعية، هذه العقلانية التي تقوم حسب "البيلاوي" بكسر العلاقة بين العمل و المكافئة على أدائه فالمكافئة تصبح كسب غير متوقع و ليس مقابل للعمل الشاق المتواصل.
- و يقسم الدول إلى ثلاثة مجموعات على أساس نسبة العائد الريعي في المحلي الجمالي و هي على النحو الأتي:

أ. "**المجموعة الأولى**": تتمثل في الدول التي تهيمن على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية .في تشكيل الناتج القومي، و في هذه الدول لا تشكل العائدات الريعية إلا نسبة قليلة من ذلك الناتج، و هذه الدول تتمثل في الدول الصناعية المتقدمة و التي تقوم بتصدير السلع النهائية.

ب. "**المجموعة الثانية**": وهي الدول الشبه ريعية و التي تكون العائدات الخارجية نسبة اكبر من الصناعة في المجموعة الأولى، إذ تتراوح ما بين 10%و 30%.

ج."**المجموعة الثالثة**": و هي تتمثل في الدول الريعية التي تكون العائدات النفطية الخارجية الجزء الأكبر و الجوهري من الناتج المحلي الإجمالي إذ تشكل أكثر من 50%. و تنطبق على الدول المصدرة للنفط و كذلك الدول التي تتلقى مساعدات مالية و منح خارجية.

المبحث الثاني:التنمية و النظريات المفسرة لها

المطلب الأول: مفهوم التنمية

18 .الجنابي ،**مرجع سابق**،ص 8

لغة: من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر ،وفي المال بمعنى زاد و كثر.

اصطلاحا: فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية وهي تختلف عن" النمو" الذي يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمر إلى تحدث في جانب معين من جوانب الحياة.[19]

أما على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي : فنجد العديد من التعارف فهناك من يعرف التنمية على أنها: «التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها».

و هناك من يعرف التنمية على أنها :«الزيادة المطردة في مجالات الخيارات و الفرص المتاحة للفرد في تخطيط و ممارسة حياته حسب أرائه الشخصية في السعادة و مطالب الحياة».[20]

كما أن التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي وعملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقى بالوضع الإنساني إلى الرفاه والتطور بما يتوافق مع احتياجاته و إمكانياته الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية.

فالتنمية عملية مقصودة و هي أوسع من النمو لأنها تتضمن إجراء تغيرات جذرية في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي خلال فترة

.محمد منير حجاب ،**الإعلام و التنمية الشاملة** .(القاهرة :دار الفجر للنشر و التوزيع ،ط 2 ،2002)،ص 32 19

عبد الكريم بكار ،**مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية** (دمشق :دار القلم،ط 1، 1999)ص 9 20

زمنية. و التنمية بهذا المفهوم واجه عدم القبول لأنه يقع في نطاق الاقتصاد التقديري و ليس التقريري.[21]

و من بين أهم التعاريف لمصطلح التنمية ما يلي:

- ✓ **التنمية:** هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البيان الاقتصادي.
- ✓ التنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل و للنظام الاجتماعي نحو حياة إنساني أفضل.[22]

1. أسباب الاهتمام بالتنمية

التنمية ما هي إلا عملية اجتماعية تستهدف تغيير شامل في المجتمع للانتقال بهذا المجتمع من الحياة التقليدية إلى الحياة الجديدة التي تهتم بها الدول المتقدمة. أي الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التحضر لهذا نجد المفكر "شرام" يحدد مجموعة من العوامل التي أداة إلى الاهتمام بالتنمية وهي:

• إن وسائل النقل والإعلام جعلت الموقف واضحا ، و بهذا استطاع الناس سكان القرى ان يقارنوا أساليب عيشهم بأساليب عيش سكان المدن و نقارن الدول المتخلفة مستوى حياتها بالدول المتقدمة، و كان هذا نتيجة أن وعت الدول المتخلفة بفقرها و تخلف مستواها مقارنة مع الدول الأخرى.

---

21 ثورة العجلان،أبعاد و مؤشرات التنمية،في:

https://www.google.dz/search?q=wwάoq=wwάoq=chrome...69i57i012.1816i01ά saureid=chromeάie==UTF_8≠q=%D9%85. 29/06/2016 يوم

22 مدحت القريسي، **التنمية نظريات وسياسات وموضوعات.**(عمان:دار وائل للنشر،ط 1 2007) ص، 122.

• سقوط الاستعمار ورغبة الدول الجديدة في الاستقلال الاقتصادي و قيام الصناعات على اثر الحربيين ،ثم محاكاة الإمكانيات الجديدة التي يستخدمها جيوش الحلفاء : ثم أن هذا الزوال للاستعمار أتاح للشعوب لتقوم بجهد لمعالجة وضعها الاقتصادي. وهذه الدول أو على الأقل زعمائها في عجلة من أمرهم ويرفضون أن يظلوا متخلفين ويردون أن يستمتعوا مع الدول المتقدمة .

• موقف الأمم المتحدة والدول المتقدمة من مشكلة التخلف، فالأمم المتحدة أعطت صوتا جديد ،وأهمية للدول المتخلفة والدول الصناعية تهتم بالتخلف لأسباب اقتصادية كوسيلة لإنعاش صادرات الدول الصناعية ولتقليل البطالة وأخلاقية تتمثل في الشعور المتزايد بإمكانية القضاء على الفقر والجهل والمرض والمعيشة البدائية، نتيجة للانجازات العلمية[23] والضخمة، و سياسة نتيجة التنافس الدولي العظمي لكسب هذه الدول التي وصفها الاستفادة من مواردها اقتصاديا كما أن هذا الاهتمام هو نتيجة الشعور المتزايد بين الناس في العالم.

و كما يصف" شرام" فان الاستقرار يعتمد أكثر من امة أو أمتين.

• حصول أغلبية البلدان على استقلالها و تطلعها إلى التنمية و الاستقلال الاقتصادي.

2. مراحل تطور مفهوم التنمية

طرحت قضية التنمية في الدول المستقلة في أسيا وإفريقيا وأمريكا بعد أن حصلت هذه الدول علي استقلالها السياسي، و لم يكن هذا هو هدفها النهائي. مما أدى بهذه الدول أن تبذل جهود لتحريرها من التبعية و تحقيق التنمية لمواجهة كل عوامل التخلف.

23 **المرجع نفسه** ،ص 35

فتعارف التنمية تختلف باختلاف المدارس، فهناك من حاول ربطها بالبعد الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري، ورغم كل هذه الإبعاد إلا أن التنمية هي روابط مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض.

إذا جاء في تعريف "هيئة الأمم المتحدة"1955ان التنمية: «هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي و مبادئه» ثم عرفتها عام 1956 تعريفا أخر باعتبارها:«العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و المساهمة في تقدمها بقدر مستطاع».[24]

أما عند "ماركس" فيعرفها على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و القانونية فضلا عن أساليب الحياة و القيم الثقافية. و بالتالي فان البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما.[25]

و من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن التنمية تعني التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة.

فخلال التعارف السابقة فان مفهوم التنمية برز بشكل أساسي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين. بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر.وذلك عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائدات ذلك الاستغلال.

24 محمد شفيق ،**التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع** .(الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث) ،ص 13.

25 صلاح عثامنة، **التنمية الشاملة مفاهيم و نماذج**.(اربد الأردن :مؤسسة دار العلماء،ط 1997،1)ص 02،

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ الستينيات من القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد. يهتم بتطوير البلدان الغير الاروبية اتجاه الديمقراطية.

بمعنى تطور هذا المفهوم من المعنى الضيق الذي يقتصر على التنمية الاقتصادية التي تتضمن قضايا النمو الاقتصادي إلى معنى أوسع يشمل المجالات الأخرى السياسية التي لا يمكن الفصل بينها. لان هناك تداخلا و تفاعلا بين هذه المجالات.

ومع حلول عام 1993 تم تعريف التنمية البشرية لكونها «تنمية الناس من اجل الناس وبواسطة الناس» و هذا معناه:

- ✓ **تنمية الناس:** الاستثمار في قدرات البشر.
- ✓ **التنمية من اجل الناس:** التوزيع العادل لمار النمو الاقتصادي.
- ✓ **التنمية بواسطة الناس:** إعطاء كل فرصة المشاركة منها.

و الذي يتضمن في هذه المنظور الإنساني للتنمية كافة حقوق الأفراد.[26]

3. تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على انه:«حدوث زيادة مستمر في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني ،بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ».[27]

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا على انه:«نتاج الموقف الوضعي، و انه يعود لمفهم ضيق، كمي و قابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني و الدخل

26 **الموسوعة المعاصرة :مدارس مصطلحات ، منظمات و هيئات القرن العشرين**، نبيلة داود (مكتبة غريب)ص ص 90_92.

27 محمد عبد العزيز عجيمية وآخرون،**التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق** ،(مصدر :الدار الجامعية ،2002) ص 54.

الوطني في شكله الإجمالي و الفردي، و مع ذلك هناك عوامل اقتصادية و غير اقتصادية يمكن وراء هذه التغيرات، إلا أنها تظل دائما مفهوما ذات طبيعة اقتصادية صافية.

فالنمو الفعلي تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكله و موقع القوي الاجتماعية والسياسية

هو القيم و التوجهات و التنظيم و الثقافة بإختصار دون تبدل جذري في القوى الغير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.

و يعرف أيضا:«عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة».

1.3 سمات و عناصر النمو الاقتصادي

فسمات و عناصر النمو الاقتصادي يشترط توفر الظروف التالية:

1.1.3 السمات

أ. حدوث حجم الإنتاج: ونقصد به حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، و كذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي.[28]

ب. حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم: هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجيات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها، فإن مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل دينامية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن

28 **مرجع نفسه**،ص 55.

عناصر إنتاج اقل تكلفة و أكثر ربحية، و هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة انجح.[29]

ج. التقدم الاقتصادي: هي مجموعة التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي ،فان التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمراره، و تحقيق بذلك الغايات الاجتماعية لمجمل الأفواد.

2.1.3 عناصر النمو الاقتصادي

تتمثل عناصر النمو أساسا في العمل رأس المال والتقدم التكنولوجي.

أ. **العمل:** نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن الإنسان من استخدامه في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

و حجم العمل مرتبط بعدد السكان العاملين و كذا ساعات العمل و بالنوعية الإنتاجية.

ب. **رأس المال:** يعرف رأس المال بأنه السلع التي توجد، في اقتصاد معين، و وقت معين و يعتبر عنصر من عناصر النمو لأنه ساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة و من جهة أخرى يعمل على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة.

ج. التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بإنتاج كمية اكبر من المنتوج بنفس كميات الإنتاج. بمعنى بان التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعامل الإنتاج في العملية الإنتاجية و كلما كان هناك تقدما تقنيا سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج و تحقيق النمو.

3.1.3 الفرق بين النمو والتنمية

[29] مشروب إبراهيم ، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**.(لبنان :دار المنهل اللبناني ،ط1،2000) ،ص 31

يعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه .

و يرى بونيه" أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة. [30]

أما الدكتور محمد زكي شافعي فيرى أن" النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فالراجع تعريفها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن" و بما أن أي شيء ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و من هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنياني و الدفعة القوية و الإستراتيجية الملائمة.

فلو أخذنا الإنسان كمثال ،فان الإنسان ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب أي يزداد من حيث الوزن و الطول و هذا معنى نموه، أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة و الخبرات المكتسبة.

2:أقسام التنمية و أنواعها

30 **مرجع نفسه**، ص 32.

1. الاقتصادية

أن كلمة التنمية تنبع من النماء بمعنى الإكثار والزيادة. والنمو الاقتصادي يشكل عاملا رئيسيا من عوامل التغير الاجتماعي و السياسي، و بالتالي فهو احد أعمدة التنمية و عوامل النمو الاقتصادي.

و قد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما واسعا في مسالة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي وقد تبلور هذا المفهوم بنشوء 3 مشروعات:

- ✓ مشروع دولة الازدهار في اروبا الغربية و أمريكا الشمالية استنادا إلى نظرية كينز وتحت وطأة المنافسة مع الاتحاد السوفيتي.
- ✓ مشروع الدولة السوفيتية التي ترفع شعار الماركسية اللينينية.
- ✓ شروع التنمية في بلدان العالم الثالث القائم على أساس تدخل الدول من ممارسات شعوبية و هذا الأخير قد عانت منه بلدان العالم الثالث من أزمات و صعوبات و ما تتعرض من صعوبات داخلية و خارجية.[31]

فالتنمية الاقتصادية تعد احد ركائز التقدم الشامل في الدول النامية و غيرها، لأن التنمية في جوهرها تعني زيادة الإنتاجية للاقتصاد، أي تحقيق نمو اقتصادي بمعدل اكبر من معدل تزايد السكان.[32]

و يمكن القول من خلال ما تقدم أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي لتحسين مسوى معيشة الأفواد.

عصام نور السرية، **دول العالم النامية وتحديات القرن و العشرين** .(السكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر 2006) ،ص 31 44

32**المرجع نفسه** ،ص 41 .

2. التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي تلك التي تهتم بالعنصر البشري بمكوناته المتعددة كما تهتم أيضا بإعداد الفرد ككائن بشري من حيث تعليمه و تدريبه لاكتساب الخبرات و المهارات التي تجعله عنصرا ايجابيا مساعد في عملية التنمية كما تعمل على خلق مجتمع مسؤول لمحيطه قصد تلبية حاجيتهم و يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال:

- ✓ إحداث تغيير مقصود و تطوير المجتمع المحلي باستخدام موارده المتاحة و العمل على تنميتها إلى أقصى الحدود باعتماد على الجهود الذاتية لمواطنين و التعاون مع جهود الدولة.
- ✓ معالجة التخلف و تحسين البيئة و توفير الخدمات و تلبية احتياجات أفراد المجتمع.
- ✓ تنمية الموارد البشرية و إكساب الأفراد قيما اجتماعية وتعتمد هذه النقطة أساسا على المشاركة الشعبية.

و قد ركز العلماء علي الجانب أو البعد الاجتماعي في تحليلهم لمفهوم التنمية أطلقوا عليه التنمية الاجتماعية، لأن مفهوم التنمية يشير إلى نمو العلاقات الاجتماعية بين الجماعات في المجتمع.

كما يضيق أنصار هذه الرأي أن البعد الاجتماعي يمثل مكانة هامة بالنسبة للتنمية الشاملة لأنه يتضمن في معناه تحليل القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع و التي تتضمن طبيعة السلطة و نظام الحكم و مشاركة الجماهير في صنع القرار وتحليل طبيعة المجتمع.[33]

3. التنمية السياسية

المرجع نفسه،ص 3349

هناك اختلاف كبير بين الباحثين حول تحديد مفهوم موحد للتنمية السياسية وقد عبر"لوسيان ياي" من خلال تقديمه للمجلد الخامس من سلسلة دراسات في التنمية السياسية على أن هذه الأخيرة ما هي أحد جوانب التغيير الاجتماعي الشاملة، كما أنها عملية معقدة تتداخل مع كثير من المتغيرات الاجتماعية و القافية و التاريخية.

فحقل التنمية السياسية يتسم بالعديد من التصورات و الاجتهادات التي طرحها الباحثون من اجل تحديد مفهوم التنمية السياسية و هناك تصور يرى أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي.

المطلب الثاني: نظريات التنمية

في هذا المطلب سوف نحاول التطرق للجانب النظري لإشكالية التنمية التركيز على النظريات التي بحت في موضوع تخلف دول و تطور دول أخرى و لهذا سوف نتطرق لبعضها بشئ من الانجاز خدمة لموضوعها وقد صنفنا هذه النظريات حسب ظهورها الزمني و هي:

1. النظريات الكلاسيكية

1.1 النظرية الرأسمالية الكلاسيكية

لقد كان مصطلح الرأسمالية و مازال من المصطلحات الأكثر تحفظا عند استعماله والدليل على ذلك انه تعرض للعديد من الانتقادات تلك التي تعتبره العدو للدود للإنسانية، لأنها مرتبطة باستغلال العمال في شكل فائض القيمة. إلا أن اعتبرت الرأسمالية النموذج

التنموي الوحيد و الممكن قبل الحرب العالمية الأولى، إذ يعتقد أصحاب هذه النظرية انه بإمكان الأمم الحصول على الثروة عن طريق:

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مثل العمل، المصادر الطبيعية، التكنولوجيا و رأس المال كالمباني، الآلات و النقود، كما أن بيع البضائع و الخدمات و حتى وسائل الإنتاج بكل حرية.
- الأسواق أين يمكن أن تباع الإنتاج و البضائع و الخدمات بدون قيود و لا تدخل من أي سلطة كانت.
- شركات صناعية تقوم بالتصنيع إلى جانب تجارة حرة داخليا و دوليا.[34]

و يعتقد أصحاب هذه النظرية أن السبب الرئيسي للفقر في وجود خلل في وسيلة أو عدة وسائل الإنتاج كراس المال الغير الكافي أو عدم توفر الكفاءة و اليد العاملة المؤهلة.

قد استدل هؤلاء عن نجاح هذا المذهب في كل من اروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و رغم الحرية إلي هي أساس هذه النظرية إلا أن أصحابها يقارنون بالدور الذي قامت به الحكومات في تشكيل و تراكم رأس المال حيث أنها قامت مباشرة بتمويل بعض المشاريع الإستراتجية كإقامة الطرق و مد السكك الحديدية ...الخ. أو بصورة غير مباشرة كتقديمها للمساعدات و المشاريع الخاصة، و منه فالدور الرئيسي للحكومات ينحصر في تهيئة بيئة يمكن النشاط الاقتصادي من التقدم و الازدهار الى جانب توفر الطمانينة و المن اللذان يضمنان حماية الممتلكات الخاصة وتقديم خدمات معينة كالدفاع الوطني و الدبلوماسية.[35] من أنصار هذه النظرية نجد "أدام سميث" و"دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل" و غيرهم.

34 السيد سليم محمد ، **العلاقة بين التنمية و الديمقراطية في أسيا**. (القاهرة :مركز الدراسات الأسيوية ،د س ن)ص ص 6_7.

35 المرجع نفسه ،ص 205.

"فأدام سميث" صاحب فكرة اليد الخفية و مقولة «دعه يعمل و اتركه يمر» مثلا قام بتقديم الأفكار الأساسية لمن جاء بعده فكان كتابه «ثروة الأمم» المرجع الأساسية لنظرية الدينامكية حول تطور الثروة فيبين من خلالها أن العلاقة بين القيمة المتغيرة للعمل ورأس المال سوف تؤدي إلى الآمن الطويل إلى زيادة في الثروة إذ عارض "أدام سميث" التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لذا ناد بالحرية الاقتصادية على اعتبار أن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن نتيجة للميزان الذاتية التي يتمتع بها، و ناد بمبدأ التخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، الذي يؤدي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل.[36]

أما" دافيد ريكاردو" فيعتقد أن الزيادة في الإنتاج المصاحبة بزيادة اكبر في عدد السكان شكل على النمو السكاني يقتضى بالضرورة زراعة الاراضى الأقل خصوبة مما يؤدي إلى زيادة في سعر المواد الغذائية الأساسية مما يشجع الملكية العقارية نتيجة لارتفاع الريع العقاري مما يؤدي إلي عدم تشجيع الطبقة المنتجة و الراسم الين، ففي تحليله يؤكد "ريكاردو" على أن قانون الغلة المتناقضة هو سيسود باعتبار أن الزراعة هي أهم قطاع ضمن القطاعات الاقتصادية القومية و يقسم الطبقة المنتجة إلى ثلاث فئات و هم:

الرأسماليين، العمال و ملاك الاراضى الزراعية، فالرأسماليين هم القادرين على قيادة النمو الاقتصادي المتميزة، و ذلك بتشييد المصانع و تشغيل العمال، ثم إعادة استثمار إرباحهم والعمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى، أما فئة ملاك الاراضى الزراعية فتمد المجتمع بالغذاء ،ومع عملية النمو الاقتصادي المتميزة بزيادة في عدد السكان إلي سيؤدي إلى الضعف على الاراضى الزراعية بل حتى على الاراضى الأقل جودة و هذا ما يزيد من تكاليف الإنتاج من المدى البعيد مع انخفاض في معدل الربح و بالتالي فان معدلات الإنتاج ستؤول إلى

36 سميث ،مرجع سابق ،ص 205

الانخفاض و هنا يتدخل قانون تناقص الغلة فيتحصل ملاك الاراضى الزراعية على ربح اكبر.[37]

2.1 النظرية الماركسية

تقوم هذه النظرية على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ضمانا للتوزيع العادل للدخل العادل للدخل استفادة كل فرد من النشاط الاقتصادي، و على زوال السوق الحر واستبدالها بالتخطيط المركزي، و تقوم كذلك نظرية ماركس في النمو على التسيير المادي للتاريخ ، من حيث أن النظام الاقتصادي هو أساس كل النظم الاجتماعية الأخرى.

و يعتبر البعض من الكتاب أن "ماركس" أول من استعمل مصطلح التنمية، بمعنى انه أول من حاول التأسيس لنظرية تنموية اقتصادية، لأنه متيقن بان الرأسمالية و تناقضاتها ولا حتى عدالتها قد تمثل مرحلة مهمة في تاريخ البشرية، وإنها عندما حققت النمو الاقتصادي عن طريق خلقها لقوى الإنتاج الأكثر ضخامة لم تهدف للرفع من مستوى معيشة الناس. وأن ظواهر التقدم كما أكد "ماركس" هو قدرة الإنسان على السيطرة الطبيعية، و أن تنمية الدول المتخلفة لا تكون إلا عن طريق استعمال رأس المال الموجود في الدول الغربية ،وعليه سيمر تطور المجتمعات الغربية، و أن التطور صناعة بلد معين ما هو إلا الصورة المستقبلية التي ستصل لها البلدان العاقل تطور منه.

إلا انه من الغير الممكن الحديث عن "الماركسية الارثودكسية" دون ذكر"لينين" كأحد أعمدة هذه النظرية. الذي كان يتمتع بمعرفة واسعة بالاقتصاد الروسي و بالطرق و الوسائل التي استعملها في تنميته. كما أعطى "لينين" في مناقشة لمفهوم التنمية الاقتصادية مضمونا فلسفيا اديولوجي يتفق وجهة النظر الماركسية، إذ يعتقد بعدم قدرة النظام الرأسمالي تحقيق

37 عبلة عبد الحميد البخاري، **التنمية و التخطيط الاقتصادي:نظريات النمو و التنمية الاقتصادية**.ص 31 في:

.http://www.google.dz

التنمية. و يتجه بذلك اتجاها علميا تطبيقا في كيفية تحقيق التنمية، إذ يقارنها بعملية التخطيط الواعي[38] و الهادف و يعتبر التخطيط أسلوب و وسيلة ضرورية لتحقيقها، وقد طبق "لينين" أفكاره عند تجسيد لسياسة سنة 1921،-حيث أكد أن طريق التنمية هو الطريق التكنولوجي أي إنشاء قاعدة مادية وتكنولوجية. كما إن استمرار التقدم بالنسبة له مسالة ضرورية، حيث إن التقدم يتمثل في اندماج العلم بالإنتاج ليصبح عنصرا فعالا في العملية الإنتاجية، كما أن التنمية تتطلب قيام ثورة ثقافية شاملة وتكوين متواصلة لان دور العمال والمهندسين جد ضروري.

2النظرية الجديدة

_المدرسة (البنيوية قيادة الدولة للتنمية): تأسست في أمريكا اللاتينية عام 1940

إذ ارتكزت على شرح أهمية العوامل البنيوية في اقتصاد محلي أو دولي في تحقيق عملية نمو الدول المتخلفة.الذي من خلاله تتحول الاقتصاديات المتخلفة من تقليدية زراعيا إلى عصرية قائمة على تمدن أغلبية السكان تكون معظم مخرجاتها في شكل سلع وخدمات مصنعة.إذ تهدف التنمية بالنسبة لهم إلى إحداث تحولات في بنية اقتصاد الدول المتخلفة،

قصد تحقيق نمو اقتصادي ذاتي وداعم يتم عن طريق تخلي الدول المتخلفة على ارتكازها على الطلب الخارجي وتصديرها للمواد الأولية،إلى جانب توسيع القطاع الصناعي الدولي،

وعرفت سياستهم البنيوية بسياسة إحلال الواردات.

كما أكد البنيويون على الجانب الكمي في النمو الاقتصادي،و أن قياس التنمية مرتبط بعدد من القطاعات التي تستعمل مستوى عالي من التكنولوجية،ولا تتحقق إلا في اقتصاد يتميز

38 محمد ،**مرجع سابق** ،ص ص 199.

بتقسيم عادل لمجمل مخرجاته بين مختلف قطاعات الدولة. محددو أسباب التخلف في العلاقات الاقتصادية السياسية.

ونأخذ كنموذج في هذه المدرسة نظرية" سمير امين" ونظريته التبعية.إذ بدا نظريته بتقسيم النظام الاقتصادي إلى أربعة قطاعات :الصادرات،الاستهلاك الجماعي، الاستهلاك الترفي، ثم التجهيزات الأساسية.

_ويقول أن أساس إشكالية إحداث التنمية هو العبور من نموذج التنمية التابعة المتخلفة القائمة على أساس التمفصل بين القطاع الأول والثالث إلى نموذج تنموي حقيقي .

_كما يرى أن انتقال الدول النامية من نموذج تنمية تابعة إلى نموذج مستقل ،ما هو إلا تحول تدريجي للظروف التاريخية التي تقودها من نمط تنمية رأسمالي إلى نمط ذاتي وطني،فيرجع سبب تخلف الدول لعدم مواكبتها للتطور المتسارع للتكنولوجيا.[39]

المطلب الثالث: التميز بين مفهم التنمية و المفاهيم الأخرى

من خلال التطور التاريخي لمفهوم التنمية يلاحظ انه لم يكن هناك تميز بين مفهم التنمية و المفاهيم المرتبطة بها كمفهوم التقدم والتخلف و التطور والتحديث و التغيير وهذا ما سوف نتطرق إليه، لنبين حقيقة الاختلاف و التدخل بين مفهوم التنمية و هذه المفاهيم هي:

1. التنمية و مفهوم التخلف

اختلف الاقتصاديون في اختيار معيار يعتمد عليه في التفريقية بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة و في تعريف جامع مانع للتخلف الاقتصادي ينطبق على البلدان الواقعة في

.سمير أمين،وآخرون، **العالم الثالث يفكر لنفسه**.(بيروت:دار ابن رشد للطباعة والنشر 1981)،ص 39155

سيطرته، لأن هذه البلدان و إن اتفقت في خصائص مشتركة مع بعضها تختلف اختلافا عاما و عميقا فظروفها الطبيعية والاقتصادية و درجة نضجها و ملائمتها للتطور و الحقيقة أن التخلف الاقتصادي هو اجتماع عدة عناصر، و لا يمكن إرجاع التخلف إلى عنصر واحد لان هناك خصائص عامة مشتركة تميز البلدان النامية عن غيرها من البلدان المتقدمة، منها انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه، المشكلة السكانية، البطالة والتبعية.

و من ابرز السمات الاجتماعية للدول النامية، سوء حالة الإسكان و الصحة والخدمات و سوء التغذية، و غالبا ما يكون مستوى المواليد مرتفعا و إن مال معدل الوفيات إلى الانخفاض[40]

. و في ضوء ذلك يمكن تقسيم العالم إلى ثلاثة أنماط حسب التنمية الاقتصادية

هي: الدول المتقدمة، الدول المتوسطة، و الدول النامية و تنقسم إلى قسمين: مجموعة الدول النامية العليا و مجموعات الدول النامية السفلى.[41]

إن اصطلاح التخلف و"البلاد المتخلفة" هو اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة وقد أعطى الكثير من الاقتصاديين المهتمين بدراسة لمشكلة التخلف عدة تعار يف منها:

البلاد المتخلفة: هي البلاد التي تتميز بانتشار الفقر المزمن مع تخلف طرق الإنتاج و التنظيم الاجتماعي وبالتالي يمكن إرجاع الاهتمام بمشكلة التخلف إلى ما يلي:

- الفقر المزمن الذي تعاني منه البلاد النامية أو المتخلفة.
- تزايد هذا التفاوت على مر الزمن نتيجة خمول الدول المتقدمة بدرجة كبيرة.

.عبلة،**مرجع سابق**.ص 32 40

41 نور السورية ،**مرجع سابق ذكره**، ص 20.

- التعاون الكبير بين الدول النامية و الدول المتقدمة في مستوى المعيشة.

فالتخلف يعني الفقر الاقتصادي اى الفشل في تحقيق الرفاه المادي لمعظم سكان البلاد. إذن يعد التخلف مرحلة من مراحل التنمية و عائق من عوائق تحقيق التنمية الشاملة في نفس الوقت.[42]

2. التنمية ومفهوم التطور والتقدم

1.2 مفهوم التنمية والتطور

أكدت أراء المفكرين أن مفهوم التطور يرتبط" بالنظرية الدار ونية"* و هذا على الرغم من محاولاتهم تطبيقه على المجتمعات البشرية للتوصل إلى معرفة المراحل التطورية التي مرتبها المجتمعات و الأسباب التي جعلتهم يستخدمون بعض المفاهيم البيولوجيا الأخرى.

و هذا ما أشار إليه "هبرت سبي نزر" إلى المفهوم التطور استعرت فكرته من نظريات التطور البيولوجية و التي تم تدعيمها في القرن التاسع عشر و هو يشير إلى التطور الحضاري الذي يحدث في مراحل مختلفة و انه تعبير عن مسيرة المجتمع خلال فترة زمنية.

42 **مرجع نفسه**،ص،ص 20_22.

* نسبة إلى العلم البيولوجي الانجليزي" داروين" (1808_1882) الذي جاء بنظرية التطور في الأصل.

لقد ازداد الاهتمام بمفهوم التطور في القرن الحادي عشر خاصة بعد استخدام مفهوم التنمية و ظهور بعض الآراء التي أخلطت بينهما أحيانا، باعتبار إن مفهوم التنمية يشير في محتوياته إلى التطور الذي يحدث في المجتمع المراد تنميته كما تسير الدراسات السابقة أن التنمية تسعى بكل أهدافها إلى إحداث تغير في شكل التطور يشير إلى الانتقال من مرحلة حضارية معينة إلى مرحلة أخرى.[43]

هناك في كل التحليلات المرتبطة بالمفهومين إلى حدوث تطور في المجتمع و ذلك في فترة زمنية معينة كما ساهمت هذه التحليلات في أن واحد إلى المزج بينهما. إذ أن البعض يتم استخدام المصطلحين بمعنى واحد و هذا ما بين آن هناك علاقة بين مفهوم التنمية والتطور.

كما أكدت الدراسات الحديثة أن التنمية تشير إلى التطور و لكن التطور الذي أشارت إليه التنمية يكون مقصود و مخطط له وفقا لبرامج معينة، إذ لا يمكن حدوث تنمية في مجتمع معين دون وضع خطط مسبقة له في حين يمكن حدوث تطور لكن بدون تدخل الإنسان و هذا يدل أن هناك فرق بين مفهوم التنمية و التطور و لكن في المقابل لا يعني عدم وجود علاقة بينهما.

كما يمكن أيضا لمفهوم التطور أن يختلط مع المفاهيم الأخرى كالتغيير، و النمو، والتنمية و التقدم، ليعبر عن مفهوم واحد فمصطلح التطور وليد الفلسفة الغربية بصورة خاصة ولكن انتقال هذا المصطلح إلى العلوم الإنسانية خاصة علم السياسة أعطى له دلالات عدة و ذلك لتعدد مجالات توظيفه.

2.2 التنمية والتقدم

43 **المرجع نفسه**،ص ص 23_24.

ازداد في الآونة الأخيرة انتشار مفهوم التقدم بالرغم من أن التقدم يمكن أن يحدث في جانب من جوانب معينة من جوانب المجتمع دون الأخرى. في حين رفضت أراء أخرى هذا الرأي وأشارت إلى أن جوانب المجتمع مترابطة و ليس منفصلة عن بعضها البعض، وأنها في الوقت نفسه متشابكة ويؤثر كل منها في الأخر ويتأثر به أيضا، بحيث كل تقدم يحدث في احد جوانبها، يؤدي بالضرورة إلى التأثر في الجوانب الأخرى. [44]

كما اتجه فريق من العلماء إلى توضيح العلاقة بين مفهوم التنمية و التقدم. و الذي يعني إحداث تقدما في احد جوانب المجتمع مثل: مفهوم التنمية الاقتصادية، و الذي ركز

عليها علماء الاقتصاد و مفهوم التنمية السياسية و الثقافية و هذا ما يدل على وجود علاقة بينهما من خلال التشابه في أهداف كليهما.[45]

و قد حاولت هذه الآراء تدعيم ذلك من خلال تحليل لمفهوم التقدم و الذي يتضمن في معناه توجيه كل القوى و الإمكانيات المتاحة في المجتمع لخدمة أفراد هذا المجتمع، و العمل على تقدمه و تطوره و تحقيق اكبر قدر من التكامل الشامل.

و هذا التعريف قريب من معاني التنمية إلى و التي تتطلب أيضا تضامن كل القوى والإمكانيات في المجتمع من اجل تنميته. و هذا يدل على أن هناك علاقة بين مفهوم التقدم و التطور وذلك من خلال تحليل بعض معاني التقدم، و التي تسعى إلى تحسين المجتمع و نقله من حالة متخلفة إلى حالة أفضل مما هو عليه. و هذا المعنى قريب الشبه من بعض مفاهيم التطور و هذا ما أوضحه "بتومور" مستشيرا بذلك إلى أن مفهوم التقدم بهذا المعنى يعد بمثابة عملية تكيف منظم لموارد الإنتاج و إمكانيته و حسن استغلالها. و هو مشابه من

احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية.**(الإسكندرية:الدار الجامعية، 2003) ص، 44100

45**مرجع نفسه**، ص 103.

بعض مفاهيم التنمية. و أن كل من المفهومين التنمية والتقدم يرتبط بالمستوى العلمي والتكنولوجيا للمجتمع خلال مراحل معينة.

برغم من وجود علاقة بين مفهومي التنمية والتقدم، إلا أن مفهوم التقدم نسبي وذلك حسب أراء العلماء بالرغم من ارتباطه بواقع وإمكانيات المجتمع. مقارنة بمفهوم التنمية التي تشير في كل مراحلها إلى التقدم والتطور وهذا يبين الفروق الموجودة في معنى المفهومين.

3. التنمية ومفهوم التحديث والتغير

1.3 التحديث

أن مصطلح التحديث يعتبر أهم واشمل المصطلحات. فالتحديث من الناحية التاريخية يشير إلى عملية التغير نحو أنماط النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تطورت في غرب أوروبا و أمريكا الشمالية ما بين القرنين السابع عشر والقرن التاسع عشر والقرن العشرين.

كما يعتبر التحديث عملية ثقافية تشمل تبني قيم و مواقف ملائمة للطموح العلمي والتجديد العقلاني و الاتجاه نحو الانجاز وبذلك ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي إلى وضع جديد و هو التحديث.

و كثيرا ما يحدث الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث فالأول يعني زيادة القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشية ماديا و ثقافيا و روحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فيعني جلب رموز الحضارة الحديثة و أدوات الحياة العصرية، مثل التكنولوجيا و المعدات الآلية الحديثة و سلع الاستهلاك و الرفاهية.

كما تقوم بعض التصورات على افتراض مبدأ أساسه: " أن التنمية السياسية هي الحصيلة السياسية لعمليات التحديث السوسيو اقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات المصاحبة لها".[46]

3.2 التغير

تعددت الراء والنظريات حول مفهوم التغير الاجتماعي لكثرة استخدامه ولكثرة التغيرات وتنوعها، و قد أشار أنصار النظرية الوظيفية ان هذا المفهوم يرتبط أكثر بالعوامل الثقافية والاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، وان مفهوم التنمية يرتبط بنفس العوامل أيضا. مما جعل بعضهم يشير لوجود علاقة بين مفهوم التنمية والتغير الاجتماعي، كما نظر أنصار الفكر الماركسي للتغير الاجتماعي من خلال تحليلهم للتغيرات التي تحدث في مجال الإنتاج، و هذا المعنى قريب من بعض مفاهيم التنمية الاقتصادية، و ذلك لتوضيح العلاقة بين مفهوم التغير الاجتماعي و التنمية ورأى بعض علماء الاجتماع المهتمين بدراسة التغيير الاجتماعي و التنمية أن مفهوم التنمية يعبر عن مجموع الظواهر التغيير الاجتماعي الواعي و الموجه وهذا المعنى هو لب عملية التنمية.

و من خلال دراستنا السابقة لتطور مفهوم التنمية و الاتجاهات النظرية للتنمية وأقسامها والتمييز بينها والمفاهيم المرتبطة بها، و بعد الاستنتاج الذي تم التوصل إليه و هو التداخل و التشابك بين مختلف أبعاد التنمية، يمكن القول أن التنمية ضرورية ولكنها لوحدها تعد غير كافية خاصة إذا نظرنا إلى التنمية بمفهومها المعاصر و المتمثل في التنمية

46 عبد الحليم الزيات السيد ،**التنمية السياسية:الأبعاد المعرفية**.(الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،2002)ص 93.

الإنسانية التي تتطلب جملة من المرتكزات الأساسية لتحقيقها و تفاعلها و من بين هذه المرتكزات الأساسية الحكم الرشيد الذي انتشر في العقود الخيرة.[47]

47 **مرجع نفسه**، ص 95.

المبحث الثالث: العلاقة التشابكية بين الاقتصاد الريعي و التنمية في ظل الدولة التسلطية

المطلب الأول: متلازمة الدولة الريعية و التسلطية

أن الموارد الطبيعية التي يمتلكها أي بلد تؤثر بشكل ايجابي على الدولة و هذا بارتفاع الدخل القومي و بالتالي التأثير على مستوى المواطنين و مستوى التنمية الوطنية ككل. لكن أبرزته تجربة النصف الثاني من القرن العشرين تبين عكس ذلك. بل أصبح الحديث عن نقمة أو نعمة الموارد الطبيعية بدلا عن نعمة الموارد و هذا ما يجرنا إلى طرح التساؤل التالي ما هي طبيعة العلاقة بين الدولة الريعية و التسلطية و كيف لنعمة أن تتحول إلى نقمة ينقسم أثار الريع على الدولة إلى:

- ✓ تأثيرات غير مباشرة تتمثل في التأثر السياسية للريع على الدولة وهو ما ستطرق إليه في النقطة الموالية .

في إطار البحث عن العقلانية بين الدولة الريعية والدكتاتورية. قامت فرضية كل من الببلاوي ولوشياني على دراسة علاقة سببية بين أصل مداخيل الدولة ونوع النظام السياسي للحكم تسلطي أم ديمقراطي كما ذهب كل من "sachs" و"warner".[48]

باستخدام مصطلح "نقمة الموارد الطبيعية"، وأكدوا على وجود علاقة سلبية بين الموارد الطبيعة وديمقراطية النظام السياسي .وهناك الكثير من الدراسات التي تطرقت النقطة هذه وحاولت التفصيل فيها قد جاءت الركائز النظرية كما يلي:

48 بيبي، مرجع سابق، ص 258. في نفس الاتجاه في كتابهما

naturale ressource abundonce and economingrowth

أولا: الدولة الريعية من الناحية المالية في استقلالية تامة عن المجتمع، فبوجود الريع لا تحتاج الدولة إلى فرض ضرائب .وغياب الضريبة يمنح استقلالية للدولة وحرية التصرف وفقا لشعار"لا ضريبة لا تمثيل" أما الدولة الديمقراطية التي تفرض ضرائب تكون الدولة ناجحة دائمة للمواطن وفقا لشعار "لا ضريبة بدون تمثيل" والمواطن أيضا بحاجة إلى الدولة وهذه هي المعادلة .لكن هذه المعادلة تنقلب في الدول الريعية بحيث لا تحتاج الدولة لفرض ضرائب نظرا لوجود الريع وبالتالي في لا تعتمد على المواطن ،لكن بالمقابل المواطن يحتاج إلى عطف الدولة للحصول على نصيب من الريع .

ويؤكد mikmoore هذه الفرضية في ورقة قدمها في ملتقى حول "تنمية دراسات المؤسسات" بمدرسة لندن للاقتصاد تحت عنوان political undevelopemntsk سنة 2000م.

في قوله:«في ظل غياب الضريبية لا يتم فقط إنتاج فقط الديكتاتورية، وإنما التخلف السياسي وتعود أسباب ذلك إلى:

- قلة التحضير لخلق بيروقراطية فعالة .
- عدم الشفافية في الإنفاقات العامة.
- استقلالية القيادة الحاكمة في الدولة عن المواطنين من الناحية المالية.[49]

ولقد أكدت دراسة حديثة قام بها كل من wanetchekom"و"jenesn سنة 2000م تحت عنوان political regime inafricaأن هناك علاقة بين الموارد الريعية للدولة تقوية والنظام التسلطي. وكلما كان هناك زيادة ب 1% من نصيب الصادرات من لموارد الأولية في الناتج القومي. أنتجت زيادة تقدر بحوالي 8% من إمكانية الحصول على نظام تسلطي.

49 سهيلة امنصورات ،**الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الرشيد و علاقتها النمو الاقتصادي** ،رسالة ماجستير غير منشورة . (جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و علم التسيير ،2006) ،ص 105.

و في هذا الصدد ذهب "بابلو بيريز الفونسو" المهندس المؤسس لمنطقة الأوبك إلى القول: "أن النفط سيجلب علينا الخراب".

كما يلاحظ من تصفيات المنظمات الدولية لمحاربة الفساد أن الدولة الريعية تحتل الزيادة فيما يتعلق بمؤشر انتشار الفساد في دول العالم.[50]

وقد ربط أيضا الببلاوي" بين الدولة الريفية وللقبلية حين قال بان «التراث القبلي للطويل المتسم بشراء الولاء والإخلاص تعزز عبر عطيات الدولة التي توزع للمنافع والمنح لسكانها» هدف النظام السياسي في كيفية المحافظة على الحكم عن طريق سياسة توزيعية للريع. مما أنتج مصطلح دولة ريعية توزيعية ويقصد بها :تلك الدول التي تحصل على معظم مداخليها عن طريق الريع الخارجي الذي تقوم بتوزيعه على المجتمع وتمثل الدولة عامل رئيسي في الاقتصاد .[51]

إلا غالبية المواطنين ليس لهم علاقة بإنتاج الريع. والسياسة التوزيعية للدولة الريعية حسب بعض الباحثين مثل"yayusukima tsunaja" تؤدي إلى :

- شراء المعارضة ومختلف الجماعات السياسية الموجودة في الدولة عن طريق التوزيع الانتقائي للخدمات والمزايا للحصول على السلم الداخلي.
- بسط نفوذ الدولة على المجتمع وكسب الرضا الشعبي و طاعة الجماهير.
- ينحصر دور السلطة في ظل الدولة الريعية التوزيعية في إعادة توزيع الريع الخارجي.

2

50 **المرجع نفسه**، ص.107.

51 Samer soliman, argent de l'état et politique (la sortie difficile de l'état rentier en Egypte sous moubarec) ; thèse doctorat institut d'études politique. Socilogies et politique publiques, 2004, pp 252- 253. version electronique:**http//www.hal.inria.fr/doc_00/41/33/09.pdf these** يوم 14/08/2016.

- تجعل السياسة التوزيعية المواطنين متسامحين اتجاه اللاعدالة والرشوة.

- يقوم النظام السياسي أيضا بعملية رشوة سياسة حيث تحتكر (الأسرة الحاكمة أو النخبة الحاكمة) السلطة عقد اجتماعي يقوم بمقتضاه بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية. بالمقابل يستفيد المجتمع من هذه الخدمات لا كحقوق بل كهبات يقوم بمقابلها بالصمت ومنح حرية التصرف للقيادات دون معارضة.

و يعتبر"عدنان الجنابي" في دراسته "الدولة الريعية والديمقراطية" أن الدولة الريعية تذهب نحو تعميم الفساد في مجتمعاتها.وتعزيز النظام التسلطي وتتمتع النخبة الحاكمة بمزايا الريع الاقتصادية. مما ينتج دول غنية بشعوب فقيرة ولهذا سمية بنقمة الموارد الطبيعية.[52]

المطلب الثاني: إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاد ريعي

إن التنمية المستدامة تستهدف النمو الاقتصادي القائم على أساس التراكم الرأسمالي بمعنى تطوير الإنتاج وتوسيعه بالمفهوم الرأسمالي وكذلك تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية التي لا تنفصل عن النمو الاقتصادي بشكل تفاعلي إذ إن التنمية الاجتماعية هي التي تمد بالموارد البشرية والكفاءات وكذلك خلق بيئة ملائمة للإبداع وكذلك القرار السياسي الذي يقود الإستراتجية الوطنية دن إن يعوقها ،في تعتمد هي على الموارد المالية إلي يضمن تدفقها وضع اقتصادي يتميز باستمرارية الفائض. ويكتمل هذا المنظور للتنمية بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والبيئية معا بحيث لا يضع التنمية والاستدامة في دائرة التناقض.

1.التنمية في بعدها الاقتصادي البحت

52 الجنابي ،**مرجع سابق** ،ص 109.

يرتكز هذا المنظور على النمو الاقتصادي وقد تزامن هذا بروز فمفهوم التنمية المستدامة المتكاملة الاقتصادية والاجتماعية مع عودة بروز السوق المنهج الليبرالي في الإصلاح والتطوير والنمو الاقتصادي الذي يركز على تخصيص الموارد الطبيعية دون الاعتماد على الإنتاج الرأسمالي في إحداث نموا مستداما واستغلالا رشيدا للموارد الاقتصادية وبشكل دائم.وخاصة أن طبيعة السوق تنفي إمكانية ثبات النمو واستقراره أو تواصله دون انكفاء وتحتمل ظهور الأزمات الاقتصادية بشكل متكرر.[53]

2. إستراتجية النمو الغير المتوازن

يصور هذا النموذج حالة نمو اقتصادي لبعض القطاعات بدفع وحفز النمو في قطاعات أخرى لاحقا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كان يتم زيادة الطلب من طرف القطاعات التي تشهد نموا على منتجات القطاعات متأخرة النمو فتقوم بدور المحفزة لهذه الخيرة على النمو.

وهذه الإستراتجية قائمة على المبادرة الفردية وعلى آليات السوق إلي توجه الاستثمارات إلى القطاعات الأكثر ربحية بشكل غير متوازن بمعنى عدم إعطاء الدور الأساسي للدولة كموجة للقطاعات الاقتصادية ضمن سياسة التخطيط الموارد المتاحة في إطار خطة ذات أولويات.

3. إستراتجية التنمية القطبية

إن أقطاب النمو هي نقاط للنمو تتحدد مكانا وزمانا بشكل غير متماثل دوليا وحتى على مستوى الفضاء الاقتصادي ذاته ويمكن انتشارها لاحقا وتعميمها والدول النامية لا يكفي

53 عصام الزعيم،**التنمية المستدامة_مركز العربي للدراسات الإستراتجية على الموقع: www .albadil.net**

أن تشهد تغيرات ذهنية واجتماعية بما يسمح بخلق مناخ ملائم لاستيعاب أثار النمو في الأقطاب.

قطاع ولكن تبعية القطاعات الأخرى للمستهدف كقطب للنمو قد يعرض الاقتصاد لازمة شاملة.[54]

4. إستراتجية الصناعات التكاملية (الصناعات المصنعة)

إن استهداف الصناعات ذات الروابط الأمامية والخلفية لخلق تكامل صناعي اقتصادي، بالتركيز على الصناعات المصنعة هو محور هذه الإستراتجية، التي تتطلب توفر الموارد المالية و المادية، والسوق الواسع .ذلك أن التدخل الحكومي المباشر و الفاعل، عادة يغيب منظور التكامل الجواري مما يعيق توسع السوق.كما يتم حمل شعار التنمية المستقلة أمام أي دعوة للتكامل. تدر أيضا رؤوس الأموال الضخمة في البلدان النامية. [1]

5. جدلية ربط التنمية بالريع

في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والاقتصاد السياسي يعتبر من المفارقة ربط التنمية المرتكزة على النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الناتج بالريع كون ان هذا الريع معيق لمنطق التراكم الرأسمالي باعتباره اقتطاعا من الفائض الاقتصادي لفئة لم تسلم فعليا في صيرورة التراكم.

و كما اشرنا سابقا فان الدولة الريعية هي الدولة المعتمدة في مداخليها أساس على الريع،و كما سبق توضيحه فان هذا الأخير هو ذلك القدر من الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد بها مصادر الدخل دون أن ينتج ذلك عن

54 **المرجع نفسه.**

نشاط اقتصادي أو ممارسة سوفيتية ،فالدولة الريعية تعتمد على دخل لايتم كسبه عن طريق الإنتاج أو العمل.

و كما ذكرنا سابقا فان للريع نمطان فالأول يتحقق نتيجة لميزة مرتبطة بموقع الدولة والتحكم في الطرق التجارية أو الدعم والمعونات فالأول يدرج كريع للموارد الطبيعية والثاني كريع استراتيجي.[55]

و انطلاقا من هذا فان كل الدول تعتمد نسبيا على الريع في احد نمطيه او كلاهما معا. ولكن الدولة الريعية هي التي تعتمد كليا أو بشكل يكاد يكون تام على الريع في مداخليها وصادراتها ويعتبر كمصدر أساسي للناتج الداخلي الخام وممول أساسي يكاد يكون وحيدا للبرامج التنموية.

إن الدول النفطية هي دول ريعية في مجملها لان النفط يجمع النمطين السابقين للريع.فهو عائد لمورد طبيعي وهو لمورد استراتيجي يمثل محل صراع عالمي.[56]

من أهم النقد الموجه لنموذج التنمية في الدول العربية النفطية اعتماده على المتغير النفطي الذي رسم مسارا مزعوما في ظل الانفجار النفطي الأول في السبعينات من القرن الماضي والتي خلفت معدلات نمو عالية دون أن تمهد الأرضية لانطلاقة تنموية حقيقية في ظل تقلبات الأسعار وهو الشيء الذي يخش تكراره مع كل انفجار نفطي في المنطقة المغاربية.

خلاصة الفصل

55 حسام الدين مصطفى ،الدولة الريعية...لهيب النفط ،منتديات في:**www.arabswata.org**يوم **24_09_2016**.

56 **مرجع نفسه.**

نستنتج أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين الريع والتنمية وطبيعة النظام السياسي فالدولة الريعية لا يمكنها الاستقرار طويلا إذ أن العوائد الناتجة عن الريع تتغير وفق للعوامل الخارجية فهي لا تعرف الاستقرار ودائمة التغير مما يجعلها تتعرض دائما لصدمات اقتصادية تعرقل كل المشاريع التنموية.

تمهيد

تتمتع دول المغرب العربي بموقع استراتيجي هام فلها نفس الدين اللغة والتقاليد التاريخ وهي همزة وصل بين إفريقيا أوروبا وبين أسيا وأمريكا وهي ملتقى الحضارات والهجرات خضعت للسيطرة الاستعمارية ولم يخرج حتى نسج شبكة من المصالح و ولاء الأنظمة ولكن بعد الاستقلال كانت الخيارات التنموية متباينة من دولة لأخرى تبعا لمجموعة من المحددات الداخلية و الخارجية.

تمتلك دول المغرب العربي ثروات طبيعية متنوعة ومتكاملة فيما بينها إذ نجد الفوسفات في المغرب وتونس والغاز والبترول في كل من الجزائر وليبيا والحديد في موريتانيا إلى جانب الثروة السمكية في كل من موريتانيا و المغرب وتونس.

كانت الخيارات التنموية لدول المغرب العربي خيارات ذات توجهات متباعدة بعد الاستقلال تعتمد على تصدير المواد الأولية، فالتحدي الذي يواجه الدول المغربية إمكانية التحول من اقتصاد ريعي تسيطر علية الدولة ويغيب فيه روح التنافسية إلى اقتصاد تنافسي يضمن ويحمي المبادرة الفردية ، ويتحول من اقتصاد يعتمد على رأس مال طبيعي إلى اقتصاد أساسه الرأس مال بشري محدث لفائض دخل يخلق فرصا للشغل.

المبحث الأول: المقومات الطبيعية

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

1. موقع إقليم المغرب العربي: نذكر موسوعة المغرب العربي أن لفظ بلاد المغرب العربي[1]

[1] صبيحة بطوش، "**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007** (عمان: *"دار و* مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،2010)، ص92.

من مصطلح يطلق على كل البلاد الإسلامية الممتدة من حدود مصر العربية حتى ساحل المحيط الأطلسي، وتضيف أن اسم المغرب يتناول كل الإقليم العربية من الشمال الإفريقي.

فقد يشتمل في بعض الأحيان على تونس و الجزائر و المغرب أو ما يعرف باسم المغرب الكبير.

و تقع منطقة المغرب العربي بالتحديد في شمال قارة اريقيا بين دائرتي عرض 15°-37° شمالا و خط طول 16°-25° شرقا و تشرف على الجناح الغربي للوطن العربي.

تطل على البحر الأبيض المتوسط يحدها شمالا ساحل طوله 4837 كم و على المحيط الأطلسي غربا ساحل 3146 كلم، و يحدها من الشرق مصر و السودان و من الجنوب دول الساحل الصراوي و تضم منطقة المغرب العربي الدول الخمس التالية: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريطانيا.

فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال افريقيا تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200 كلم يحدها النيجر و مالي و موريطانيا جنوبا تونس و ليبيا شرق المغرب غربا.

و تقع ليبيا وسط شمالي افريقيا بين المشرق و المغرب العربيين يحدها من الشرق مصر و السودان و من الغرب تونس و الجزائر و من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1800 كلم من الجنوب النيجر و تشاد. [1]

[1] **مرجع نفسه**، ص 95.

أما تونس فتقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي تحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1300 كلم، يحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر.

المملكة المغربية تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا يحدها من الشمال البحر المتوسط ساحل طوله 537 كلم و الممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل غلى حوالي 2446 كلم، يحدها من الشرق الجزائر و من الغرب المحيط الأطلسي و من الجنوب الصحراء الغربية.

أما موريتانيا فتقع في الجزء الشمالي الغربي من قارة إفريقيا يحدها من الشمال الجزائر، و من الجنوب نهر السنغال و من الشرق مالي و من الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي الذي تطل عليه ساحل يصل طوله حوالي 700 كلم.[1]

و منه فموقع المغرب العربي جعل منها منطقة استقطاب حضاري و تنافس دولي، فهي دوما معرضة لضغوط خارجية، بدءا بالرومان و انتهاء بالهيئة الأوروبية المعاصرة أو هذا ما جعل بلاد المغرب العربي تكتسي أهمية قصوى و بعدا دوليا في مجال التوترات الأصلية و العلاقات الدولية.

[1] مانع جمال عبد النصر، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**(د.م.ن:دار العلوم للنشر و التوزيع،2004).ص20.

المطلب الثاني: الإمكانيات و الموارد المعدنية و الطاقوية

تتمتع منطقة المغرب العربي بمكانة معتبرة من حيث حجم و نوعية الموارد الاقتصادية الهامة،و التي تشكل أساس الصناعات المتنوعة و مصادر الطاقة لاقتصادياتها، فمنطقة المغرب العربي تحتوي على موارد اقتصادية كبيرة و متنوعة موزعة على جميع الدول الخمس.

إذ يمتلك كما معتبرا من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط حيث يقدر الاحتياطي منه 5 مليار طن (قضى 2005 بلغ 50,10 مليار برميل) و الغاز يزيد عن 6100 مليارم^3 بالإضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة. كما يتوفر كذلك على الفوسفات، و الحديد والنحاس و الذهب. و كذلك نجد في المغرب العربي:

- ✓ 50 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4،58% من الاحتياطي العالي من النفط
- ✓ و 7,34% من الاحتياطي العالمي.
- ✓ 6100 مليار م^3 من الغاز أي ما يعادل 3,93 من الاحتياط العالمي و 17,58% من الاحتياط العربي.
- ✓ 44 مليار طن من الفوسفات أي ما يعادل34% من الاحتياط العالمي.
- ✓ 134 مليون طن من الفحم أي ما يعادل 16,6% من الاحتياط العالمي.
- ✓ 210 مليون طن من الكوبالت أي ما يعادل 10% من الاحتياط العالمي.
- ✓ 45 مليون طن من الزنك بنسبة 2% من الاحتياط العالمي.

أ. **النفط:** تتوفر منطقة المغرب العربي على ثروة نفطية معتبرة و الجدول التالي يقدم لنا احتياطي النفط في المغرب العربي.[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص24

- **المقومات الاقتصادية:** تتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي يمكن أن تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية في حالة استغلالها بشكل أفضل.

فإلى جانب امتلاك المنطقة الثروة المائية و الثروة السمكية المهمة توجد موارد طبيعية مهمة و معادن، كالحديد بموريتانيا وحدها تعد من أكبر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد. بالإضافة إلى هذا يوجد فيها العديد من المعادن الأخرى كالذهب و النحاس والفوسفات و حسب الاكتشافات الأخيرة في مجال الغاز و النفط فإن موريتانيا تنتج ثلاثة أرباع الإنتاج المغاربي من الحديد.

كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط (الجزائر، ليبيا)، و من جهة أخرى تتميز المنطقة بتنوع الموارد الطبيعية من نفط ومعادن.[1]

جدول رقم -1- : احتياطي النفط في المغرب العربي

	2001	2002	2003	2004	2005
ليبيا	36	36	39,13	39,13	39,13
تونس	0,13	0,13	0,13	0,13	0,13
الجزائر	11,13	11,13	11,80	11,35	11,35
المغرب	-	-	-	-	-
موريتانيا	-	-	-	-	-
المجموع	47,44	47,44	51,06	50,61	50,61

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2006، ص ص 99-101

[1] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، "**المغرب العربي التفاعلات المحلية ة الإقليمية و الإسلامية**"، ص379.

جدول رقم –2–: إنتاج النفط الخام في دول المغرب العربي

	2001	2002	2003	2004	2005
ليبيا	1323,5	1315,8	1427,7	1580,7	1640
تونس	69,6	72,2	65,8	69,7	72,0
الجزائر	842,4	850	1110,8	1311,4	1350
المغرب	–	–	–	–	–
موريتانيا	–	–	–	–	–
المجموع	2235,5	2238	2604,1	2961,1	3062

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2006، ص 102

من خلال الجدول رقم (1) يتبين لنا أن الجزائر و ليبيا هي من أكثر الدول التي تملك أكبر احتياطي النفط في المنطقة المغاربية فلما بلغ احتياطها للنفط في عام 2005 أكثر من 39 مليار برميل أما الجزائر قلما بلغ احتياطها أكثر من 11 مليار برميل في نفس السنة. وهذا الاحتياطي مرشح للزيادة دائما، و هذا بفعل عمليات التنقيب و الاستكشاف في الدولتين، قلما مثلا تستحوذ على 77,3% من إجمالي الاحتياطي المغاربي و الجزائر على 22,4% منه.

و هذا راجع إلى أن معظم الحقول تتركز في المناطق الصحراوية الشمالية الشرقية كحاسي مسعود، زراتبن، عجبلة و الصحراء الجنوبية الشرقية، و هذه المناطق ترتبط بشبكة هامة من الأنابيب تصدر النفط إلى المدن و الموانئ الرئيسية. [1]

[1] **مرجع نفسه**، ص380.

أما بالنسبة لإنتاج النفط الخام فإنه يصل إلى 3 ملايين برميل يوميا خلال سنة 2005، قلما وحدها تنتج أكثر من نصف المغاربي حيث توفر ما يعادل 53,55 % من إنتاج المغرب العربي، بينما تنتج الجزائر 44,08% و تونس 2,35%، و منذ 2006 أصبحت موريتانيا بلدا منتجا و مصدرا للنفط و ذلك بما يعادل 75 ألف برميل يوميا.

ب. الغـاز: تتوفر منطقة المغرب العربي إضافة إلى نفط على احتياطي هام من الغاز الطبيعي و الذي يتوفر في كل من الجزائر و ليبيا و يشكل ما نسبة 3,93% من الاحتياطي العالمي و 17،58% من الاحتياطي العربي

الجدول رقم03: يبين لنا تطور احتياطي الغاز في المغرب العربي.

	2001	2002	2003	2004	2005
ليبيا	1314	1503	1491	1491	1491
تونس	78	78	78	78	78
الجزائر	4523	4523	4545	4545	4545
المغرب	–	–	–	–	–
موريتانيا	–	–	–	–	–
المجموع	5815	6104	6114	6114	6114

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2005، ص103

ج. **الفوسفات:** تتوفر المغرب العربي على أكثر من ثلث احتياطي الفوسفات عالميا لقد قدر الاحتياط بـ 130 مليار طن و 85% من الاحتياطي العربي و يبلغ احتياطي المغرب 40[1] مليار طن و هي تأتي بذلك في المقدمة إذ تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث الإنتاج

[1] بطوش،**مرجع سابق**، ص93.

و الاحتياطي. فلقد بلغ إنتاجها في 2002 ما يعادل 23038 ألف طن. أما تونس فلقد قدر إنتاجها بـ 7461 ألف طن إذ تحتل المرتبة الرابعة عالميا، أمّا بخصوص الجزائر فهي تحتل المرتبة 19 إذ بلغ إنتاجها في سنة 2002، 740 ألف طن، و لقد قدر الإنتاج الكلي لدول المغرب العربي بـ 31 مليون طن في سنة 2001.

د. **الحديد:** يتوفر العديد بقوة في كل من الجزائر و موريتانيا، إذ تحتل موريتانيا المترتبة الثانية عشرة عالميا من حيث الإنتاج و ذلك بنسبة 1,16% من الإنتاج العالمي أما إنتاج المغرب العربي عامة فقد قدر إنتاجه سنة 2001 بـ 14 مليون طن موزع على كل من موريتانيا 11 مليون طن، الجزائر 1,5 مليون طن، تونس 0,18 مليون طن، المغرب 0,006 مليون طن.

2: الإمكانيات الزراعية

تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات و المناطق شبه الرطبة و الأقاليم الجافة الصحراوية، و انعكس هذا التنوع على المحاصيل الزراعية إضافة إلى تنوع الثروة الحيوانية.

بلدان المغرب العربي تمتد على مساحة تقدر بحوالي 5,782,140 كم^2 و تشمل نسبة 42% من مساحة الوطن العربي، و بذلك تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبة 41% من مساحة الدول المغاربية و يبلغ طول الشريط الساحلي للدول المغاربية حوالي 6505 كلم. إلا أن الجزء الكبير من هذه المساحة يمتد في المناطق الصحراوية مما أثر على التوزيع السكاني بالدرجة الأولى، حيث نجد كثافة في الشمال و تكاد تنعدم في الجنوب، و أن المساحة الصالحة للزراعة لا تكاد تتجاوز 04% من المساحة الكلية للمنطقة.[1]

[1] **المرجع نفسه**.ص،383.

المبحث الثاني: طبيعة الأنظمة للدول المغاربية

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة السياسية

عرفت دول المغرب خلال العقود الأخيرة ما يمكن تسميته بأزمة الدولة الوطنية ،وهي تراجع دور الدولة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تطرحها قضايا التنمية في مختلف ميادينها الاقتصادية والاجتماعية والقافية والإنسانية بصفة عامة.وهذا راجع التراجع يعود بالأساس إلى أزمة في الخيارات الاقتصادية ويعود كذلك للازمة الإيديولوجية.

1.طبيعة الأنظمة السياسة

لقد تكثف تصور عدم شرعية النظم السياسية المغاربية إذ تزايدت مظاهر الرفض والاضطراب السياسي ،في معظم دول المغرب العربي أهمها نجد:

- الجزائر إذ نجد الإضرابات وصلت إلى أقصاها مع أحداث أكتوبر 1988، و التي لم تكن أزمة النسق السياسي و إنما أزمة المجتمع برمته، التي أدت إلى انشقاقات في المجتمع نتيجة للإخفاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- أما في المغرب فهي الاخري شهدت لحظات الصدام بين السلطة و عناصر شعبية استخدم خلالها نظام القوة لمواجهتها.
- أما في موريتانيا فقد كانت مركزية السلطة ويعد الحزب سمة أساسية في النظام السياسي منذ الاستقلال.إذ عرف النظام توترات المتمثلة في الانقلابات العسكرية خلال الثمانينات إلي تدفع النخبة السياسية لطرح مشروع ديموغرافي يهدف إلى تسير البلاد والوصول إلى فعالية تنموية ايجابية.[1]

[1] رقية بلقاسمي.**التكامل الإقليمي المغاربي:دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية** .رسالة ماجستير منشورة (جامعة محمد خيضر :كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010_2011)،ص 69.

كذلك الأمر بالنسبة إلى تونس فهي أيضا لم تخلو من ظاهرة الاضطرابات والتي عددها من25 إضرابا سنة1970 إلى 452 سنةالى1977 و هذا ما يدل على تصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية على سياسة نظام الحكم.

و لم يسلم النظام الليبي بدوره من الاضطرابات واللحظات العصبية ،وربما يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الطبيعة الخاصة للنظام السياسي الليبي باعتبار الأحزاب السياسية محظورة و لا تسمح بوجود برلمانات و الانتخابات التي تمثل مصدر الشفافية بمعنى عدم و جود نزاهة ديمقراطية.

و كنتيجة لاحتكار السلطة من قبل النظام الليبي تصاعدت موجات الرفض و كانت من اخطر التحديات التي واجهها هي جماعات المعارضة1984. عندما تسللت مجموعة منها إلى داخل ليبيا في محاولة لزعزعة استقرار النظام. و في اكتشاف هذه العملية وكنتيجة لذلك تم قتل العديد من أفراد هذه المعارضة.

و في ظل هذه الأوضاع المتأزمة لم يكن أمام الأنظمة سوء التخلي عن الاحتكار المطلق للسلطة و السماح بالتعددية في نهاية الثمانينات لكن هذا الانفتاح السياسي جاء في ظل أزمة اقتصادية خانقة. ما عكر على تطور اقتصادياتها.[1]

2. الطبيعة الاقتصادية

تعد الأزمة الاقتصادية في دول المغرب العربي مسالة أخذت على عاتقها مسالة إحداث التنمية وسعيها إلى بناء الاقتصاد الوطني بعد حصولها على الاستقلال، فمنذ الاستقلال اعتمدت كل دولة برنامجا خاص للتنمية.

[1].محمد زاهي المغيزبي ، "**المجتمع المدني والتحول الديموقرطي في المغرب**" .(القاهرة:مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية،1995)،ص 170.

في تونس قادت البرجوازية الوطنية مشروعيتها للتنمية الاقتصادية فبدأت في الستينيات على التخطيط الاقتصادي. التي كانت تتبناه الفئة البرجوازية التي هي عبارة عن برامج تعاونية،لكنها فشلت لتحول بذلك اقتصادها نحو الاقتصاد الحر خلال السبعينات. حيث ارتباط تونس بأسواق العالمية و من ثم تعرضت الثمانينات لأثار أزمة الاقتصادية في شكل تضخم البطالة واختلال هيكلي في ميزان المدفوعات.

و بينما توجهت الجزائر نحو التصنيع. إلا أن اقتصادها كان معتمدا على الخارج سواء لاستزاد التكنولوجيا والمعدات، أو لتسويق المنتجات ...، و أدى الاعتماد المتزايد على مبيعات النفط لتمويل التحول الصناعي إلى كسب اقتصادها الطابع الريعي، و بذلك زيادة التبعية للسوق الدولي.

اتبعت المملكة المغربية منذ مسيرتها النهج الرأسمالي للعمل.إذ و أوجدت نظاما اقتصاديا يقوم غلى المنافسة الحرة،وتوسعت في صناعات كثيفة لرأس المال، بجانب الزراعة التقليدية و من ثم تأثير الاقتصاد الغربي بشدة التغيرات التي طرأت على السوق الأوروبية خاصة و الدولية عامة.[1]

موريتانيا اعتمدت بشكل شبه مطلق على مبيعات النفط، و كانت اهم صادراتها الحديد و الصلب، الثروة السمكية و الفوسفات و النحاس.

أما ليبيا فقد اعتمدت بشكل شبه مطلق على مبيعات النفط و التركيز على حركة التجارة الخارجية مع الدول الأجنبية.

[1] **نفس المرجع.**

المطلب الثاني:طبيعة الأنظمة الاقتصادية

تلعب الظروف الطبيعية و البيئية الجيولوجية دورا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة،حيث تزداد أهمية الفلاحة والسياحة والفوسفات في المغرب وتونس في حين تتركز في الجزائر وليبيا الثروات النفطية بينما يعتبر الحديد أهم الموارد الطبيعية في موريتانيا ينتج التباين في الموارد الاقتصادية إمكانية التعاون و التكامل بين البلدان المغاربية.

تعتبر منطقة المغرب العربي من بين أهم المناطق في العالم التي تمتلك احتياطا وإنتاجا للطاقة، و يتعلق الأمر تحديدا بكل من الجزائر ليبيا و بدرجة اقل تونس.

1.الجزائر

تعتبر من بين اكبر منتجي الغاز والنفط احتلت المرتبة الثالثة عشر عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009والرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي،تملك احتياطي يقدر بجوالي25,000مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ،وتنتج الجزائر حوالي1,45مليون برميل يوميا من النفط 152مليار متر مكعب من الغاز سنويا ما يعادل 234مليون طن من الغاز الطبيعي والنفط ومشتقاتها سنويا،تصدر منها 134مليون طن سنويا ،وكان الاحتياط

سابقا يكفي لمدة 40سنة وحسب الدراسات الجديدة تبين أن الاحتياط يكفي لمدة مئة عام وأكثر ،إذ اكتشفت حقول جديدة مستقبلا ،وقد تم مؤخرا في فيفري2010اكتشاف منبع للغاز الطبيعي في شمال البلاد.[1]

و يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير النفط و الغاز و الصناعات البتروكميائية، التي تمثل بمجموعها 80% من صادرات البلاد، و الصناعات الميكانيكية و الحافلات

[1] يسرى جوهري، **جغرافية المغرب العربي**(الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،2001) ص ص94_95.

و الشاحنات...،كما للجزائر ثروات طبيعية أخرى مثل الحديد الذي من منجم "الونزة" و"بخضرة" الذي ينتج 3,645مليون طن.

و تعد الجزائر البلد الطاقوي الرئيسي في منطقة المغرب العربي بحكم تنوع مواردها(البترول والغاز) و النوعية الرفيعة لنفطها بالإضافة إلى الأفاق الاستكشافية الواعدة فيها فالجزائر أصبحت إحدى الدول المثيرة للاهتمام للشركات النفطية من حيث وفرة المشاريع الجديدة للتنقيب و الإنتاج في مجال النفط.

2. ليبيا

تشكل ليبيا إلى جانب الجزائر قطبا قويا رئيسيا في المنطقة.بإجمالي احتياطي من النفط يفوق5,29مليار برميل ،ويبلغ انتاجها1,4مليون برميل يوميا وهو ثاني اكبر منتج في افريقيا بعد نيجر فيما تبلغ الاحتياطات ليبية من الغاز37 ترليون قدم مكعب ،وهي مرشحة للارتفاع إلى ما بين 70الى 100 ترليون مكعب.

و تعتمد ليبيا في اقتصادها على النفط إلى جانب الصناعات الكيماوية،وبدأت تشهد تحسنا في القطاع الاستثماري والعقاري والتجاري بعد رفع الحضر عنها سنة2000.

3.موريتانيا

فتعتمد على تصدير الحديد لها احتياطي من الحديد يقدر 10 مليار طن من النوعية الجيدة و كميات هائلة من الجبس والذهب ولها مساحة تقدر ب195000كلم و تصل طاقتها الإنتاجية الى600000 طن سنويا ويجري في حدودها الجنوبية نهر بطول 650كلم[1]

[1] **مرجع نفسه**، ص 97.

يوفر أراضي قابلة للري تزيد عن240000هكتار ،وتعيش في ربوعه ثروة حيوانية كبيرة تصل إلى 708مليون رأس من الغنم 101مليون من البقر وحوالي مليون رأس من الإبل.

ورغم كل ما تتوفر عليه من الإمكانيات فمؤتمرات التنمية ضعيفة في موريتانيا.تصنف موريتانيا ضمن البلدان الأقل نموا،لم يعرف اقتصادها تطورا ملموسا لارتباطه بالعوامل المناخية(الزراعة،والتربية الحيوانية)،وبئن من الإفراط من الاستغلال الموارد الطبيعية وضعف الموارد البشرية المؤهلة على الرغم من أن نسبة الشباب كبيرة.

4.تونس

يعتمد اقتصادها على السياحة وقطاع الخدمات بحصة49,8% والصناعة بحصة 31,9%بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية .كما تشكل صادرتها من زيت الزيتون أهم الصادرات الفلاحية فهي ثالث مصدر لزيت الزيتون بعد اسبانيا وايطاليا،وتأتي صادرات تونس من التمور في المرتبة الثانية في النشاط ألفلاحي الذي يساهم بحصة 18,3%، ويعتبر الاقتصاد التونسي الأكثر نموا و الأكثر تنافسية في دول المغرب العربي و يصنف بانتظام من الاقتصاديات الثلاثة الأكثر تنافسية في إفريقيا و المنطقة العربية عموما تأثر بأحداث ثروة الياسمين لكن سيتغير للأحسن بعد تحقيق الأمن. أن الاستثمار الخارجي هو عمود الاقتصاد التونسي. إذ تشكل الفلاحة و الصيد البحري و الاستخراج المنجمي والصناعات التحولية، و الخدمات أهم محددات الاقتصاد التونسي. [1]

5.المغرب

بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة1956اعتمدت إستراتجية التنمية في قطاعين رئيسيين ،وهما الصناعة والزراعة وأصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخل

[1] كلثوم كبابي،**التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة:الجزائر،المغرب**،تونس.رسالة ماجيسترمنشورة (جامعة باتنة:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،2008)، ص133.

المغربية، و في هذا الإطار قررت السلطات المغربية ابتدأ من سنة1973الى غاية1988ت غير الخطة الاقتصادية واعتماد برنامج استثماري طموح. يمول عن طريق واردات الفوسفات المتزايدة و التي تشكل أهم مورد معدني للمغرب.فعملت السلطات المغاربية خلال المخطط الخماسي (1973_1977) بالشروع في عدة مشاريع طموحة.

لكن سرعان ما انخفض سعر الفوسفات 1978_1979 و بالتالي ظهر عجز كبير على مستوى التوازنات الاقتصادية فتم للجوء إلى سندات الخارجية واضطرت السلطات المغربية طلب إعادة جدولة الديون بموافقة من صندوق النقد الدولي، و ذلك بموجب اتفاقيتين للتمويل امتدت إلى غاية سنة،1985 و تتبعها اجرءات التصحيح الهيكلي و كان الهدف منه إعادة التوازن لميزان المدفوعات .

و تجدر الإشارة أن السلطات المغربية أقرت الطابع الانفتاحي لسياستها في مجال المبادرات الخارجية.

المبحث الثالث: الاستراتجيات التنموية

المطلب الأول: الخيارات التنموية لدول المغرب العربي

1. الجزائر

عند حصول الجزائر على الاستقلال وضعت إستراتجية تنموية تعتمد على مبادرة الدولة من خلال المخططات التنموية للتطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي.فركزت على قطاع الصناعة الذي رصدت له نسبة كبيرة من الاستثمارات 49%التي وجهتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني وزعت على قطاع صناعة المحروقات وصناعة الحديد.[1]

[1] أم العز علي الفارسي،**الاقتصاد وبناء الدولة مقارنة اولية، تونس الجزائر ،ليبيا**(مركز الجزيرة للدرسات ،قيفري،2013).

واستمرت الجزائر بنفس الأولويات في المخططات التنموي.ولم تخصص إلى 17%من الاستثمارات للفلاحة التي ترتكز على زراعة الحمضيات والتمور والحبوب بدرجة اقل.هذه الاستثمارات الكبيرة تتطلب أموالا كبيرة .وفرتها العملة التي كانت تجنيها الجزائر من تصدير الغاز والبترول،وهذا باعتبار أن الجزائر من اكبر منتجي الغاز والنفط يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير الغاز والبترول والصناعات البتروكمياوية التي تمثل في مجموعها 97%من صادرات البلاد.

فالاقتصاد الجزائري يبقى دائما مرهونا بأسعار النفط والغاز يتأثر بتقلبات أسعاره في السوق الدولية.فلما انهارت أسعاره على المستوى العالمي كانت ضربة عنيفة للاقتصاد الجزائري الذي أصبح عاجزا على تمويل مشاريعه التنموية الكبرى.فكانت بداية الانتقال من النهج المركزي الاشتراكي نحو اقتصاد السوق.الذي كان ضرورة حتمية فرضتها سياسة التقويم الهيكلي الذي أوصل الجزائر الخوصصة بعض أنشطة القطاع العام.[1]

فعدلت الجزائر تشريعاتها من اجل وضع إطار تأسيسي وتنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص الذي كان معنيا والعمل من اجل استقطاب الرأسمال الوطني والدولي للمشاركة في رأسمال المؤسسات العمومية التي كانت تديرها الدولة في البداية ثم أوكلت أمر تسيرها لوكلات متخصصة لترشيد تسيرها،وانتهت أخيرا بتفويت جزء من ملكية أسهمها للخواص، و هذا الأمر بتعين معه تعين التشريعات الوطنية وجعلها ملائمة مع قوانين السوق كنزع الاحتكار ،والتجارة الخارجية.

و مع انتعاش أثمان البترول والغاز انتعش الاقتصاد الجزائري ونجحت الجزائر في إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتقلصت ديون الدولة. وحاليا تعمل الجزائر على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،وشرعت في إجراءات الانضمام وعلى الرغم من سلسلة الإصلاحات

[1] **مرجع نفسه.**

التي أجريت على الاقتصاد الجزائري إلا انه يظل اقتصادا ريعيا يعتمد على عائدات المحروقات إذ لم تستطع الجزائر التأهل لمرحلة ما بعد المحروقات.

2. المغرب

يمتلك 70%من احتياطي الفوسفات العالمي ويعتمد اقتصاده على الفلاحة والصناعة والسياحة وقطاع الخدمات،واقتصاد المعرفة كنموذج تنموي جديد،انتهج المغرب سياسة الانفتاح على العالم الخارجي منذ الاستقلال وابتعد عن سياسة الانغلاق على الذات.

يصدر المغرب الفوسفات والمنتجات الفلاحة والصناعية ويستورد النفط وهذا ما يسبب له عجزا في الميزانية لارتفاع سعر النفط إذ باتت حصيلة واحدة من الفوسفات تمول واردات نفطية لمدة ثلاثة أشهر فقط.

وهكذا ارتفع العجز التجاري الذي أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية للدولة،وبالتالي إلى تقلص قدراتها المالية تجول دون تنفيذ المخططات التنموية التي تضعها خصوصا،وأنها ترتبط وتتأثر بعامل المناخ فلاحتها التي تشكل قطب الاقتصادي المغربي ورافعة أساسية للتنمية الاجتماعية.

إذ يشهد القطاع ألفلاحي بعد الاستقلال العديد من الإصلاحات الهيكلية لتمكين البلد من ضمان الأمن الغذائي والمساهمة في النمو،فالاقتصاد المغرب اقتصاد فلاحي بامتياز.حيث تعيش 50%من الساكنة في البوادي والقرى،كما أن هذا القطاع يشتغل أزيد من نصف العمالة النشطة من السكان ويساهم بتأثير من 17%من الناتج المحلي الخام. [1]

[1]محمد الاخصاصي،الاصلاحات في المغرب:الحصيلة والمستقبل في:
www.cipe_arabia.orgيوم. 2016/ 08/ 28

يعتبر المغرب حاليا ثاني مصدر للحوامض في العالم وثاني مصدر في إنتاج الزيت الزيتون، و من أوائل المصدر بين الخضر والفواكه عالميا.وهو من اكبر المنتجين للأسماك في العالم بفضل الواجهتين البحريتين، إذ تصدر 969الف طن سنويا بقيمة 247مليون ارو.

إلا أن الثروات السمكية عرفت استنزافا بسبب كثرة التصدير إلى الخارج ،ويعمل المغرب على تثمين وضمان استدامة الثروة البحرية،وبالموازنة مع الاهتمام بالقطاع ألفلاحي ،كما يعمل المغرب على تطوير قطاع الصناعة الغذائية لمواكبة التحولات الكبرى التي يمر يعرفها العالم.

كما اعتمدت المغرب على الصناعة في التنمية الاقتصادية و تسعى إلى تصحيح كل الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف و ذلك برفع مستوى و حجم قوى الإنتاج السائدة عن طريق جلب الاستثمارات الخارجية على تطوير الصناعة لمحاربة البطالة، واعتبار التصنيع خيارا تنمويا يؤدي إلى إحداث تغيير في هيكل الميزان التجاري.

يساهم القطاع الصناعي في المغرب بحوالي 35% من الناتج الداخلي الخام وتعتبر الصناعات المغربية متطورة و متنوعة حيث يتوفر على صناعات المتمثلة في:

- غذائية، كيميائية (أحسن صناعة كيميائية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا) و يعتبر أول منتج للحامض الفسفوري بـ46% من الإنتاج العالمي.
- صيدلية (تغطي90% من الطلب الداخل و يصدر أيضا إلى العديد من الدول الإفريقية و الأوروبية و يستورد باقي حاجياته من المغرب خصوصا من فرنسا).
- النسيج (المغرب أول مصدر للنسيج نحو الاتحاد الأوروبي).[1]

[1] **مرجع نفسه.**

فلقد تبنى المغرب منذ الاستقلال بناء السدود وتنمية الأراضي الفلاحية، و ذلك عن طريق إحداث إصلاح في أساليب إلي في المساحات الصغرى و المتوسطية و الكبرى، وإدخال نباتات جديدة ذات عوائد مرتفعة، و تحسين السلالات الحيوانية، فالمغرب يعمل على تشجيع الفلاحين بحثهم على استعمال التقنيات الحديثة لعقلانية استعمال المياه في مجال الري للتخلص من الخضوع للتقلبات ،كما يعمل على تطوير القطاعات الإنتاجية المساهمة للدخل وتنمية العالم الريفي،عن طريق توطيد دينامية تحديث القطاع الفلاحي،واستفادة المناطق الجبلية والواحات من إستراتجية التنمية،من اجل رفع ميزانية صندوق التنمية، والبرنامج المندمج لتطوير المناطق الجبلية التي تعاني من الهشاشة من اجل تعزيز تنمية القطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وضع المغرب مخطط المغرب الأخضر لتطوير الإنتاج الزراعي و الغذائي، و زيادة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بشراكة بين القطاع العام والاستثمار المحلي والأجنبي، يهدف هذا المخطط إلى إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة مع مراعاة الخصوصيات ومواجهة تحديات ورهانات العولمة مع الحفاظ على توازنات الاجتماعية و الاقتصادية.[1]

و رغم الجهود المبذولة بقي الاقتصاد المغربي اقتصادا هاشا لم يستثمر بعد قوته الكامنة. فلقد خضع المغرب ككل دول الاتحاد لسياسة التقويم الهيكلي،كما خضع لمسلسل الخوصصة ففتح رأسمال المؤسسات العمومية أمام الخواص وتحرير الأسعار والحد من تدخل الدولة.

فالمغرب يراهن على اقتصاد المعرفة كرافد جديد في التنمية الاقتصادية،فالاقتصاد الذي يعتمد على التكنولوجيا يعتبر تجارة مربحة.نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية.وتعتبر هذه الإستراتجية أساس تطور اقتصاد المعرفة.وهذا ما دفع المغرب إلى نهج خيارات إستراتجية

[1] **نفس المرجع.**

طموحة بحيث ارتفعت وتيرة البحث العلمي في ميزانية 2013لتصل الى1%وهي ضئيلة مقارنة بالدول المتطورة كاليابان3%لكنها تبقى الأعلى في دول المغرب العربي بعد تونس.

كما تعتبر السياحة من ركائز الاقتصاد المغربي و الخيار التنموي منذ سنة 1965 لانه يساهم بنسبة7,1من الناتج الخام الداخلي ويؤمن بذلك6000الف منصب شغل. لذلك تعمل على تطويره.

فالمغرب يخسر سنويا نقطتين من معدل النمو الاقتصادي و60000 فرصة عمل بسبب تفشي الفساد المرتبط بإشكالية الريع الطاغية على المنظومة الاقتصادية،التي تكرس احتكارا يحمي الاستغلال الغير القانوني ويبرز ذلك من خلال تفاقم مظاهره في حالات فردية كمنح رخص النقل العمومي،واستغلال المناجم والمساحات الشاسعة من كثبان الرمال وتصدير بعض منها إلى الخارج. والرخص والهبات والامتيازات للرعايا المستندين إلى شبكات اقتصادية ودوائر سياسية.أما المظاهر الجماعية فتعبر عن تقديم دعم متكامل لقطاعات بعينها تحت مسمي تشجيع وجذب الاستثمارات ابرزها: الاعفاءات الضريبية الكلية أو الجزئية لبعض القطاعات الاقتصادية.[1]

3. موريتانيا

تعتمد على تصدير الحديد لها احتياطي من الحديد يقدر ب10مليار/طن من النوعية الجيدة تصدر منها سنويا 12مليون/طن وتصدر النفط ،وكميات من الجبس والذهب ولها مصائد غنية تزيد مساحتها على 195000كلم وتصل طاقتها الانتاجيةالى600000طن ويجري في سنويا ويجري في حدوده الجنوبية نهر بطول650كلم يوفر أراضي قابلة للري تزيد عن240000هكتار وتعيش في ربوعه ثروة حيوانية كبيرة تصل إلى 708مليون رأس[1]

[1] صديق احمد،**اتحاد المغرب العربي**(دار البيضاء:افريقيا،1991)ص35.

من الغنم101مليون رأس من البقر وحوالي مليون رأس من الإبل.

رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات فمؤشرات التنمية ضعيفة في موريتانيا وإذ تضيق من ضمن البلدان الأقل نموا.لم يعرف اقتصادها تطورا ملموسا لارتباطه بالعوامل المناخية(الزراعة،والتربية الحيوانية) و يكثر من الإفراط من استغلال الموارد الطبيعية، وضعف الموارد البشرية المؤهلة على الرغم من أن نسبة الشباب كبيرة.

4. تونس

يعتمد اقتصادها على السياحة و قطاع الخدمات بنسبة48,8% و الصناعة بنسبة31,9%، بإضافة إلى الصناعات الميكانيكية كما تشكل صادراتها من زيت الزيتون أهم الصادرات الفلاحية، كما تشكل صادراتها من زيت الزيتون المرتبة الثالثة بعد اسبانيا وايطاليا، و تأتي صادرات تونس من التمور في المرتبة الثانية في النشاط الفلاحي الذي يساهم ب18,3%. و يعتبر الاقتصاد التونسي الأكثر نموا والأكثر تنافسية في دول المغرب العربي، و يصنف بانتظام من الاقتصاديات الثلاثة الأكثر تنافسية في إفريقيا.

تشكل الفلاحة والصيد البحري والاستخراج المنجمي والصناعة التحويلية وقطاع الخدمات أهم محددات الاقتصادي التونسي فسجلت الفلاحة نسبة نمو مرتفعة مما مكن البلاد من تحقيق مستوى امن غذائي كافي،ورغم تطور باقي قطاعات الاقتصاد التونسي فان الفلاحة حافظت على أهمية اجتماعية واجتماعية،تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. [1]

فتم إهمال الجانب الاجتماعي في التنمية و الاقتصار على الشق الاقتصادي وهو نتيجة لخيارات اقتصادية بحيث أن التنمية الاقتصادية في تونس احتكرتها الدولة في البداية

[1] يونس بلقلاح،**مرجع سابق**.ص39.

ووعدت المواطنين بتحقيق تنمية ،إلا أن مجموعة من العوامل جعلتها تتراجع عن قطاعات مما جعل تونس تعوض عن ذلك بوضع إستراتجية تنموية تضامنية وجهت بالأساس من اجل الاستدراك التهميش.

لذلك تبنت آليات اقتصاد السوق وتحول الاقتصاد التونسي من اقتصاد ريعي الى اقتصاد إنتاجي،حيث نهجت تونس مع مطلع الثمانيات تقويما هيكليا مكنها من تحرير تجارتها الخارجية بغرض جلب استثمارات أجنبية.

و كان هدفها الأساسي من قرار تحرير قطاع التجارة الخارجية هو تخفيض إدماج جيد للاقتصاد التونسي في النظام العالمي و لكن محدودية وصغر سوق التونسية يعد عاملا لا يمكن الاستغناء عنه لأنه يحد من فعالية الشركات التونسية في الأمن القصير والمتوسط.

5. ليبيا

تعتبر من اكبر منتجي النفط في العالم الذي يعتمد اقتصادها إلى جانب الصناعات الكيماوية، و بدأت تشهد تحسنا في القطاع الاستثمار العقاري والتجاري بعد عام2000 قبل أن تتحطم كليا في ثورة الكرامة ضد القدافي. و تعرف السياحة نموا خاصا في المدن التاريخية الأثرية لكنها غير ذات أهمية،فالاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد على البترول يتقاطع مع الاقتصاد الجزائري ،لكن الجزائر ذات عدد كبير من السكان بينما ليبيا بلد لا يتعدى سكانها 6 ملايين نسمة، للسوق صغير تبقى معوقة دون الانفتاح.

_اتجهت ليبيا فهي في البداية نحو الصناعة التحويلية وأعطت أهمية للصناعة الغذائية[1]

والنسيج، صناعة الورق و صناعات الكيماوية و الاسمنت و قطاع الصناعات المعدنية

[1] **نفس المرجع**،ص48

الأساسية. إلى جانب صناعات ثقيلة كمجمع الحديد والصلب.إلا أن السوق الليبية تظل سوقا ضعيفا كالسوق التونسي.

المطلب الثاني: واقع اقتصاديات دول المغرب العربي في بداية الألفية الجديدة

لم تستطيع الخيارات الإقتصادية التي تبنتها الدول المغرب العربي بعد الإستقلال من خلق شروط تنمية مستدامة. ففي التأمينات لجأت الدول إلى تبني سياسات التعديل الهيكلي و سياسة من الإصلاحات الإقتصادية التي مولت من طرف النقد الدولي بدرجات متفاوتة. إذ تبين أن هذه الدول تشترك في كثير من خصائصها الإقتصادية كما أنها تعاني من غياب الروابط البنيوية بين مختلف الأنشطة الإقتصادية و وجود خلل بين القطاعات، ما أدى إلى ارتباط الإقتصاد المغاربي بالسوق العالمية و تعميق التبعية للخارج في المجال التقني و التجاري.

و مع السنوات الأولى للألفية الجديدة خاضت الدول المغاربية تجارب تنموية جديدة نسبا جاءت كنتيجة للتحولات الإقتصادية الدولية الراهنة و هو ما أفرز ظهور تحديات جديدة تجسدت في المخططات متوسطة و طويلة الأجل التي أطلقتها هذه الدول. [1]

1. تحليل الوضعية من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية

أ. **نمو الناتج المحلي الإجمالي:** لقد عرفت اقتصاديات المغرب العربي معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2004-2011) تراوحت ما بين 2,2% و 8,0%، كما يبينه الجدول التالي:

[1] فيصل بهلولي، "**إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الإقتصادية الدولية الراهنة**"، مجلة الباحث، ع14 (2014)، ص ص 183-198.

جدول رقم 4 : نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي (2004-2011)

الوحدة: (%)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ليبيا	5,2	5,1	2,5	4,6	3,0	2,4	3,3	2,5
تونس	4,2	1,6	8,0	2,2	5,6	4,8	3,6	5,0
الجزائر	5,8	5,0	5,4	6,3	5,1	3,1	3,5	-1,5
المغرب	5,0	5,8	5,2	6,8	1,6	- 1,4	4,3	-60,0
موريطانيا	5,2	5,4	11,4	0,9	3,7	- 1,2	5,1	3,6

المصدر: التقرير ٱتصادي العربي الموحد لسنة 2012، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012، ص322.

نستنتج من الجدول أن هناك تسجيل انكماش في بعض السنوات نتيجة لأوضاع الداخلية لبعض الدول المغاربية و تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

فلقد سجلت كل من الجزائر و ليبيا معدلات نموذجية طيلة هذه الفترة باستثناء سنتي 2009 و 2011 بالنسبة لليبيا) و يعود ذلك لاعتمادها على قطاع المحروقات. رغم أن معدلات النمو بقيت غير مستقرة و متذبذبة نتيجة أسعار النفط في الأسواق الدولية.

كما حققت اقتصاديات المغرب و تونس معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة. و ذلك راجع إلى تحسين وضعية قطاع الخدمات في تونس و الذي ساهم بأكثر 40% من الناتج.[1]

و كذا تحسين القطاع الفلاحي في المغرب رغم التأثر بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة.

أما فيما يخص موريتانيا فقد عرفت معدلات نمو موجبة إلا أنها غير مستقرة ومتدهورة و هو ما يعتبر انعكاس لتدهور مكونات هذا الناتج خاصة فيما يتعلق بالقطاعين الفلاحي والصناعي.

ب. **الوضعية المالية و النقدية:** لقد عرفت رصيد الميزانية العامة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2007-2011) عجزا مزمنا و يرجع ذلك بالأساس إلى عدم قدرة هذه الدول على التحكم في النفقات بالرغم من الإصلاحات المطبقة في إطار برامج الإصلاح اقتصادي لصندوق النقد الدولي.

أما فيما يخص الوضعية الإدماجية النقدية فقد سجلت أغلب دول المغرب العربي معدلات تضخم مقبولة باستثناء ليبيا التي تجاوز معدل التضخم فيها بنسبة 15% و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى التحكم في المستوى العام للأسعار نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي.

ج. وضعية ميزان المدفوعات : لقد سجلت موازين المدفوعات في الدول المغرب العربي عجزا باستثناء كل من الجزائر و ليبيا و ذلك بسبب تسجيل الميزان التجاري لفائض كبير راجع غلى زيادة قيمة صادرات هاتين الدولتين من المحروقات و كذلك الحال بالنسبة لتونس التي سجل مدفوعاتها فائضا ضئيلا بالرغم من عجز ميزانها التجاري و ذلك بسبب الفائض

[1] **نفس المرجع**.ص85.

المسجل في رصيد حساب صافي التحويلات الجارية و ميزان الحسابات الرأسمالية والمالي.[1]

في حين سجل ميزان المدفوعات في كل من المغرب و موريتانيا عجزا في اغلب السنوات، و هذا راجع غلى العجز المسجل في الميزان التجاري لهاتين الدولتين. رغم الفائض المسجل في أرصدة الحسابات الأخرى.

2. تحليل الوضعية من خلال الاقتصاد الريعي

أما بالنسبة للقطاعات التي تشكل اقتصاديات المغرب العربيين فإن كل بلد يتميز بهيمنة قطاع معين، ففي تونس تشكل حصة قطاع الخدمات أكثر من 49% من الناتج المحلي الإجمالي. في حين يشكل قطاع الفلاحة حوالي 44,6% في المغرب. في المقابل لا يزال الاقتصاد في كل من الجزائر و ليبيا يعتمد على عائدات النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي للدخل في البلاد و غير قادر على تنويع قاعدته الصناعية و مواجهة المنافسة العالمية أما بالنسبة للمغرب فيعتبر قطاع الفلاحة المصدر الرئيسي للدخل يليه قطاع الخدمات، إلا أن وضعية هذين القطاعين تعتبر هشة بالنظر إلى ارتباطها الشديد بالظروف المناخية و حالة الاقتصاد العالمي.

في حين يساهم كل من قطاعي الصناعة و الخدمات أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا و بالأخص قطاع المعادن و النقل و المواصلات.

المطلب الثالث :الدولة الريعية وثورات الربيع العربي

أظهرت الدولة العربية الحديثة اليوم قصورها على استيعاب تطلعات شعوبها واحتياجاتهم. وقد أكدت معظم الدراسات إن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي وراء

[1] مرجع سابق،ص90.

هذه الثورات. ففي عام 2009 أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره حول الأمن[1] الإنساني في المنطقة العربية والذي أشار إلى أنّ مؤشرات الأمن الاقتصادي للفرد العربي في تدهور مستمر. وعلى الرغم من أهمية العامل الاقتصادي إلا أن التغيير الحاصل هو سياسي بالدرجة الأولى، حيث أن المطلب الأساسي لدى الثوار هو الإصلاح السياسي وتجديد العقد الاجتماعي في هذه الدول. و كان من أهم ما أشار إليه التقرير الإنمائي هو اتساع الفجوة ما بين الحاكم و المحكوم بسبب غياب قنوات "المعارضة" المشروعة. و كما حذر من انحسار المشاركة السياسية و التعددية الفكرية في العالم العربي على الأمن الإنساني، إذا إن المشكلة الأساسية كانت و مازالت هيكلية الدولة العربية التي فشلت في إشراك مواطنيها في العملية السياسية و لم تقم بمراعاة العمل الدستوري وسيادة القانون. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعود اليوم بعد الثورات ليتحدث عن تغيير قاده الشباب العربي يهدف إلى إعادة بلورة الاقتصاد السياسي في هذه الدول و منع تركز الثروة والسلطة في أيدي الحكام وحاشيتهم. فالثورات العربية،تهدف بالمقام الأول لتفعيل مؤسسات الدولة في هذه الجمهوريات، وإعادة صياغة العمل السياسي بها.

هنالك محاولة من قبل بعض النقاد والكتاب لإبراز خصوصية الملكيات و إظهارها على أن لديها مناعة ضد الثورات وأن استقرارها أزلي. و بالرغم من أن للملكيات محددات وفوارق مختلفة عن الجمهوريات العربية، إلا أننا نرى استبعاد و رفض رصد تأثير حدث بهذا الحجم على منطقة سريعة التأثر و التأثير يخالف المنطق.[2]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011) **إستراتجية برنامج الامم المتحدة الانمائي للتحولات العربية** ص11.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية2009:تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية ص58في:**http://www.arabe يوم 16_07_2016**.

و سنتحدث هنا عن هذه الملكيات على أنها دول ريعية، تقوم على الاقتصاد الريعي الذي يلعب دوراً أساسيا في تشكيل نظام الحكم فيها و إدارة العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم. بالأساس على عائدات النفط ومنتجاته. و المحكوم في الدولة الريعية ،لأن النقاش اليوم قائم على أن الاقتصاد السياسي لهذه الدول لن يسمح بوقوع ثورات وسيضمن الاستقرار، بسبب ارتفاع أسعار النفط وحجم العائدات منه. بالإضافة إلى أنّ للاقتصاد الريعي الدور الأكبر في تشكيل مؤسسات وبيروقراطيات هذه الدول. هنالك حراك سياسي اجتماعي في هذه المجتمعات يدل على أن لهذه الشعوب تطلعات حقيقية نحو المشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي. فيما قبل "الربيع العربي" شهدت دول الخليج إصلاحات سياسية مهمة، مثل إنشاء مجالس بلدية في السعودية و تشكيل مجلس وطني في الإمارات. كما إن لكل من عمان وقطر مجالس تضمن من حيث المبدأ نوعاً من أنواع التمثيل السياسي لمواطنيها. في الحقيقة، الإصلاح السياسي والاجتماعي لم يقتصر على دول الخليج في مرحلة ما قبل الربيع العربي، دول عربية أخرى من ضمنها مصر وتونس مثلا شهدت بعضاً من الإصلاحات. وهذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في اندلاع العصيان المدني في هذه الدول، لأن سقف التطلعات لدى هذه الشعوب ارتفع نسبياً بينما الإصلاح لم يتجاوز طابعه الشكلي، فكان لابد من الخروج على الحاكم[1]. لشعوب الدول الريعية تطلعات حقيقة نحو المشاركة السياسية والإصلاح الاجتماعي ليس من الحكمة تجاوزها. إنّ التغاضي عن هذه المطالب سيكون من شأنه إن يزيد من حجم الفجوة بين الحاكم والمحكوم إلى درجه خطيرة قد يصبح من الصعب بعدها تحسير هذه الفجوة. كما أنّ طبيعة الشعوب الريعية اختلفت، فغالبية هذه الشعوب فتية، متعلمة، والأهم من ذلك أنها عاطلة عن العمل. هنالك تحديات حقيقية اليوم تواجه الاقتصاد الريعي، من أهمها ازدياد عدد السكان، بالذات في المملكة العربية السعودية، مما سيسبب مشكلة حقيقية على المدى الطويل إذا انخفضت

أسعار البترول نسبياً وقد حذر الاقتصاديون مراراً وتكراراً من خطر الاعتماد الكلي على البترول وانعدام التنوع الاقتصادي .

و على الحكومات الريعية اليوم مسؤولية الحفاظ على استقرار منطقة في غاية من الأهمية والخطورة على الاقتصاد العالمي. شعوب هذه الحكومات بانتظار أي تغيير يُذكر،[1] أي إشارة من قبل حكوماتها تدل على إدراكهم لتطلعات هذه المرحلة. على حكومات المنطقة أن يكونوا أكثر فاعلية، أن يتجاوزوا هذا الصمت القاتل وأن يتوجهوا لشعوبهم بخطابات مباشرة عوضاً عن التصريحات لوكالات الأنباء الأجنبية والحديث عن أوضاع الدول المجاورة في محاولة لإرسال رسائل متخبطة للداخل. شعوب هذه الدول باتت تتطلع إلى المواطنة، الأمر الذي تسعى إليه حكومات الخليج كذلك، إلا أنّ مسؤولية تفعيل المبدأ لا تقع فقط على عاتق المواطن بل تتطلب قبل أي شيء آخر تفعيل المبدأ لدى الأجهزة الحكومية، مما يعني أن يستطيع المواطن التواصل مع هذه الأجهزة، وبالمقابل تستطيع هذه الأجهزة أن تتجاوب. وفي الكثير من الأمثلة الريعية، ذلك سيتطلب إنشاء أجهزة مراقبة ومساءلة حكومية. وهنا يكمن الفارق الحقيقي بين التغيير المتوقع في الجمهوريات العربية والدول الريعية. فعلى الأغلب ستشهد الجمهوريات العربية *إصلاحات ومراجعة* دستورية وإدارية لن تخرج عن إطار المؤسسات الحالية في الدولة، بينما التغيير في ، سيتطلب إنشاء (مثل مجالس نيابية ودستورية في بعض هذه الدول)، الدول الريعية وتغيير منهجي لأصول وقواعد العمل الحكومي، بالإضافة إلى صياغة عقد اجتماعي يكفل الحريات العامة ويسمح بنمو مؤسسات المجتمع المدني.

أمام الدول الريعية اليوم خيارين في مواجهة انحسار الذهنية الريعية لدى مواطنيها. إما التحول الكامل نحو إرساء معالم الدولة المدنية وتفعيل مبدأ المواطنة، أو محاولة العودة إلى تفعيل العقد الريعي الذي يربط علاقتها مع شعوبها. الخيار الأول هو خيار تنموي بالدرجة

[1] **مرجع نفسه.**

الأولى، بحيث أن إعادة هيكلة المؤسسات والعمل على تنوع الموارد الاقتصادية للدولة سيضمن تحقيق أهداف تنموية مهمة على المدى الطويل. أما الحل الثاني فهو حل مؤقت يعالج الجانب المادي ولا يتجاوب مع أصل المشكلة وهي قصور هيكلية الدولة.[1]

خطورة هذا الحل أنه قد يلغي إنجازات جولة الإصلاحات الماضية، وسيدفع بهذه الشعوب المتطلعة والمترقبة إلى المعارضة.

خلاصة الفصل

إن الدول المغاربية فشلت في خياراتها التنموية إذ لم تستطيع إقامة علاقة عضوية بين الإنتاج والطلب وتطوير القدرة التكنولوجية. فلقد بقيت المواد الأولية هي عماد الصادرات خصوصا في الجزائر وليبيا أما المواد المصنعة فنصيبها قليل جدا ولقد وردت في تقارير التنمية البشرية إن جل الدول المغاربية في ترتيب متدني، من بطالة منتشرة حتى في صفوف حاملي الشهادات العليا، وهجرة الأدمغة.

الدول المغاربية لم تنجح في تطبيق سياسات تنموية فعالة، حيث تم إهمال المورد البشري لهذا عجزت هذه السياسات عن ترقية مكانة الإنسان وتحسين مستوى معيشته و منحه فرص الحياة الهادفة.

[1] **نفس المرجع**

تمهيد

بعد أن أصبحت الجزائر بلدا مستقلا عام 1962 و بعد 132 سنة من الاستعمار الفرنسي قامت الجزائر بتجربة طموحة في التنمية.

إذا كانت الاشتراكية الجزائرية ضرورة يدعو إليها الظلم الذي استهان منه السكان خلال الفترة الاستعمارية وتستجيب لحتمية تراكم للرأس مال فإنها لم تأت بعد ثلاثين سنة بالنتائج التي كانت تنتظرها البلاد.

جاء نمط التنمية هذا بأعباء متعددة مثل الهيمنة الخانقة لجهاز الدولة والمركزية المجاورة. ولكنه عوض فقدان رؤوس الأموال وسمح للجزائر أن تطرح قواعد مادية للتنمية وتدخل بذلك الجزائر تجربة التصنيع.

حقيقي إن المواد الأولية هي التي سمحت القيام بالانجازات المادية وضمان ارتفاع مستمر لمستوى العيش. رغم الانفجار الديمغرافي الكبير للسكان. لكن تقلص المواد البترولية في الثمانينات ومع الأزمة سلطت الأضواء على اختلات هيكلية للاقتصاد الناتجة عن الطبيعة الريعية لاقتصادها وطريقة استغلال ذلل الريع.

لذا تتجه الجزائر نحو نمط يحقق تعبئة أكثر كمجهود مواطنيها وتقليص الاعتماد على الموارد الخارجية التي تستمدها. وهكذا بدأت تدخل في عهد إصلاحات اقتصادية غرضها التخفيف من الضيق الناجم عن التدخل المتجاوز للدولة و إدخال قوة مرونة اكبر في قواعد النشاط وجعل الثقة في جهد المواطن وتعبئة الجهود دون استثناء حتى تنتقل البلاد من عهد البترول إلى عهد الاعتماد على النفس.

المبحث الاول: الموارد النفطية

المطلب الاول: البترول في الجزائر

1. اكتشاف البترول

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، وتولي هذه الاخيرة مهمة تسيرالبلاد و التحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي و ظهور أهمية البترول، أما دفع جعل مستعمرات فرنسا أن تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية و ذلك عن طريق البحث عن المصادر الطاقوية لها، فكان ظهور أثار وجود النفط في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث و التنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

ترجع بدايات عمليات التنقيب على النفط الجزائري الى الرابع الاخير من القرن التاسع عشر وتحديدا 1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة "**عين الزفت**" قرب غليزان بغرب الجزائر، و تولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب بالكشف في المراحل الاولى، بالإضافة الى شركات أمريكية وبريطانية .

توصلت هذه عام 1946 الى اكتشاف اول حقل بترولي في "**واد قطرين**" ثم حقل "**برقة**" بالقرب من عين صالح عام 1952.[1]

تعد سنة 1956 بداية الانتاج الفعلي للنفط الجزائري، في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية SNREAL حقل حاسي مسعود. يعد هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم.[2]

2. المحروقات من أهم موارد الطاقة

تلعب المحروقات اليوم دورا مهما في الامتدات الطاقوية العالمية وهذا بسبب ما تمتاز به من خصائص و مميزات جعلت منها مورد أساسي و لها تأثير أكبر عن بقية الموارد البديلة ويمكن ابراز تلك المميزات فيما يلي:

---

1 يسرى ابوالعلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول** (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي ، ط 1، 2008)، 437.

2 –**نفس المرجع** ،ص 435.

1.2 الميزة "التكنولوجية الفنية

وهي الميزة المرتبطة بمستوى تقدم و تطور فنيان و تكنولوجيات أساليب ومعدات استغلال المحروقات، سواءا كان في جانب عرضها أو في جانب الطالب عليها.

2.2 الميزة الانتاجية او انتاجية الحصل العالية

تتميز بإرتفاع انتاجيتها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية الموارد الاخرى، وخاصة المنافسة والبديلة لها (فمثلا انتاجية البترول تعادل 5 أضعاف انتاجية فحم).

3.2 ميزة حركة المحروقات

تميز المحروقات ضد غيرها من الموارد الطاقوية الاخرى، بمرونة حركتاها و تنقلها من مراكز إنتاجها الى مراكز ومناطق إستعمالها و واستهلاكها في أية منطقة في العالم، حيث تنعكس هذه الميزة على العديد من الجوانب الاقتصادية.

4.2 ميزة الاستعمال الواسع

من المحروقات عامة و من مادة البترول خاصة ذو المنافع المتنوعة والاستعمالات المتزايدة، رغم شقة وتعدد الاستعمالات، و التي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان إن لم تكن عليها، و مجموع النشاطات و القطاعات الاقتصادية.

3. ماهية المحروقات

تتميز المحروقات عن غيرها من الموارد الطاقوية بمميزات معينة أكسبت وأعطت للمحروقات أهمية كبيرة في سعة منفعها.[3]

3 **مرجع نفسه** ، ص 436.

1.3 المحروقات

تتكون المحروقات من كلمتين Hydrogene Carbure أي الهيروجين الكربون، و هو اسم شامل لاصناف مختلفة من الغاز و البترول، لأنها أساسا من الهيدروجين (H) و الكربون (C). [4]

يمكن ان تكون المحروقات حجرية سائلة او غازية كما يقسمها الى عائدات مختلقة لها صيغتها و مميزاتها الخاصة بها.

2.3 البترول

يعتبر هذا أهم مصادر الطاقة و أكثرها أنتشارا ويتكون من خليط من المركبات العضوية التي تتكون أساسا من عنضري الكربون و الهيدروجين، تعرف باسم الهيدروكربونان و تتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50% 90%- بالاطافة الى مركبات أخرى مثل الازوت، الفوسفاط، الاكسجين و الهليوم و البترول يقاس البترول عموما بمقياسين الطن و البرميل.

3.3 الغاز الطبيعي

يعتبر هذا أنظف المصادر حفورية ويحتوي على وحدات حرارية عالية، و يتكون من مركبات البترول الأخف وزنا و هي: الميتان الايثان و البوتان، و يدخل الغاز الطبيعي في صناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الاسمنت، الانتاج الكهرباء وصناعة الحديد و الصلب، و يستخرج الغاز الطبيعي أما من حقول غاز أي لايحتوي على أي سائل بترولي أو يتم استخراجه و تبرميجه أثناء عملية استخراج البترول من الآبار.

4 -R-Mahaut, le petrole algerien , edition, ENAP, alger, 1974, p 54.

4. تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سوناطراك

صدر مرسوم 63/491 في 31/12/1963 يقتضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات و تسويقها سوناطراك، فقد صدر المرسوم أهدافها التالية:

1- القيام بدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية و البحرية للمحروقات.

2- بناء وسائل النقل.

3- شراء وبيع المحروقات.

4- الحصول على التراخيص البترولية و توقيع الاتفاقيات الانجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.

5- تنفيذ العمليات العقارية و غير العقارية المتعلقة بالشركة.

6- القيام بجميع أنشطة التنقب الانتاج و النقل و تسويق المحروقات.

أ.**إمكانات الجزائر النفطية:** لا زالت المحروقات تشكل نسبة تتراواح بين 50% و60% من عائدات ميانية الدولة، وتساهم كذلك بنسبة 35 % من الناتج الداخلي الخام تشكل 98% من العائدات الخارجية للجزائر، كما يعد إسهام الدولة في الميزانية الطاقوية العلمية هاما بالنسبة للنفط الخام كمنتج مدرج في الترتيب ال 12 عالميا بـ 1.2 مليون برميليوميا و المصدر الخامس للغاز بـ 60 مليار مترك مكعب و معتبرا بالنسبة للمنتوجات النفطية الاخرى.

إذ قدرت احتياطات الجزائر المؤكدة *من البترول سنة 2004 بـ 11.3 مليار برميل إلى 12.3 مليار سنة 2005 و عند مستوى إنتاج 1.5 مليون برميل يوميا وثباته فإن هذه الاحتياطات بهذا الوضع، ستنفذ في فترة تقديرية خلال 23 سنة من الإنتاج، كما تقدر الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر سنة 2004 ب 4580 مليار متر مكعب لسنة 2005 والاحتياطات المحتملة تفوق ذلك، أما الإنتاج المسوق فقد وصل

في نفس السنة الى 89.2 مليار م^3، مما يرفع مدة استهلاك احتياطي الغاز إلى 65 سنة.[5]

كما تتوفر شركة سوناطراك الجزائرية حاليا على شبكة نقل تتكون من أكثر من 30 خط انبوب لمختلف المتوجات على طول 17450 كلم لطاقة قدرها 330 مليون طن معادل بترول موزعة كما يلي: البترول الخام (145 مليون طن سنويا) و مكثف (28 مليون طن سنويا) و غاز البترول المميع (16 مليون طن سنويا) و الغاز الطبيعي (143 مليار متر مكعب سنويا).

و من جهة أخرى، قارب إنتاج المنتوجات المكررة تقريبا الضعف خلال السنوات العشرة الماضية (20.7 مليون طن) مقارنة بمعدل إنتاج المنتوجات النفطية قبل سنة 2000 (12.3 مليون طن)، و قد بلغت قدرة التكرير نهاية 2010 أكثر من 27 مليون طن. تتكون أداة التكرير من خمسة مصانع لتكرير البترول الخام بطاقة إجمالية قدرها 22.6 مليون طن، بقي إنتاج المنتوجات النفطية ثابتا خلال السنوات الستة الأخيرة وتقدر بحوالي 21 مليون طن سنويا ومن المقرر ان ترتفع خلال السنوات المقبلة مع إنجاز مصنع تكرير جديد بطاقة 15 مليون طن[6] إضافة على ذلك، يتمتع النفط الجزائري بميزة نوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الاوبك، كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط، فبترول الجزائر الأساسي المعروف ب"صحاري بلند" يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بنفط "العربي

5 *الاحتياطيات هي تلك الكميات النفطية المتوقع استخراجها من مكان معرقة لفترة مستقبلية بتاريخ معين، وتنقسم إلى إحتياطات مؤكدة وأخرى محتملة وإحتياطات ممكنة، وتختلف باختلاف نسبة التأكد من وجود البترول.

بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**_رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية العلوم الإقتصادية ، فرع اقتصاد دولي ،2008) ص 107.

6 وزارة الطاقة والمناجم ، **خمسون سنة من التاريخ والانجازات الكبرى، تقرير حول حصيلة قطاع الطاقة والمناجم** (1962-2010) على الموقع الالكتروني (http://www.mem-algeria.org/) :

الخفيف" وأنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف، الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الاوبك.[7]

إن تحليل تطور متوسط سعر الخام الجزائري ومقارنة ذلك بتطور متوسط سعر سلة الاوبك التي تتكون من عدة خامات، منها الخام الجزائري ذاته، يكشف أن هذا الأخير كان يربح في العموم بين نصف دولار و دولار كامل على كل برميل نفط يتم بيعه في السوق الدولية، وهذا عندما كان سعر البرميل لا يتجاوز سقف 30 دولار قبل عام 2004، غير انه من اللحظة التي تجاوز فيها هذا السقف بداية من ذلك العام، بدأ الفارق بين السعرين يتعمق، و كان يسود في كل نطاق سعري فارق ثابت تقريبا، فعندما كان نطاق السعر يتراوح بين 30 و 40 دولار للبرميل كان هذا الفارق أكثر من دلارين، و لما تجاوز في سنة 2005 سقف 50 دولار أصبح الفارق يزيد عن 4 دولارات، و عندما بلغ 60 دولارا اتسع الفارق إلى 5 دولارات كاملة و هكذا دواليك، فكلما يرتفع متوسط الأسعار في السوق الدولية يرتفع الفارق و كلما ينخفض المتوسط ينكمش الفارق و يتقلص.

إن ميزة النوعية وانخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي، يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة.

كذلك نجد أن الغاز الطبيعي هو أساس المحروقات في الجزائ، و تتكون الاحتياطات من 57% من الغاز الطبيعي، و 6 % غاز البترول المميع ، GPL 28% بترول خام، و 9 % من المكثفات، و من حيث الانتاج فيمثل الغاز الطبيعي حوالي 62 % من إنتاج المحروقات الكية سنة 2005، و لم تكن تتعدى 32 % سنة 1980 ونظرا لتوفره و تنامي الاقبال الدولي عليه كطاقة نظيفة وناجعة، أصبح يمثل موردا هاما و كبيرا من العائدات النفطية اللازمة لاغراض تمويل عملية التنمية، بالإضافة

7 عيسى مقليد، مرجع سابق، ص 49.

إلـى دوره الأساسـي فـي تـأمين حاجـة الاسـتهلاك مـن الطاقـة محليـا فـي توليـد الطاقـة الكهربائية و أغراض الاستخدام المنزلي.[8]

تعتبر هذه الإمكانيات أداة استراتيجية في يد الجزائر، تمكنها من تقوية وضعها التفاوضي أمام الدول المستهلة، و من عدم الخضوع لشروط الشريك الاجنبي الذي هو بحاجة الى توفير الطاقة اللازمة له من الجزائر أكثر من قدر حاجة الجزائر إلى اسواقه لتصريف منتجاتها النفطية.

ب.**مداخيل النفط في الجزائر خلال المدة 2000-2010:** بلغ إنتاج النفط الجزائري حوالي 1.2 مليون برميل يوميا سنة 2010 مقابل 890000 برميل يوميا سنة 2000 مسجلا نموا قدره 34 %، و شهد الإنتاج الأولبي للمحروقات خلال الفترة 2001-2010 مستوى لم يتم بلوغه من قبل بالنظر الى ارتفاع انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، وسجلت الطاقة الانتاجية للطاقة الاولية ارتفاعا مستمرا بالنظر الى العبث القوي للاستثمارات ابتداء من التسعينات إلى غاية بعث البرنامج التنموي الساعي إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014.

و قد تسببت زيادة الانتاج الوطني للمواد البترولية في ارتفاع الصادرات السنوية، حيث بلغت قيمة الصادرات 5 مليار دولار سنويا خلال العشرية الممتدة من 1971 إلى 1980 و 11 مليار سنويا بين 1981 و 1990، و 12 مليار سنويا بين 1991 و 2000، لترتفع بشكل كبير خلال الفترة من 2001 و 2010 لتصل قيمة الصادرت إلى متوسط 42.8 مليار دولار أمريكي سنويا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2012 مقابل 9.4 مليار بين 1971 و 2000.[9]

8 وزارة الطاقة ،**مرجع سابق**

9 وزارة الطاقة والمناجم ، مرجع سابق.

كما سجل حجم الصادرات ارتفاعا معتبرا بحيث شهد متوسط حجم الصادرات السنوي زيادة من 72 مليون طن من نفط خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى 1999 أكثر من 130 مليون طن خلال الفترة بين 2000 و 2010.

المطلب الثاني: طريقة استغلال المحروقات في الجزائر

تمثل الطاقة المحرك الاساس للنشاطات التنموية التي مارسها الانسان منذ القدم، وقد تطور استخدامها وتنوعت استعمالتها مع التطور الاجتماعي و الاقتصادي للشعوب، كما تعددت مصادرها وارتفعت كفاءتها، مقابل ازدياد الطلب عليها المصاحب لمعدلات النمو المتوزايدة. و يمكن القول أن العوامل الرئيسية لتشكل هذا النوع من الريع وتزايد أهمية، تكمن في الزيادة المستمرة في الطلب العالمي على المحروقات مقابل التمركز غير المتساوي لهذه الثروة في أنحاء العالم.

1. الطلب على المحروقات

تعتبر مصادر الطاقة الحديثة من أكبر ضروريات التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده العالم خاصة بعد الثورة الصناعية التي شهدتها اوروبا في القرن الثامن عشر والتطور الصناعي والتكنولويجي الذي يعرفه العالم حاليا، ولعل ابرز هذه المصادر الطاقوية البترول الذي يعتبر المصدر الاول في العالم من حيث الطلب والاستهلاك الانخفاض تكلفته وتعدد المواد المستخرجة منه وقد بلغت نسبة الطلب عليه بـ 40 % من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، و يليه الفحم بطلب يقارب ربع الطلب الكلي على الطاقة، ثم يأتي الغاز في المرتبة الثالث من حيث الطلب عليه في العالم، و يبين الجدول الموالي أهم مصادر الطاقة الحديثة و حجم الطلب العالمي عليها: [10]

10–بقي زكرياء، خنوفة سفيان، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصاية العالمية**_أطروحة دكتوراة غير منشورة" (جامعة ورقلة: كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير 2014/2013/ ص 30.

جدول رقم 05: الطلب العالمي على مصادر الطاقة

(الوحدة ملين طن معادل بترول)*

المصدر	1971		2000		2010		2030		معدل نمو الطلب 2000-2030
	حجم الطلب	النسبة للطلب الكلي	حجم الطلب	النسبة للطلب الكلي	حجم الطلب	النسبة للطلب الكلي	حجم الطلب	النسبة للطلب الكلي	
البترول	2450	49,00%	3604	39,26%	4272	38,38%	5769	37,79%	1,6%
الفحم	1449	28,98%	2355	25,66%	2702	24,27%	3606	23,62%	1,4%
الغاز الطبيعي	895	17,90%	2085	22,71%	2794	25,10%	4203	27,53%	2,4%
الطاقة النووية	29	0,58%	674	7,34%	753	6,76%	703	4,61%	0,1%
الطاقة المائية	104	2,08%	228	2,48%	274	2,46%	366	2,40%	1,6%
طاقات أخرى	73	1,46%	233	2,54%	336	3,02%	618	4,05%	3,3%

المجموع	**5000**		**9179**		**11131**		**15265**		**1,7%**

المصدر: بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع اللمحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد دولي، جامعة باتنة ، 2007- 2008، ص 49.

و رغم محاولة الدول المصنعة التوجه نحو الطاقات البديلة و المتجددة، خاصة بعد استيقاظة الدول المنتجة للبترول بعد أزمة 1973 و تحكمها في سعر البترول ما حقق انتعاشا ملموسا في سعر النفط، و الذي عاد بأعباء كبيرة على الدول المصنعة الاكثر طلبا و استهلاكا للطاقة. ما دفع بالدول المستهلكة للطاقة تعمل على ايجاد بدائل حيث كان متوقعا تخفيض الاعتماد على النفط وتعزيز الاعتماد على مصدر أخرى إلا أن كلفة استعمال بعض المصادر و خطورة استعمال مصدر اخرى كالطاقة النووية، أكدت أن الوضعية الحالية القائمة على الاعتماد شبه الكلي على المصادر التقليدية للطاقة لن يتغير بشكل كبير على المدى الطويل.[11]

و الجدول الموالي يوضح الفرق في الطلب على النفط الخام بين الدول المصنعة كالولايات المتحدة الامريكية و أوروبا الغربية و اليابان و كوريا الجنوبية و الدول النامية مثل الصين و الهند، كذلك دول حنوب اسيا وكذا الدول الصاعدة كبلدان أوربا الشرقية والدول العربية و روسيا و ذلك خلال الفترة 2000-2004.

11 *وحدة قياس موحدة لقياس جميع أنواع مصادر الطاقة المختلفة على اختلاف وحدات قياسها الخاصة بكل نوع منها.

مرجع نفسه.

جدول رقم 06: الطلب العالمي على النفط الخام

(الوحدة: مليون برميل يوميا)

	2000		2001		2003				2004	
	الطلب	النسبة	الطلب	النسبة	الطلب	النسبة	الطلب	النسبة	الطلب	النسبة
الدول الصناعية	47.9	62.7	47.9	62.2	48.0	61.8	48.7	61.2	49.4	60.1
الدول النامية	23.9	31.3	24.4	31.7	2.2	32.4	26.2	32.9	28.0	34.1
الدول الصاعدة	4.6	6.0	4.7	6.1	4.5	5.8	4.7	5.9	4.8	5.8
إجمالي الطلب العالمي	76.4	100%	77.0	100%	77.7	100%	79.6	100%	82.2	100%
نسبة تزايد الطلب العالمي	–		0.8%		2.6%				3.3%	

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي، رقم 31، 2004، ص 65.

من جهة أخرى تتوقع الوكالة الدولية للطاقة استمرار الوجه نحو استعمال الغاز و الغاز المميع مما قد يدفع الطلب عليه بالإرتفاع خلال السنوات القادمة كما هو مبين في التقديرات المتوقعة من طرف نفس الوكالة.

جدول رقم (07) : تطور الطلب العالمي على الغاز في آفاق 2030

(الوحدة : مليارمليار متر مكعب)

	2002	2010	2020	2030	متوسط التغير السنوي
أمريكاالشمالية	759	866	1002	110	1.3%
دول الإتحاد الأوروبي	471	567	684	786	1.8%
روسيا	415	473	552	624	1.5%
الصين	36	59	107	157	5.4%
الهند	28	45	78	110	5.0%
إفريقيا	69	102	171	278	5.1%
الشرق الأوسط	219	290	405	470	2.8%
مجموع الطلب العالمي	**2622**	**3225**	**4104**	**4900**	**2.3%**

المصدر: IEA, World Energ Outlook 2004, p 130

ترى الوكالة الدولية للطاقة أنه سيستمر الهروب نحو الغاز الطبيعي حيث تتوقع أن استهلاك الغاز سيضاعف في أفق 2030، لنتقل بذلك نسبة مساهمته في مزيج الطاقة العالمي من 17% سنة 2002 إلى حدود نسبة 31 % سنة 2030، و الذي يرجع إلى زيادة الطلب العالمي على الطاقة الكهربائية.[12]

2. توزع مصادر المحروقات عبر العالم

12 IEA,World Energy Outlook 2004, p 131

من المعروف أن الثروات الباطنية تتوزع في العالم بشكل غير متساوي مما يجعل منطقة تتميز عن غيرها، فكذلك البتول و الغاز، فاالملاحظ أن هذه الثروات تتركز في مناطق الشرق الاوسط وشمال افريقيا وامريكا اللاتينية. و يجدر الاشارة أن نصيب الدول العربية من احتياطي البترول يقدر باكثر من ثلثي اجمالي الاحتياطي العالمي، أما الغاز الطبيعي فتبلغ نسبة الاحتياطات منه في الدول العربية ما يفارب 48% من إجمالي الاحتياطي، ماجعل الدول العربية بالخصوص تحظي بعوائد نفطية عالية خاصة بعد الانتعاش الذي شهده سعر البترول منذ سنة 1973 و الذي مرده إلى التزايد المتواصل في الطلب على النفط و مصادر الطاقة بشكل عام.

و الجدولان المواليان ويضحان توزع كل من البترول و الغاز الطبيعي عبر مختلف مناطق العالم.

جدول رقم (08) : تقديرات سنة 2004 لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم

(الوحدة : مليون برميل)

المنطقة	الإحتياطي	نسبة الإحتياطي للإحتياطي العالمي
أمريكا الشمالية	26191.0	2,29%
أمريكا اللاتينية	118952.2	10,40%
أوروبا الشرقية	91467.5	8,00%
أوروبا الغربية	17391.6	1,52%
الشرق الأوسط	739135.6	64,61%
إفريقيا	111645.6	9,76%
آسيا والمحيط الهادي	39229.7	3,43%
مجموعة الاوبك	896659.1	78,38%
مجموعة العالم	1144013.1	

المصدر:OPEC, Annual statistical bulletin 2004 , p 18[13]

جدول رقم (09) : تقديرات سنة 2003 لإحتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم

(الوحدة: مليار متر مكعب)

المنطقة	الإحتياطي	نسبة الاحتياطي للاحتياطي العالمي
أمريكا الشمالية	7105	3,95%

13 **مرجع نفسه**،132.

أمريكا اللاتينية	7842	4,36%
أوروبا الشرقية	56775	31,58%
أوروبا الغربية	6263	3,48%
الشرق الاوسط	72766	40,47%
إفريقيا	13966	7,77%
آسيا والمحيط الهادي	15073	8,38%
مجموعة الاوبك	88718	49,35%
مجموع العالم	179789	

المصدر: OPEC, Annual statistical bulletin 2004 , p 20

إن الطلب المتزايد على الطاقة عموما وبشكل خاص على النفط، سمح بإنشاء مصدر ثروة للدول المنتجة و المصدرة للبترول والغاز، ما حقق لهذه الدول خاصة الدول العربية النفطية تراكم فوائض نفطية معتبرة.

3. تراكم الفوائض النفطية و عوامل نشوئها

شكل النفط عائدا مهما لكثير من الدول لم يكن متوقعا في السنوات الاولى من اكتشافه، إلا أن ارتفاع أسعار النفط خاصة في نهاية سنة 1973 جعل منه المصدر الاول للدخل خاصة بالنسبة للدول العربية، فالتزايد الكبير في ايرادات الصادرات النفطية لم تتعلق [14]بزيادة مقابلة في الانتاجية أو في حجم التراكم الراسمالي، و إنما هي نتيجة مباشرة للتحسن الكبير والمفاجىء الذي طرأ على سوق البترول من حيث تحديد سعر البيع و التحكم في الكميات المنتجة خاصة بعد سيطرت منظمة الأوبك على معدلات التبادل الخارجي للبترول.

نتج عن هذا التغير في السوق العالمية للنفط تدفق عائدات مهمة لفائدة الدول المصدرة للبترول و التي كان لها آثار إيجابية في تحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي لمعظم هذه الدول، حيث ظهرت هذه العائدات في شكل تراكم فوائض في موازين المدفوعات للدول المصدرة للنفط (خاصة الدول العربية)، حيث يتم تحويلها إلى أصول أو أدوات مالية في ذمة الغير. وتأخذ الاستثمارات المالية العربية في الخارج شكل أدوات للدين، و تتنوع على شكل شهادات

14 ipid ,p133.

الايداع المصرفية الدولية المقومة بالدولار كأدوات الدين قصير الأجل، أما سوق الإفراض المصرفي بالعملات الدولية فمتوسطة الأجل و التي تساهم بشكل كبير و مباشر في عجز موازين الدول الصناعية، بينما تمثل السندات الدولية أبرز أدوات الدين طويل الأجل.[15]

نتج عن الارتفاع المفاجيء و السريع للايرادات النفطية و تفوق نسبت تراكم تدفقات الدخل النفطي على المقدرة الاستيعابية* قصيرة الامد لمعظم اقتصاديات الدول النفطية، نشوء ظاهرة جديدة يمكن اعتبارها أثر جلي للعقلية الريعية، تتمثل في اقتران ظهرة التخلف بظاهرة تصدير رأس المال للخارج، و قد ساعد على ذلك انعدام وجود سوق مالية عربية نشطة و متحررة من سيطرة شبكة المصارف الدولية، تقوم بدور التوسط المالي المطلوب في الدول النامية العربية لتحقيق قدر من التوازن في توزيع السيولة النقدية والاموال القابلة للاستثما بين الدول العربية النفطية و غير النفطية، فنجد أن بلديان العشر العربية تحصل جزء كبير من احتياجاتها المالية عن طريق الاقتراض من أسوواق المال العالمية، و التي تمول وتستوعب معظم الارصدة النفطية العربية، مما يعني أن البلدان غير النفطية تقترض في الواقع أموالا عربية، تحصل عليها عن طريق مؤسسات التمويل الغربية وبشروط تلك المؤسسات بدلا من حصولها على المال العربي الفائض مباشرة دون وساطة أجنبية.[16]

أ**تعريف الفوائض النفطية:** الفوائض المالية هي تلك الأموال الناجمة عن عمليات النشاط الاقتصادي التي لا تجد لها فرصا للتوظيف داخل الوطن، ترتبط الفوائض المالية بضخامة العوائد و مع طاقة استيعابية ضعيفة للاستثمار في الاقتصاديات الضعيفة، و هو نفس الحال الذي تشهده الدول العربية المنتجة للبتول، أمام ضخامة التدفقات المالية مقابل ضعف قوعدها الصناعية و الانتاجية أو انعدامها.

و هذا المفهوم لا ينطبق فقط على الدول النامية التي تعاني نقص وسوء استغلال مواردها الاقتصادية، كما لا ينطبق بشكل خاص على الدول العربية، إذ لا يمكن الحكم على اقتصاد ما

15حكمت النشاشيبي، **استثمار الارصدة العربية**، دار الشايع للنشر، الكويت،1978، ص 25.

*وهو مقدار ما يستوعبه اقتصاد دولة ما من حجم استثمار خلال فترة زمنية محددة أنظر الصفحة 85.

16 محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، عالم المعرفة ع 16، (افويل 1970) ص 86.

أنه وصل إلى مرحلة ركود النمو حتى أصبح يصدر الاموال للخارج، فالاموال الفائضة هي تلك التي تتحدد بحكم الموجودات المالية خارج الدول المعنية لتستقر في عدد من الدول الرأسمالية الصناعية، ثم إن المفهوم الاقتصادي الصحيح للفرق بين الدخل و الانفاق يمسى الإدخار، أما مفهوم الفائض فإن ترجمته من الناحية المالية تعني مجودات، فالدولة التي تصدر أكثر مما تستورد يتكون لها لدى العالم الخارجي أرصدة مالية تندرج تحت بند أصول خارجية.

و الفوائض المالية هي اصطلاح أطلقه الاقتصاديون الغربيون على الاموال التي تراكمت من عائدات تصدير البترول لتبرير عملية ترحيلها إلى الخارج بحجة عدم وجود فرص لتوظيفها داخل بلدانها، و حجة تعرضها الإلى مخاطر ذات طبيعة سياسية و اقتصادية و الواقع أن هذه الطاهرة هي نسبية وليست مطلقة لارتباطها بعوامل مؤقتة إذا لا يمكن اعتبارها مطلقة إلا إذا تم النظر إليها من زاوية معززة بأنماط التنمية مع اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية فالفائض البترول يمثل الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا، و بين مجمل الواردات كارصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة، و الذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في انشطة استثمارية حقيقية و منتجة، مما يجعله في تراكم مستمر.

كما يمكننا القول أن الفائض من عوائد النفط ما هو إلا فائض رأسمال ظاهري، جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي و غير قابل بطبيعته للتعرويض، و بذلك يعبر راس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد انتاجي ناضب، لكنه عتبر فائضا لان الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية، و هو فائض ضاهري لانه لم يتولد عن الانتاج الجاري لسلعة متكررة وانما عن اهتلاك لمرد طبيعي غير متجدد.[17]

و قد تعددت الاراء حول الفوائض المالية المتراكمة لدى الدول النفطية حيث ترى فيها الدول الصناعية بأنها أموال ناتجة عن أسعار احتكارية، و لم تنتج عن نشاط اقتصادي يتحكم فيه عناصر التكاليف و الارباح عبر آلية السوق، فهي إذان فوائض غير مستخقة ولا تعبر عن ثروة حقيقية بقدر ما هي عبارة عن عوائد ريعية فرضها الاحتكار و التملك لسلعة البترول (أي ريع

17 محمد عبد الشقيع، العالم الثالث والتحدي التكنولوي الغربي (بيروت : دار الطليعة) 246.

الاحتكار)، و أن الموارد الطبيعية مهما كان نوعها اوموقعها في ملك مشروع لجميع الممتلكات و ليس حكرا على دولة دون غيرها.

ب.**عوامل نشوء الفوائض النفطية:** يمكن تحديد أبرز عوامل نشوء هذه الظاهرة بمايلي:

-ضعف الطاقة الاستيعابية لدول الفائض المالي و يرجع ذلك اساس الى صغر مساحتها و عدد سكانها بالاضافة الى ندرة الموارد الاقتصادية باستثناء البترول و الغاز الطبيعي.

-نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول الذي يركز على إقامة مشروعات صغيرة لانتاج سلع خفيفة، لا تتطلب استثمارات كبيرة و يتجه معظم الانفاق صوب المجالات الخدمية أما المشاريع الصناعية الكبرى الموجهة للتصدير فتقام تحت اشراف الشركات الاجنبية التي تهيمن عليها من خلال القنوات الادارية، التكنولوجية و الفنية.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: الصدمات النفطية

1. الصدمة النفطية 1986

أ. الاثار الاجتماعية: بعد انهيار اسعار البترول سنة 1986 حدث انهيار كبير في الإقتصاد الجزائر و استراليا على المستوى المعيشي و ارتفاع نسبة البطالة و كذلك النتيجة الممارسات البيروقراطية للإدارة و العجز المتفاقم في السكن الإجتماعي. خرج الشعب الجزائري إلى الشارع و قام بمظاهرات عرفت بأحداث 5 أكتوبر 1988 و التي شكلت استجابة ورد فعل لمتطلبين أساسيين هما أزمة النظام السياسي و ضغط البيئة الخارجية للنظام و شكلت في الوقت نفسه دافعيا رئيسيا إجبار النظام السياسي على إجراء تحول ديمقراطي و قد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الدولة و نظامها السياسي بكل عناصره من جهة و بين المجتمع و قواه السياسية و الإجتماعية من جهة أخرى، مما جعل مؤسسات الدولة تفقد مصداقيتها[18] لدى أغلب الطبقات و

18 السعيد رويجع، "**التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الإقتصاد الجزائري 1970-2009**"، رسالة من المجستير غير منشورة، جامعة قصدي مرباح: كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2012/2013، ص 45.

الفئات الواسعة من المجتمع و لقد أدت هذه الأحداث إلى إجبار النظام السياسي الجزائري القائم على الحزب الواحد في تلك الفترة إلى البحث عن مخرج و الذي كان بقرار دستور جديد سنة 1989 على التعددية السياسية و الحزبية و معلنا عن بدء تحول الجزائر إلى نظام سياسي ديموقراطي.

فمنذ أحداث أكتوبر 1988 و في أواخر سنة 1991 سار النظام السياسي الجزائري بإتجاه تدعيم الإصلاحات السياسية التي شرع بها سنة 1989 غير أن الشروع بالإصلاحات و تكريسها لم يحل دون ظهور انقسامات حادة بين أركان النظام السياسي، سبب تنافي قوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تكرست تلك الإنقسامات في خطين أحدهما إصلاحي و الآخر متشدد و لقد عمل الرئيس السابق الشاذلي بن جديد على تدعيم الإتجاه الإصلاحي مستفيدا من دستور 1989 و الاصلاحات الموضحة له، و في الوقت نفسه عمل على التعليل من سلطة جبهة التحرير الوطني على الحكومة.

و بعد فوز الجبهة الإسلامية الإنقاذ في الدورة الأولى من الإنتخابات التشريعية في 1991، و تزايد شعبيتها و اتساع قاعدتها التنظيمية تحول الصراع على النظام علة نحو علني بين المتشددين في النظام السياسي الجزائري و الجبهة الإسلامية للإتقان هو ما تكشف بوضوح عقب رجحان كفة المطالبين بإلغاء الإنتخابات و إيقاف المسار الإنتخابي فتم إلغاء مسار الإنتخابات صاحبة استقالة رئيس الدولة الشاذلي بن جديد سنة 1992 و زاد الوضع الأمني و السياسي تدهورا بعد العشرية السوداء بدءا من 1992 وصولا إلى بوادر الإنفراج السياسي و الأمن سنة 1999 مع وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم.

ب.الآثار الإقتصادية: لقد كانت أهداف المخطط الخماسي (1985-1989)، ترمي إلى دعم و توسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجات السكان، التحكم في التوازنات الخارجية و عليه تم تخصيص مبلغ قدره: 5550 مليار دينار جزائري للإستثمارات في هذا المخطط أما نسبة النمو التي كانت

متوقعة بإستثناء المحروقات هي 7 بالمئة و إنشاء 180.000 منصب شغل عمل سنويا. و تخفيض حجم الديون و تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

و لكن مع انخفاض الإرادات النفطية أثرت سلبيا على توقعات المخطط بحيث انخفضت الإيرادات إلى من 60% إلى 70% مما جعل الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية.[19]

فالصدمة البيترولية كشفت عن هشاشة و ضعف المنظومة الإقتصادية في الجزائر بحيث أصابتها إختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات حيث وصل حجم التضخم إلى 42% و انخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50% كما تدهورت المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما و كيف أصيب الإقتصاد الجزائري من الإنكماش و الركود الإقتصاي حيث انخفاض معدل النمو الإقتصادي سنتي 1986 و 1987 إلى معدل 1% بعدما كان 3,5% في سنة 1985 ونقص مستوى الإستهلاك العائلي بنسبة 0,4% مع انخفاض الإستثمار بـ 4,2% و تدني المخزون من الموارد الإنتاجية بنسبة 159,6 % و هبوط الواردات بنسبة 16,4% وانخفاض عدد مناصب الشغل من 122 ألف إلى 74 ألف منصبا أي بنسبة 40%[20] كما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8,27% سنة 1986 إلى 21,7% سنة 1991، كما انهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42,13% و وصلت إلى 7,430 مليار دولار سنة 1986.

لقد سجل الميزان التجاري عجزا كبير خلال سنة 1986 و كذلك سنة 1989 و ذلك بسبب الأوضاع المالية التي كانت تعيشها الجزائر و خاصة فيما يتعلق يتراكم المديونية وحلول مواعيد الإستحقاق، إضافة إلى عدم قدرة إجمالي الصادرات على تغطية الواردات الكلية.

19 **المرجع نفسه، ص 46.**

20 : **المرجع نفسه.**ص 50.

إن التذبذب في سوق النفط سنة 1986 زاد من المديونية الخارجية الشيء الذي ساهم في إعادة جدولة الديون الخارجية مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995 و التي أدت إلى تقليص معدلات الإستثمار حيث كانت إرادات الجزائر تقدر بـ 12 مليار دولار أما نسبة خدمة الدين فقدرت بـ 86% و يعد هذا من بين الأسباب التي خفضت الإستثمار، و هذا ما أدى إلى تذبذب في معدلات النمو.

2. الصدمة النفطية 1998 و تأثيرها على الجزائر

أدى انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1998 إلى ضعف ميزان المدفوعات و عجز في حساب رلس المال و بالتالي لجأت الجزائر إلى الإستدانة من الخارج مما أدى إلى فقدان الإحتياط الدولي مما أدى إلى زيادة الضغط على الدينار ممار دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند إنخفاض كما أدى التراجع الكبير في الأسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى 46 مليون ولار بدلا من 50 مليون ولار لسنة 1997 مما أدى إلى إنخفاض كبير في الإرادات العامة يقدر بـ 2,871 مليون دولار لتصل إلى 13,181 مليون دولار مقابل 16,057 مليون دولار سنة 1997. في المقابل بلغت النفقات 15,027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 1.849 مليون دولار نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,8%

و قد شهدت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% كما كانت عليه سنة 1997م و يعود هذا الانخفاض خاصة إلى هبوط قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط أما الواردات فقد وصلت اتجاهها التصاعدي منذ سنة 1995 رغم الجهود لتقليصها، فإرتفعت بنسبة 10,9% خلال سنة 1998.

فإنخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات أثر على الميزان التجاري، بحيث تقلص فائض الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998م مقارنة بنسبة 1997م. [21]

21 : www.aljazerra.net/knowbedgegate/opinion/2004/10/3.

فإن انخفاض الصادرات و ارتفاع الواردات اثر على ميزان التجاري بحيث تقلص فائض الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بنسبة 1997.

و قد سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجع سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997، مثلا: تحول الفائض الموجود في ميزان الحسابات الجارية في سنة 1997م و البالغ 3,450 مليون دولار إلى عجز في سنة 1998 بلغ 1,220 مليون دولار و نفس الشيء بالنسبة لميزان السلع و الخدمات و ميزان الخدمات و الدخل الصافي.

إن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي نميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية بحيث انخفض خلال سنة 1998م بحوالي 15% و من ثم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل إلى 2,9% مقابل 11,9% سنة 1997م.

انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك إثر سياسة خفض الإنتاج لإعادة توازن الأسعار و من ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط حيث أن إنتاج الجزائر من النفط ضمن منظمة الأوبك قد انخفضت بنسبة 3,3% سنة 1998م لتصل الى 818 ألف برميل يوميا. و ذلك لامتصاص الفائض الموجود في السوق و إعادة توازن قوى العرض و الطلب.[22]

3.الصدمة النفطية لسنة 2008م

تزامن الإنخفاض الأخير في اسعار البترول سنة 2008م مع الأزمة العالمية التي مست معظم الدول، بحيث تأثر الإقتصاد الجزائري بذلك ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل 46,60% حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009م بـ 20,7 مليار دولار مقابل 38,6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008 في المقابل استمرت الواردات في الإرتفاع حيث بلغت قيمتها 19,7 مليار دولار مقابل 18,9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 اي

22 **المرجع نفسه.**

بمعدل 4,04% و ترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى مليار دولار في نهاية جوان 2009م بعدما وصل إلى 19,75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008 أما معدل النمو فقد قدر سنة 2009 بنسبة 2,2% حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الإقتصادية العالمية و الذي يعتبر مستوى غير كافي للإمتصاص البطالة و تنفيذ مختلف البرامج التنموية المسطرة أما الواردات الجزائرية فقد ارتفعت إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008م بين زيادة مستويات التضخم في السواق العالمية و من مظاهر ذلك: ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ 8,6% ارتفاع أسعار المواد الزراعية بـ 4,1 % [23] ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية بـ 13,5%.

أما بالنسبة للإستمارات الأجنبية المباشرة فقد سجلت انخفاضا في سنة 2009م بنسبة 60% و ذلك بصفة خاصة و ذلك بصفة خاصة في القطاع الغير هيدروكربوني كما لعبت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى جانب تراجع العائدات البترولية دورا هاما في جعل مناخ الأعمال غير جذان و أهمها وقع سقف أقصى على المشاركة الجنبية في رؤوس أموال شركات الأعمال بـ 49%.

إن تراجع نسب الإستثمار الأجنبي في الجزائر خلال فترة الإنتعاش افقتصاجي برنامج دعم النمو المواطنين مراده تقلبات أسعار البترول التي ظلت في ارتفاع مستمر في سنة 2007و لتسجل انخفاضا رهيبا في أكتوبر 2008 بسبب الأزمة العالمية.

المطلب الثاني: العوائد النفطية و النمو الإقتصادي في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الإقتصاد الجزائر و هذا راجع إلى أن الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل. اذ تمثل حصته من المداخيل الخارجية بالعملة الصعبة نسبة عالية تتراوح بين 93%-97% ونسبة 95% من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع الطاقة و المناجم.

23 : www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/09/01

كما تعتبر التجارة النفطية الجزائرية الأكثر نجاعة و فعالية في السوق الجزائرية بإستحواذها على 98% من إجمالي الصادرات. و هذا يعني الإعتماد شبه الكلي للجزائر على السلعة النفطية و الغازية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية. و بإعتبار الجزائر دولة مصدرة للمحروقات تتميز عموما بإرتفاع مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام.[24]

الشكل 01: مساهم قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام 1970-2014

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات

FMI/IMF « Les rapports annuels des pays : quelques indicateurs économiques .et Financiers : le cas de l'Algérie, www.imf.org

إن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تتماشى مع نسبة الصادرات في عام 1970 سجلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام حوالي 15%، و خلال الفترة 1980-1990 كانت هناك تذبذبات بين ارتفاع و انخفاض و هذا راجع إلى الصدمات النفطية التي تستهدفها السوق النفطية العالمية لتعرف بعد ذلك ارتفاعا تدريجيا و قد تراوح مداها بين 26% سنة 1999 و 50% سنة 2012.

1. تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (GDP) خلال الفترة 1980-2014

يوضح التسلسل التاريخ لتطورات معدل النمو الإقتصادي حيث نلاحظ أن الفترة 1962-1984 هي التي تمتعت فيها الجزائر بنمو إقتصادي عالي بقيادة النمو في قطاع الصناعات التحويلية بسبب المكاسب النفطية الهامة لعام 1973م.

24 خالدي خديجة، " **أثر .....التجاري على الإقتصاد الجزائري**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع.02، 2005، ص 88.

تعتبر فترة 1986-1988 أصعب فترة حيث وصلت معدلات نمو سلبية بسبب تدهور الإقتصاد الجزائري و يعود ذلك إلى انهيار اسعار النفط خلال النصف الثاني من 1980 ونتيجة لذلك عرف الإقتصاد الجزائري عجز مستمر في ميزان المدفوعات و انخفض مستوى النمو الإقتصادي الذي لم يتجاوز في المتوسط 1% سنويا بين عامي 1986-1996. مقارنة بـ 4,5% بين عامي 1978 و 1985. و قد تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض في مستوى الإستهلاك الحقيقي بنسبة 5,8%، 4,7% خلال 1986 و 1987 على التوالي، وانخفاض في الناتج الحقيقي بنسبة 1,1%، 2,1%، 2,9% خلال 1986 و 1987 على التوالي. و ارتفاع معدل التضخم و معدل البطالة.[25]

و في سنة 1990 إلى غاية 1994 سجلت وتيرة النمو الإقتصادي سلبية و هذا نظرا للحالة التي عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع انخفاض اسعار النفط و لقد استمرت وتيرة النمو السلبي إلى غاية 1994 و هو تاريخ انطلاق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (FMI/IMF) حيث بدأ الإقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة، وهذا جراء سياسة الإنتعاش افقتصاي.

أما الفترة الممتدة 1999-2001 هناك ثبات نسبي لمعدل النمو الإقتصادي وذلك راجع إلى ارتفاع العوائد النفطية. أما بالنسبة لسندي 2002-2003 فتظهر كفترة حاسمة في مسار مخطط الإنتعاش الإقتصادي ليتم تسجيل أكبر قيمة له (6,9%) لتواصل النتائج الإيجابية المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطور معدل النمو الإقتصادي.

إن ارتفاع أسعار المحروقات و تقلص خدمة الديون نظير إعادة جدولة الديون الخارجية. كان لها الأثر الإيجابي على نمط الناتج المحلي الإجمالي. كما أن مساهمته إنتاج صناعة المحروقات مثلت محركا حقيقيا للنمو الإقتصادي في الجزائر.

25 السقا محمد ابراهيم. "**لعنة الوفرة النفطية في الكويت**" مدونة اقتصاديات الكويت و دول مجلس التعاون.2009 على الموقع: http://economyafkwait.Blogspot.com/2009/10/blog-post 24 html.

أن النمو الإقتصادي في الجزائر لا يزال يواجه تحديات و احتياجات هامة ليكون تنوعا من أجل تعزيز مسار التنمية الإقتصادية. و هذا راجع إلى تغلبات في أسعار النفط و التي تؤثر على الإقتصاد الجزائري ان تعرضه دائما لصدامات. [26]

شهدت الأسواق العالمية تقلبات غير معتادة فلقد تعرضت أسعار السلع الأولية لضغوطات دفعتها نحو الانخفاض مع تراجع جميع مؤشرات الزراعة و المعادن وهبوط أسعار إلى اقل من 46 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2008 وزادت التقلبات في أسعار العملات والأسهم بدرجة كبيرة خلال إجراء تصحيح بنسبة 40 % في سوق الأسهم بعد ارتفاعها في جوان مع حدوث انخفاض غير متوقع في قيمة العملة الصينية والى جانب الحالة الضبابية بشان التوقيت الذي يرفع فيه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة فان انخفاض أسعار السلع الأولية و تصحيح أسعار الأسهم الصينية تسببا في حدوث تراجع حاد في أسعار العملات و الأسهم بالأسواق الناشئة و ارتفعت تكاليف الاقتراض في البلدان النامية تماشيا مع ارتفاع الاتجاه إلى تجنب المخاطر و ذلك مع زيادة الهامش في مؤشر سندات الأسواق الناشئة إذ تظهر البيانات الحديثة أن النمو العالمي وجد صعوبة في اكتساب قوة دفع خلال الربع الثاني من 2015 و ذلك في ظل بدء النشاط الاقتصادي في منطقة البور و اليابان واستمرار تراجع معدل النمو في الصين والانكماش الاقتصادي في روسيا والبرازيل وضعف الأوضاع الاقتصادية في البلدان الرئيسية الأخرى المصدرة للسلع الأولية . إذ يتوقع البنك الدولي أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي 2,8 %عام 2015 بارتفاع طفيف عن معدله عام 2014 و هو 2,6 %ولا يزال معدل التضخم العالمي منخفضا، مما يعكس استمرار الآثار غير المشجع لانخفاض أسعار السلع الأولية و بطء نمو الأجور في البلدان المتقدمة.

26 **نفس المرجع.**

و في ظل تراجع وتيرة النمو في اقتصاد الأسواق الناشئة تراجعت التجارة العالمية حوالي 4 %خلال النصف الأول من عام 2015 مقارنة بالنصف الثاني من 2014 وكان هذا التراجع منذ 2009 مدفوعا بانكماش كبير في الطلب على الواردات من الأسواق الناشئة و من بينها أسواق أسيا ووسط شرق أوروبا.[27]

أدى انخفاض أسعار السلع الأولية و الاضطرابات في الشرق الأوسط إلى جانب توقعات بارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية إلى تراجع ملحوظ في تدفقات رؤوس الأموال لمشروعات جديدة إلى البلدان النامية، إذ أن الاستثمارات الجديدة في عدد كبير من البلدان تراجعت بشدة في الأشهر الستة الأولى من عام . 2015

و في ظل تراجع نمو الاقتصاد العالمي تمر منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بحالة من الركود، فاستمرار انخفاض أسعار النفط و تصاعد حدة الصراعات و الحروب الأهلية تجعل احتمالات انتعاش النمو في المدى القصير ضئيلة، إذ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للمنطقة سيظل عند نحو 2,8 %عام 2015 و مع أن معدل النمو ارتفع قليلا عما كان عليه في 2014 فان معدل النمو الإجمالي في المنطقة لم يتجاوز 3 في المائة و في حالة تراجع حدة التوترات في ليبيا و العراق و سوريا و كذلك حدوث انتعاش في منطقة اليورو يمكن أن يعزز الطلب الخارجي، فان معدل النمو في المنطقة يمكن معاودة الارتفاع إلى 4,4 %عام 2016 لكن إذا استمرت الظروف الحالية، فليس من المتوقع انتعاش النمو قريبا.

باستثناء مصر والمغرب وإيران تشهد جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بطئا في النمو فالجزائر تعاني من انخفاض أسعار النفط وعدم تصحيح أوضاع المالية العامة، إذ يتوقع أن يظل معدل النمو في الجزائر عند 2,8 %عام 2015 نظرا إلى أن اقتصادها تضرر بشدة من جراء ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات الخارجية إلى 15 % وقفز العجز في الموازنة إلى 11,5 % تحت تأثير انخفاض الأسعار التي هوت بالدينار الجزائري بنسبة 20 % مما رفع

127صندوق النقد الدولي ،**أفاق الاقتصاد العالمي :دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والماليةالعالمية** .اكتوبر 2015 ص 3

معدلات التضخم إلى أكثر من 5 % و حسب البنك الدولي فإن حصة صناديق السيادية لن تتجاوز نسبة 13 % من الناتج بعدما كانت تقدر بـ .22%

المطلب الثالث انخفاض سعر النفط على الإقتصاد الجزائري خلال فترة 2014-2015

لقد اثرت انخفاض اسعار النفط على النمو في الجزائر بصورة محدودة و هذا راجع إلى وجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات" الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترته تذبذب اسعار النفط.[28]

كما يتوقع تقرير المرصد الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا أن يظل النمو الإقتصادي في الجزائر متواضعا ليصل إلى 3,4% عام 2016.

فلقد أدى انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 إلى تدهور موازين الإقتصاد الداخلي و في عام 2015 تراجع معدل النمو إلى 2,9% من 4,1% في 2014. تأثرا بهبوط متوسط أسعار النفط من 100 دولار للبرميل في 2014 إلى 59 دولار للبرميل في 2015 و لقد أدى عدم ضبط أوضاع المالية العامة إلى تضاعف عجز الميزانية إلى 15,9% من اجمالي الناتج المحلي في 2015 و زاد عجز ميزان الحساب الجاري إلى ثلاثة أمثال إلى 15,2% من إجمالي الناتج المحلي في 2015.[29]

يتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط و السعر المرجعي لميزانية الدولة و المحدد بـ 37 دولار للبرميل.

---

28 **مرجع نفسه.**

29 عبد الحميد مرغيت، "**تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**"، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، ص 3.

انخفاض فادح في ايرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 14,91 مليار دولار مقابل 27,35 مليار دولار في سنة 2014 أي بانخفاض قدره 45,47%.

إن صادرات المحروقات تعادل 95 في المائة من مجموع الصادرات و تقدر نحو ثلثي العائدات الحكومية و تراجعت صادرات المحروقات من ذروتها البالغة 36 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011 إلى 19 في المائة من الإجمالي في 2015 وانخفضت عائدات المحروقات من ذروة 27,4% في المائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 14 في المائة من الإجمالي.

و بسبب عمليات السحب الكبيرة انخفض حجم صندوق ضبط الإيرادات النفطية من 25,6% من إجمالية الناتج المحلي في 2014 إلى 16,2% من الإجمالي و لا تزال احتياطات النقد الأجنبي عند مستويات مرتفعة إذ تعادل تكاليف 28 شهر من الواردات لكنها مستويات مرتفعة إذ تتناقص بسرعة و على الرغم من تشديد السياسة النقدية. ارتفع معدل التضخم إلى 4,8%، و ذلك نتيجة جزئية للآثار غير المباشر لخفض اسمي لقيمة العملة الدينار بنسبة 20% تمثل الهدف منه في تصحيح اختلاف ميزان المعاملات الخارجية وارتفع معدل البطالة إلى أكثر من 9% و كان قويا في صفوف النساء و الشباب.

و تؤكد ميزانية 2016 على ضبط أوضاع المالية العامة كما تفترض أن يبلغ متوسط سعر النفط 35 دولار للبرميل و ذلك بالدعوة إلى خفض نسبة 9% في الإتفاق و زيادة نسبها أربعة في المائة في العائدات النفطية على أساس زيادة قدرها 36% في اسعار البنزين و زيادة الضرائب على الكهرباء و البنزين و على تسجيل ملكية السيارات. و كما يمكن أن تكون هناك المزيد من تخفيضات في الإنفاق إذا انخفضت اسعار النفط عن متوسط سعر النفط المفترض في الميزانية و اللجوء إلى الإقتراض الخارجي عند الحاجة.

عجز في الحسابات الخارجية لأول مرة سجلت الجزائر عجزا تجاريا منذ 15 عاما بلغ 7,78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 و هذا بسبب تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات و تبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% مقارنة بالنصف الأول لعام 2014.

1.أسباب انهيار أسعار النفط

أ.**ارتفاع انتاج النفط:** فقد ارتفاع الإنتاج الأميركي بمقدار الضعف تقريبا خلال السنوات الماضية و في الوقت الذي كانت فيه السعودية و نيجريا و الجزائر تتناقص على الأسواق الولايات المتحدة، تحول التنافس إلى الأسواق الأسيوية و اضطر المنتجون لخفض أسعار النفط في وقت ازداد فيه إنتاج كندا و العراق و روسيا. [30]

و لا توجد إشارة إلى أن هبوط الإنتاج بالولايات المتحدةحاليا لرفع الأسعار عام 2016.

ب.**هبوط الطلب:** اقتصاديا أوروبا و الدول النامية يشوبها الضعف، يضاف إلى ذلك أن السيارات أصبحت أكثر قدرة على توفير الطاقة و هكذا فإن نمو الطلب في تناقص بسبب ما يسمى الإقتصاد الرقمي الذي أدخل على التكنولوجيا تغيرات هيكلية.

ج. سياسات أوبك: رفض أوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمةو قد انخفض سعر النفط سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت في اجتماع في فينا أواخر 2014 خفض انتاجها. و طالم لعبت السعودية تاريخيا دور"المنتج المرن" الذي يستطيع زيادة أو خفض الإنتاج لكنها و دول أخرى تتمسك حاليا بالدفاع من حصتها في السوق.

انتعاش الاقتصاد الإيراني ونموه بوتيرة أسرع عام2016 وذلك في أعقاب الاتفاق النووي الذي تم التواصل إليه في جوان . 2015ومع رفع العقوبات وإعادة اندماج إيران في الاقتصاد العالمي ,فإضافة مليون برميل يوميا من النفط الخام سيوثر على سوق النفط العالمية مما سيؤدي

30 www.aljazerra.net/news/ebusiness/2015/12/13.

إلى انخفاض أسعار النفط بنحو 13بالمائة وسيؤثر بذلك سلبا على الاقتصاد العالمي وعلى الدول المصدرة للنفط .

استمرار برامج الإنفاق المالي فبعض الدول المصدرة للنفط لاسيما السعودية وليبيا لاتزال تستخدم احتياطاتها النقدية والصناديق السيادية لتخفيض تأثير أسعار النفط .

2.الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط

لمواجهة هذا الطرف الإقتصادي اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات تمثلت كما يلي: [31]

كخط دفاع أول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة و المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو غير أنه من المتوقع أن يبقى معدل النمو ضعيفا عن مستوى 3,4% لا سيما إذا ظلت أسعار النفط ضعيفة أو سجلت مزيدا من التراجع و إذا بقي التعافي العالمي ضعيفا و في 2017-2018 سيظل النمو مدفوعا بالإستثمارات العامة و إعانات الدعم التي لا تزال كبيرة وذلك بعد أن شهد بعض التعافي في الأسعار النفط و سيستمر ضعف الإستثمارات الخاصة بسبب غموض التوقعات على الصعيد المحلي و استمرار المخاطر الأمنية الإقليمية.

كما سمحت الجزائر بإنخفاض سعر الصرف و ذلك من خلال إجراء لرفع حصيلة المداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي من 87,92دج لكل دولار في 31/12/2014 ليصل إلى 107,17دج لكل دولار في 05/11/2015 اي بمعدل انخفاض بلغ 17,96%.

كما عملت أيضا على تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة و تحقيق وفرات. حيث انخفضت ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3,3%

31 مرغيت، مرجع سابق، ص 5

و انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% و قد استلمت تدابير التقشف للإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الإستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامي و مستشفيات) و تقليص الواردات مع فرض رخص الإستيراد على منتجات منها السيارات و الإسمنت و خفض التوظيف في القطاع العام و تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. [32]

كما قامت أيضا برفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسوم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء و المازوت و فرض حقوق جمروكية بـ 15% على الأجهزة الإعلام الآلي.

32 صندق النقد الدولي،**مرجع سابق**.

المبحث الثالث: السياسات التنومية في الجزائر

المطلب الأول: إستراتيجيات التنمية

1.الفترة الإنتقالية 1980- 1989

لقد تبين من خلال المخططات السابقة أن الإنجازات الحقيقية كانت ضعيفة إذ لم تتعدى نسبة إنجاز الإستثمارات 35% و التي كانت بعيدة كل البعد عن التوقعات، و يرجع ذلك إلى تعميم ارتفاع الأسعار في جميع البرامج الإستثمارية و هو ما أدى إلى ظهور سلسلة كبيرة من إعادة تقييم المشاريع، هذا التقييم أصبح أمرا ضروريا لا يمكن إهماله بالنسبة للنتائج المحصل عليها في مجال النفقات، و ظهور بعض العراقيل في مجال التخطيط إلى آخر، حيث قارب مجموع الإستثمارات التي عجز عن إنجازها سنة 1978 حوالي 210 مليار دج و هذا ما يؤكد ضعف الإقتصاد الجزائري على إستيعاب الإستثمارات المخططة.[33]

1. 1 مخطط الخماسي الأول (1980- 1984)

يقوم هذا المخطط على الحصيلة المقدمة و التي تتميز بتقييم الإنجازات العامة للعشرية السابقة و إتباعا للخطوط المسطرة في الميثاق الوطني و الذي يبقى المرجع الأساسي في إطار إستراتيجية التنمية الوطنية، و إنطلاقا من تحليل الوضعية خلال الفترة (1979- 1980) توصلت وزارة التخطيط العمرانية إلى تشخيص مفاده:

- سيطرة كلية للإقتصاد العالمي، و تأثيره على الإقتصاد الوطني من حيث عدم الإستقرار النقدي و التضخم.

33ياسمينة زرتوج **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، رسالة ماجيستر غير منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم الإقتصادية و علوم الالتسير، 2006/ 2005) ص 159

- النمـو المتزايـد في عدد السكان.

- الديون الخاجية الثقيلة و الخطيرة في تلك الفترة.

- إختلال التوازنـات الماليـة و التكنولوجيـة الناجمـة عـن تكييـف الإسـتثمارات و الـتركيز عـل المشـاريع الكبرى في القطاع الصناعي.

تـم تخصـيص مبلـغ 400.6 مليـار دينـار جـزائري ، للإسـتثمار خـلال فـترة المخطـط إلا أن حجم الإستثمار التقديري يبلغ 560.5 مليار دينار جزائري، مما يدل على أن 159.5 مليار دينار جزائري من الإستثمارات ستبقى غير منجزة.[34]

أبقى المخطط الخماسي الأولوية للإستثمار في قطاع الصناعة بنسبة 43.6%، على رأسها قطاع المحروقات، أما القطاع الخاص فقد يبقى هامشيا بالكامل ،حيث إقتصر دوره فقط على أداء بعض المهام الإقتصادية الثانوية خاصة في مجال التجارة و الخدمات، إلا أن المتطلبات الضـخمة مـن إمكانيـات ماليـة و تقانـة كـبيرة اللازمـة فـي إنجـاز الإسـتثمارات فـي قطـاع المحروقـات دفعـت الجـزائر إلـى الإسـتعانة بالإسـتثمارات الخاصـة المحليـة و الأجنبيـة فـي شـكل شـراكة مختلطـة مـن خلال قانون 82- 13 الصادر في 21 أوت 1982 اللاغي لكل الإجراءات المتعلقة بالأمر رقم 66- 284 الصادر في 16 سبتمبر 1966 الموضح لكيفية تشكيل و تسيير الشركات الإقتصادية المختلطة.[35]

34 عبد القادر بابا، " **سياسية الإستمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**"،دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 2017.

35 **قرار اللجنة المركزية في دورتها السادسة**، الجزلئر، 22-24 ديسمبر 1981، ص ص (374-375)

أدى صدور هذا القانون إلى إنعاش الإستثمار حيث أنشئت حوالي 2328 مشروع إستثماري مختلط في الفترة بين 1983 و 1985، إلا أن الإقتصاد الجزائري لا يزال في حاجة للإستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية ،للمساهمة في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات ، و رفع معدل التشغيل و تعبئة المدخرات وتلبية حاجيات المواطنين من السلع و الخدمات و المساهمة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة.[36]

2.1 المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)

هدف المخطط الخماسي الثاني إلى تطوير الصناعة الصغيرة و المتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تنميتها، و تم تخصيص 550 مليار دينار جزائري للإستثمارات منها 31% لدعم و توسيع الإنتاج لتلبية حاجات السكان و التحكم في التوازنات الخارجية، كانت هذه الفترة أصعب مرحلة في مسار التنمية الإقتصادية في الجزائر منذ الإستقلال، حيث كانت درجة الفعالية الإستثمارية ضعيفة سواء كان ذلك بالنسبة لمعامل التشغيل أو معامل الإنتاج المعروف أيضا بمعدل إنتاجية الإستثمار.[37]

كذلك عرف الإقتصاد الجزائري أزمة حقيقية رجعت إلى الإنخفاض المزدوج لكل من أسعار البترول في الأسواق الدولية و في قيمة الدولار فانخفضت إيرادات المحروقات بمقدار 20% بسب إنهيار أسعاره التي تراجعت بنسبة تتراوح بين 60% إلى 70% أدى إلى عدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية و الذي فتح الباب داخليا نحو مديونية المؤسسات العمومية و خارجيا على توسيع المديونية الخارجة.[38]

36 عبد الرحيم شيبي و محمد شكوري، معدل الإساتثمار الخاص بالجزائر دراسة تطبيقية، مؤتمر دولي حول "القطاع الخاص في التنمية تقييم و استشراف"، بيروت، 23-25 مارس 2009، ص 5.

37 عمر حوتية،

38 محمد بلقاسم و حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999، 218.

إن الإعتماد الكلي على عائدات البترول جعل الإقتصادية الجزائري تابع و حساس لتأثيرات السوق العالمية، ووضعه أمام تناقضات جعلت النتائج الإقتصادية دون مستوى المجهودات المالية و المادية و التكلفة الإجتماعية التي تحملها الإقتصاد الوطني.[39]

كما دفع الإقتصاد الجزائري فاتورة كبيرة نتيجة الخطأ المنهجي الذي وسم جميع المخططات التنموية، حيث تم إعطاء الأهمية القصوى لبعض الصناعات على حساب صناعات أخرى لا تقل أهميتها، فالإهمال النسبي للقطاع الصناعي و الري و الإسكان أدى إلى عدة إختلالات و أزمات.[40]

فحكم على هذه التجربة بأنها مكلفة و قليلة الفعالية و مولدة للتبذير و مصدرا، فأصبح لا مساواة، فأصبح تخلي الدولة عن تسيير الإقتصاد ضروريا،[41] مما إستدعى القيام بالإصلاحات يشترط فيها أن تكون جديرة بتصحيح المسار التنموي في الجزائر.

2. الإصلاحات الإقتصادية و مواجهة الإختلالات الإقتصادية الكلية

إبتداء من ثمانينات القرن الماضي، أعيد النظر في دور الدولة و مدى و طرق تدخلها في توجيه التنمية الإقتصادية في مختلف المجلات، نتيجة فشل القطاع العام في مواصلة المسار التنموي، إذ عرف الكثير من الإختلالات كالعجز الحاد في الخزينة و عدم إحترام قواعد و تقنيات التسيير كالتخطيط و الإحصاء و التسويق، و غياب شبه كلي للرقابة الحقيقية و زيادة مفرطة في اليد العاملة، فبادرة الدولة بتبني لإصلاحات هيكلية ذاتية و غير ذاتية باللجوء للمؤسسات الدولية لدعم نموها.

39 يوسف بيبي، **السياسة الإقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية، (جامعة الجزائر،2007)، ص 119.

40 نفس المرجع، ص 120.

41 Ahmed Dahmani, « L'état la transition à l'économie de marché, l'expérience Algérienne de reforme, les cahiers du CREAD, N°50, 1999, p47

1.2 الإصلاحات الإقتصادية الذاتية في الجزائر (1986)

شهد العالم سنة 1986 أزمة بترولية حادة أدت إلى إنهيار أسعار البترول كما صاحب الأزمة تراجع قيمة الدولار مما شكل صدمة قوية للإقتصاد الوطني، أدت إلى إنخفاض الإرادات البترولية من 14 مليار دولار سنة 1986، أي بإنخفاض كبير قدره 40%.[42]

شرعة السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإصلاحات الهيكلية و من بينها ما يلي:[43]

- إصلاح مؤسسي لنظام التخطيط لتسهيل عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق، و ذلك عن طريق الشروع في لامركزية التسيير، و التميز بين الإستثمارات الإستراتجية التي تتكفل بها الدولة تمويلا و تحملا للمخاطر، و بين الإستثمارات غير الإستراتجية التي أعطية لها حرية التسيير.

- إعادة بعث النشاط الفلاحي بتوزيع حوالي 3500 مزرعة أن تم تقسيمها إلى تعاونيات خاصة صغيرة و مزارع فردية، و قد تخلت الدولة في تسيير القطاع الفلاحي العمومي لصالح المنتجين.

- إعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص.

- إستقلالية المؤسسات الإقتصادية من حيث طبيعة النشاط و تطبيق القواعد التجارية، وإعطائها حرية في تحديد الأسعار و الأجور، و يعني ذلك الفصل بين حقوق الملكية والتسيير، فالدولة تبقهي المالك للمؤسسة العمومية، و تفوض هذه الحقوق إلى صناديق المساهمة المنشأة لهذا الغرض.

42 Ahmed Bouyacoub, « L'entreprise publique et l'économie de marché (88-93), les cahiers du CREAD, N°39, Algérie, pp (23-34).

43 بيبي، المرجع نفسه، ص 126.

- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة.
- وضع إطار جديد للدولة.
- إعادة تنظيم التجارة الداخلية و الخارجية، و إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الداخلية.
- التطهير المالي للمؤسسات الإقتصادية العمومية.

سرعان ما وصلت هذه الإصلاحات إلى طريق مسدود، و هذا راجع إلى عدة عوامل منها سياسة إقتصادية و تنظيمية، من أبرز هذه العوامل ما يتعلق بحقوق ملكية رأس مال المؤسسات و التعرض لضغوط السوق فرغم التغيرات التي إحتواها دستور 1986 فإن مسألة حق الملكية شكلت عائق أمام تطور المؤسسات العمومية و تكوين نظام مالي فعال، كذلك نلاحظ غياب الإطار المرجعي على مستوى الإقتصاد الكلي أي بمعنى آخر غياب نظام للإصلاحات على مستوى الإقتصاد الكلي يكون متوافقا مع الإصلاحات على مستوى الجزئي.[44]

2.2 الإصلاحات غير الذاتية (1989)

دفع الفشل الذي عرفته محاولات الإصلاحات الذاتية إلى اللجوء إلى نحو المؤسسات المالية الدولية، التي كانت ترفض الجزائر التعامل معها منذ 1963 نظرا لإنتاج الجزائر الإشتراكية المنافية للإمبريالية و التدخل في السيادة الوطنية.

كان أول تعامل للجزائر مع المؤسسات المالية الدولية في 31 ماي 1989 بسبب مشاكل في ميزان المدفوعات و المعدلات السالبة التي سجلها النمو الإقتصادي آنذاك مما أدى إلى تفاقم المديونية.

أ . التعامل مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي: بدأت تظهر بوادر التجاء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي من خلال خطاب النوايا الذي أرسلته السلطات الجزائرية لصندوق النقد الدولي

44 بيبي، المرجع السابق، ص 126.

في شهر مارس 1989، حيث تعهدت فيه الحكومة الجزائرية بإلتزام الإنخراط في إقتصاد و توسيع دور القطاع الخاص.[45]

لتصادق بذلك الجزائر على برامج التكييف و الإستقرار في المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، و كذا إبرام إتفاقيات مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة، كان فيه تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات كأول خطوة سطرت بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي و إنهاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأ الإعتماد على آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف، و إلغاء جزئي لتحديد الأسعار، كما تم منح الإستقلالية القانونية لعدد من البنوك التجارية.

ليتم بعد ذلك لإتفاق ثان مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في جوان 1991، لإستكمال تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، كإعطاء الإستقلالية الكاملة للمؤسسات في إتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق و مؤشرات الربحية الإقتصادية و المالية و حرية تحديد الأسعار و تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات كما إتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء و مكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.[46]

لم يكن لبرنامج التكييف و الإستقرار أن ينهض بالإقتصاد الوطني حيث أكدت المؤشرات الإقتصادية الكلية لسنة 1993 عدم نجاح البرنامج، إذ سجل تراجع كبير في الصادرات مع تراجع الواردات من مدخلات الإنتاج، ما أدى إلى إنخفاض الناتج المحلي الخام ب 2.9% و إرتفاع نسبة البطالة إلى 24%، كما سجل عجز في الميزان المدفوعات قدره 38.8 مليون دولار بعد أن

45 **التقرير الإستراتيجي العربي 1989**، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1990، ص 354.

46 نفس المرجع، ص 234.

سجل فائض ب 526 مليون دولار و 67.5 مليون دولار في سنتي 1991 و 1992 على التوالي،[47] لتشرف الجزائر بذلك على عدم القدرة على السداد سنة 1994.

ب. الإتفاقات مع نادي باريس و نادي لندن: توجهت الحكومة الجزائرية إلى نادي باريس للتفاوض من جديد مع صندوق النقد الدولي حول إتفاقية تثبيت جديد و طلب إعادة جدولة الديون الخارجية، حيث إجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و المجموعة الإقتصادية الأوروبية و ممثلين عن وبعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، أين تم الإتفاق على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر، و محاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية و المالية.

كما سعت الحكومة من جانبها إلى الأسعار النسبية من خلال سياسة نشطة تجاه سعر الصرف و مواصلة تحرير الأسعار، مع إتباع سياسات متشددة بخصوص إدارة الطلب والدخل و ينبغي لهذه السياسات دعم القدرة التنافسية الخارجية، و المساهمة على تنويع الإقتصاد بتشجيع الأنشطة غير البترولية.

لتقديم الجزائر على إجراء إلغاء دعم السلع الغذائية مما أدى إلى إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية و البترولية بنسب تصل إلى 200%، و ذلك من أجل الوصول إلى مستوى الأسعار الدولية، ليتسبب هذا الإجراء في نشوء غضب شعبي أدخل الجزائر في دوامة سوداء دفعت من جراءه فاتورة إجتماعية رهيبة حتمت على السلطات للتخفيف من حدة هذا الضرر اللجوء إلى إصلاحات طارئة لم تكن مبرمجة حيث تم وضع إصلاحات خصت شبكة الضمان الإجتماعية من خلال تحويلات نقدية اتسمت بسوء التوزيع و إرتفاع تكلفتها على الميزانية العامة.

أما بخصوص الديون الخاصة (البنكية) فقد تمت معالجتها في نادي لندن، حيث تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدول الديون الخاصة في أكتوبر 1994، ليتم إنشاء لجنة

---

47 **Revue conjoncture mensuel économique**, Edité par l'agence presse services, N° 16, Alger, 1993, p 15.

تنسيقية تضم ستة بنوك برئاسة الشركة العامة الفرنسية، و يقف وراء هذه اللجنة أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، أسفرت المفاوضات عن إتفاق إعادة جدول 3 مليار دولار من الديون الخاصة في جوان و جويلية 1996، خصت إعادة جدول الديون الزيادة في فترة العفو التي تم الاتفاق عليها ب 6 سنوات و نصف،و تمديد فترة الاستحقاق بين 12 سنة و 15 سنة.

3 . برنامج التعديل الهيكلي (1995 – 1998)

بهدف تعميق اللإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية و العمل على ضمان الحماية للفئات المتضرر من هذه الإصلاحات و بعث النمو الإقتصادي، كانت الأهداف المسيطرة من خلال هذا البرنامج تخفيض في عجز الموازنة و التضخم، مواصلة تحرير التجارة الخارجية و الوصول قبل سنة 1996 إلى الرفع الكلي للقيود المفروضة على الأسعار، كما يهدف إلى دعم الخصوصية وتشجيع الإستثمار خاصة القطاع الإنتاجي لخلق مناصب شغل و التخفيض من البطالة، و لبلوغ هذه الأهداف وضعت إجراءات من شأنها المحافظة على الإستقرار الإقتصادي من جهة و إجراءات تصحيحية هيكلية نلخصها في ما يلي :[48]

أ. **إجراءات المحافظة على الإستقرار: و هي:**

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة و إعطاء إستقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض.
- تحرير سعر الصرف الأجل و العاجل.
- القضاء على عجز الميزانية و تنمية الإدخار العمومي.
- التحكم في التضخم و جعله في مستوى معقول.

48 El Hadi MAKBOUL, **Le P.A.S en Algérie, problématique et application**, revue CENEPAP, N° 15, 2000, p9.

•مراجعة شبكة الحماية الإجتماعية.

ب.**إجراءات هيكلية**: و تتلخص فيما يلي:[49]

•فتح الرأسمال الإجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين و الأجانب حوالي 300 مؤسسة ووحدة إنتاجية.

•العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات (بناء هيئة تامين القرض عن التصدير CACEX و صندوق دعم و ترقية الصادرات).

•إصلاح النظام المالي و المصرفي و إدخال منتجات مالية جديدة.

•تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة و لتسهيل عملية إعداد الهيكلة الصناعية.

•طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) و بدأ المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي سنة 1997.

3. برنامج التنمية من خلال الإنعاش الإقتصادي 2001- 2009

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في إنتاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، و ذلك عبر برامج الإستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها و الممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2004 و قد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي :

49 : Mohamed El Hocine BENISSAD, **L'ajustement structurel – l'Experience du Magreb, OPU**, Algérie, 1999, p67.

•**برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004** : و الذي خصص له غلاف مالي أوالي 525 مليار دينار جزائري حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

•**البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009** :الذي قدرة الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار جزائري أي حوالي 114 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار و مختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب و الهضاب العليا و البرنامج التكميلي الموجه لإمتصاص الهش والبرامج التكميلية المحلية ،أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند إختتامها في نهاية سنة 2009، فقد قدر ب 9.680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

•**برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010– 2014**: بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار جزائي أي ما حوالي 286 مليار دولار أمريكي بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليار دينار جزائري أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 155 مليار ولار.

و لكن يجب الإشارة إلى أن نجاح هذه البرامج تتوقف أساسا على نجاعة تسيير وتفعيل هذه المبالغ المالية و على دور و فعالية أجهزة الرقابة، و التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج و المشاريع المنجزة[50].

•**برنامج دعم الإنعاش الإقصادي 2001–2004**: هو برنامج بادر يه رئيس الجمهورية يمتد على مدى 4 سنوات 2001–2004 و يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات الإقتصادية

50 ipid,p68.

و الأنشطة الزراعية المنتجة و إلى تعزيز الموافق العمومية في ميدان الري و النقل، و المنشآت القاعدية و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية و الموارد البشرية.[51]

و تطبيقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع بالأنشطة الإقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا و كذا خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية. فهو يندرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة الإقليمية الرامية إلى تقليص دعم التوازن الداخلي و ما بين الجهوي.[52]

خصص لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) غلاف مالي قدر بت 525 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 7 مليار دولار، ترمي الدولة من خلاله إلى الرد على النقائص المعتبرة للإقتصاد في خصم التحولات، تميزت بسنوات الركود و إنحطاط مجحف للصناعة، الشيء الذي زاد من حدة بطالة و تقهقر الحاجة الإجتماعية، خاصة في قطاع السكن و المرافق العمومة.

و يعتبر هذا البرنامج أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية قصد إنشاء محيط ملائم لإندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي.

و يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية كل برنامج منها يخص قطاع معين، و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية و الجدول التالي يوضح ذلك:

عنوان الجدول (10): مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

51 : **تقرير المجلس الإقتصادي الإجتماعي، الظرف الإقتصادي و الإجتماعي، السداسي الثاني**، سنة 2001، جوان 2002.

52 Services du chef du gouvernement, **le plan de relance économique 2004. Les composantes de programme**, P4.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	**210,5**	**40,1**
تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	**204,2**	**38,8**
دعم الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	**65,4**	**12,4**
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	/	/	**45,0**	**8,6**
المجموع	**205,4**	**185,9**	**113,9**	**20,5**	**525,0**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل، أثار برامج التنمية الإقتصادية على الموازنات في الدول النامية/مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 107.

و يبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي حوالي 74 15 مشروعا.[53]

و من خلال هذا الجدول يتجلى له أنه من ناحية القيمة فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بمبلغ 210 مليار دج أي ما نسبة 40,1% من القيمة الإجمالية و يليه جانب التنمية المحلية و البشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204,2 مليار دج أي ما نسبة 38,8% ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة و الصيد البحري بمبلغ 65,4 مليار دج اي ما نسبة 12,4% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبة 8,6% من القيمة الإجمالية.

53 **ipid**,p06.

و قد جاء تركز مخصصات دعم الإنعاش الإقتصادي في الستين الأوليتين من فترة تنفيذه إلى رغبة الدولة في تسريع وثيرة الإنفاق من خلال أقصر مدة ممكنة و من ثم استغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للإقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الإقتصادي، إنشاء مناصب عمل و تطوير البنى التحية.

و من خلال هذا الجدول يمكن استخلاص مجموعة من النقاط و هي على النحو التالي:

1- **الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية:** استفادت بأكبر حصة في الإنفاق الحكومي في ظل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بحيث نال نسبة 40,1% و هذا راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة و قسمت مخططات هذا القطاع على 3 جوانب رئيسية و هي:[54]

- تنمية المناطق الريفية بقيمة: 32 مليار دج.
- السكن والعنوان بقيمة: 35,6 مليار دج.

حيث خصص لتجهيزات الهياكل أكبر قيمة نظرا لأهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الإقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص و من ثم توفير و تهيئة المناخ المناسب للإستثمار، و كما تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة و أخرى غير مباشرة بشكل يتولد عنها مداخيل جديدة في الإقتصاد، من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي.

و كما وجه جزء من المبلغ المعتمد إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها و كذا الحد من ظاهرة النزوح الريفي و أثرها السلبي على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الإقصاد الوطني.

54 : كريم بودخدخ، "**اثر سياسة الإنفاق على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001-2009** ، شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 2005،ص 194.

كما استفاد قطاع السكن هو ايضا من المخصص قصد تحسين ظروف معيشة السكان تزامنا مع محاولة تحسين النشاط الإقتصادي.

هدف برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و 1028000 منصب عمل دائم، ذلك من اجمالي 850000 منصب عمل هدف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيقها خلال فترة 2001-2004.

2- **التنمية المحلية و البشرية:** فترابط الجانب الإقتصادي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير و الإجراءات الخاصة بتحسين وثيرة النشاط الإقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المحتوى المحلي تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الإجتماعي لأفراد المجتمع. و وزع برنامج التنمية المحلية و البشرية على ثلاثة فروع رئيسية و هي:

أ**برنامج التنمية المحلية:** الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج لتشجيع التنمية المحلية و بالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية و التي من شأنها أن تدعم الإستقرار الكلي و يتجلى ذلك في إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية و إنشاء مشاريع تهيئة المحيط و تحسين هياكل الخدمة العمومية.[55]

توقع هذا البرنامج استحداث حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 منصب عمل دائم خلال الفترة 2001-2004.

ب.**برنامج التشغيل و الحماية الإجتماعية:** الذي خصص له مبلغ 17 مليار دج و ذلك للحد من ارتفاع معدلات البطالة و ارتفاع معدلات الفقر من خلال تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية و ذات الكثافة العمالية، و كذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل و تكفل بفئة المعاقين و العجزة و المحرمين بمنحهم منح و ;تحويلات اجتماعية قصد الحد من

55 : **نفس المرجع**، ص 199.

التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع، كان متوقعا من خلال هذا البرنامج استحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذه.

ج- برنامج تنمية الموارد البشرية: الذي خصص له حوالي 90,2 مليار دج هذا من أجل تحسين مؤشرات التنمية و ذلك بتطوير المستوى التعليمي و الصحي مع الإستعانة بالتكنولوجيا الحديثة و ترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع و ذلك بزيادة المؤسسات التعليمية، الجماعات و الهياكل الرياضية حيث وقع استحداث حوالي 14680 منصب عمل موزعة على عدة قطاعات.

د.**الفلاحة و الصيد البحري:** الذي يندرج ضمن رغبة الدولة في رفع الطالب الداخلي و زيادة صادراتها م منتجاتها الزراعية و في نفس الوقت على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية و الحد من ظاهرة النزوح الريفي.

و يهدف كذلك إلى تدعيم قطاع الصيد البحري و استغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد و توفير المعدات الضرورية بحيث رصد لهذا البرنامج 65,4 مليار دج.[56]

و زعت على برنامجين فرعيين:

- **البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي** : الذي خصص له مبلغ 55,9 مليار دج الذي يهدف إلى حماية السهول و الأراضي المعرضة للإنحراف، و حماية المناطق السهبية من التصحر، و دعم انتاج الحبوب و الحليب و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الفلاحي، و يتوقع من خلال البرنامج إستحداث حوالي 330000 منصب عمل منها 230000 منصب عمل من عمليات التوسع الفلاحي و 100000 منصب عمل خاصة بعملية حماية السهول و الأحواض المادية أوكلت مهمة إلى صندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي و تربية المائيات.

56: بوفليح نبيل، "دراسة تقيمة لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، **مجلة ابحاث اقتصادية وادارية**، جامعة بسكرة،ع 12(ديسمبر،2012،الجزائر)ص ص 274-246

- **البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري:** الذي خصص له قيمة 9,5 مليار دج و الهدف منه هو ترقية الصيد البحري و تربية المواشي.[57]

- **دعم الإصلاحات:** الذي خصص له حوالي 45 مليار دج و ذلك بحكم التطورات الإقتصادية العالمية و ما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة التحول نحو إقتصاد السوق كان لا بد من إرتفاقها بجملة من الإصلاحات قصد تهيئة الظروف المناسبة و المشجعة على الإستثمار و الإنتاج و المنافسة و بالتالي إضفاء الفعالية على البرامج و المشاريع المنفذة و ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية.

من خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 يلاحظ أن السلطات العمومية ركزت على الهياكل القاعدية بتخصيص قيمة معتبرة كهدف لحل مؤقت لمشكل البطالة و تحسين القاعدة لجذب الإستثمار المحلي و الخارجي.

و فيما يخص تركيز البرنامج على قطاع الموارد البشرية فإنه أتى تحت هدف تحضير مورد ذات كفاءة يتلاءم مع حاجيات الإستثمار المحلي و الخارجي في المستقبل.

كذلك تم تخصيص جزء من هذا البرنامج للتحويلات الإجتماعية (كالإعانات الممنوحة للفئات المحرومة في المجتمع) تماشيا مع نظرية الكينزية كهدف لتشجيع الإستهلاك الذي يسجع بدوره للإستثمار و الإنتاج.

المطلب الثاني: الفشل النسبي لسياسات التنمية

1. العلاقة بين الريع والتنمية في الجزائر

لقد عرفنا الدولة الريعية أنها تلك التي تمثل صادراتها من الموارد الطبيعية أو الطاقة 40% من الناتج الداخلي الإجمالي فمن التعريف فإن الدولة الجزائرية هي دولة ريعية بامتياز إذ تتغير فيها كل المؤشرات الاقتصادية المالية والنقدية نحو الانفراج عدا تلك المتعلقة بطابعها الريعي، بدءا

57 : بودخدخ، المرجع السابق، ص 201.

مما تشكله صادرات المحروقات بالنسبة للمداخيل العملة الصعبة إلى ما تشكله الجباية البترولية من إجمالي إيرادات الخزينة العمومية وصولا إلى ما يشكله الإنتاج المحلي من المحروقات والصناعات المرتبطة بها من إجمالي الإنتاج.

و الجدول التالي يوضح مختلف المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري عبر جميع العقبات التي أعقبت الاستقلال، فالشيء الواضح أن جميع العقبات التي أعقبت الاستقلال كانت الاعتماد المطلق على الريع النفطي واضح في رسم وتنفيذ السياسات:

جدول رقم: 11الظروف المحيطة بقطاع المحروقات تاريخا في الجزائر:

الفترة	الظروف
1962-1965	اتفاقية بين الجزائر وفرنسا على أن تستمر هذه الأخيرة في إدارة المحروقات (البترول) خلال مرحلة انتقالية (ما يعرف باتفاقية الجزائر). انشاء شركة سوناطراك وبداية بسط السياسة الوطنية للطاقة.
1965-1971	التحول من اتفاقية الجزائر إلى سياسة التأميم في 24 فيفري 1971.
1971-1973	الانفجار النفطي السعري بسبب ظروف المرحلة (حرب 1973).
1973-1986	من الصدمة إلى الصدمة البترولية المعتادة.
1986-1993	اشتداد الأزمة بسبب تراجع الأسعار والشروع في برامج التصحيح الهيكلي واعادة الجدولة.
1993-1998	مخاوف من عدم الاستقرار المالي بسبب تراجع الأسعار سنة 1998.
1999-2006	فترة ارتياح نسبية بسبب الانفجار النفطي السعري.
2006- الآن	عودة الهواجس من تراجع أسعار الطاقة.

المصدرAlgérie, guide des hydrocarbures 2007- p9- www.algeria.kpmg.com

يعد قطاع المحروقات القطاع الاستراتيجي الحيوي في الجزائر لذلك تعتمد الجزائر إلى حمايته لأنه يمثل سلامة الدولة.

ففي الاصلاحات التي قامت بها الدولة في قطاع المحروقات كان دائما بالنسبة للجزائر رد فعل تأسس على تزايد الضغوط والقيود على المستوى الدولي، وهذا بدءا من الشروع في تحرير القطاع 1986، إذ يسعى هذا التعديل إلى حماية قطاع المحروقات كما قانون 2006.

إذ أن الفترة 2006-2010 بينت الآثار السلبية للصدمة الخارجية، (المتمثلة بالانخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة 2008، التي ارتبطت فيها دخول الاقتصاديات المتقدمة مرحلة ركود) ويوضح تبعية الاقتصاد الوطني بشكل مطلق للصادرات النفطية، فانهيار الأسعار أثر على القدرة الادخارية للاقتصاد الوطني التي سبق وأن استفادت من الانفجار النفطي بـ 4% من 2007 إلى 2008. بسبب تراجع الطلب العالمي.

و لم تتميز الوضعية الاقتصادية في الجزائر التي سبقت الأزمة المالية (2007-2008) فقط بتثبيت التوازنات الخارجية، بل وتحسين المؤشرات النقدية، ضد حماية العملة الوطنية و تراكم الاحتياطات الرسمية و تراجع معتبر بل وحاسم للدين الخارجي.[58]

و منه فإن التبعية لمنتج واحد في حالة الاقتصاد الجزائري ليست حالة ملتبسة بل جلية، فمعطيات الاقتصاد وبالتالي زيادة مداخيل العملة الصعبة الناتجة عن عملية التصدير.

و بالتالي يصبح من الصعب الحديث عن التوازنات الخارجية في ظل الاقتصاد الريعي (خاصة الذي يعتمد على الريع الخارجي الذي يميز سوقه العالمي بالتقلب و

58**Algérie- document de stratégie 2007/2013 et programme indicatif national** 2007/2010 instrument européen de voisinage et de partenariat- Www.ec.europa.eu

الفجائية، والذي تتعطل فيه العملية الانتاجية لتدعيم الميل نحو زيادة الواردات). إذ أن استعادة التوازن و تثبيته يتطلب وضعية الميزان التجاري، و لعل الازمة الحادة التي مر بها الاقتصاد الجزائري في منتصف 80، هي الصدمة الخارجية المتمثلة في انهيار اسعار الطاقة و الأزمة الماليةالمرافقة، أدت إلى تدهور كافة المؤشرات الاقتصادية وجعلت الاقتصاد الوطني يشرع في برامج التثبيت الاقتصادي و التصحيح الهيكلي.

و تميزت عملية استعادة التوازنات الداخلية و الخارجية وتثبتها من خلال برامج صندوق النقد الدولي بالتبعية المطلقة لأسعار البترول. فالبرامج التي كانت تأخذ منحاها الطبيعي خاصة بعد اعادة الجدولة و الشروع في المرحلة الثانية من الإصلاحات سنة 1994، إذ سرعان ما اصطدمت بتراجع اسعار النفط 1998، ثم انعكست ومعاودة الأسعار لحركة الصعود أيضا بقوة[59].

إذن أحد أقوى أسباب الانفجار الاجتماعي الذي شهدته الجزائر سنوات 80 كان تبعية الدولة للعوائد البترولية المتقبلة من حيث القيمة تبعا لسعر البترول في السوق العالمي.

لا شيء دعم قدرة الدولة على تغطية الواردات وتمويل النفقات الداخلية والمحافظة على السلم الأهلي سوء قدرتها على جنى الريع من بيع المحروقات لتمويل 60% من الايرادات الحكومية.

و عدم نجاح التجربة التنموية الجزائرية يتمثل في عدم قدرتها على اقامة نظام انتاجي قادر على إعادة انتاج ذاته بشكل موسع و في عدم القدرة على تحقيق شروط تراكم محلي خارج قطاع المحروقات.

فهذه الدولة الريعية عليها أن تبحث عن الكفاءة الاستخدامية للريع البترولي من خلال:

59 منصوري عبد الله ،**السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير مفتوح**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة منشورة (جامعة الجزائر– 2005–2006) ص 252

- الانطلاق من أن عائد النفط هو ثروة و ليس دخل، يعاد انفاقه و استثماره، بل يتم توظيفه كثروة من خلال المحافظة على رأس المال، هدفها توليد دخل دائم.
- اعتبار النفط اصلا اقتصاديا ناضبا استخدامه لابد أن يسمح بتحويله إلى اصول انتاجية متجددة دون التصرف كإنفاق جار أو تحويله إلى سلع غير منتجة.
- ادراك أن قيمة الثروة و أهميتها لا تكمن في مجرد الملكية، و لا في حجم الانفاق الضخم، و إنما بالاستخدام الأمثل.
- وضع العوائد البترولية في خدمة استراتيجية تنمية وطنية.
- الاقرار بحجم وخطورة القطاع الغير الرسمي في الجزائر وانعكاس ذلك على كيانه.[60]

الازمة الجزائرية هي أزمة تجاذب نمطين مختلفين تماما، نمط التوزيع الريعي الذي ساد كل العشريات السابقة والتغلغل في التركيبة الاجتماعية الجزائرية، هذه الأخيرة تتخبط في الأزمة لأن نمط توزيع الريع قد استنفذ قدراته ووصل حدوده القصوى، ونمط الانتاج الرأسمالي الذي لم يتمكن بعد من وضع الشروط الداخلية الضرورية لإعادة انتاجية بشكل مستقل .

2. ارتباط الفساد بالريع في الجزائر

تتميز الجزائر باقتصاد ريعي معتمد بالدرجة الأولى على العوائد النفطية سمح لها بتحقيق فوائض مالية مهمة، بقدر ما هي نعمة قد تكون نقمة ومصدرا سائغا لجني أقساط من ذلك الريع عن طريق الممارسات الفاسدة:

60نفس المرجع

1.1: خصائص الاقتصاد الجزائري كدولة ريعية

يتسم اقتصاد الجزائر بخصائص أساسية كغيره من اقتصاديات الدول الريعية والتي تميزها عن باقي الدول، منها ما تعلق بحجم المصادر الريعية وحجم المشاركة في توليد ويمكن إجمال أهم السمات فيما يلي:

أ. **الاعتماد الشبه التام على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للدخل:** تعد هذه السمة من أهم المعايير التي يتوقف عليها توصيف الدولة الريعية كالارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبته العالية في الناتج المحلي الإجمالي هما السمتان المتلازمتان لاقتصاد الجزائر وغيرها من الدول النفطية.

كما تعتبر الإيرادات النفطية في الجزائر المحدد الرئيسي للناتج عكس الدول غير النفطية أو بأصح تعبير الدولغير الريعية التي تعتمد فيها الدولة على الضرائب في تحصيل إيراداتها، إذ يختلف الأمر بالنسبة للجزائر ومعظم الدول الريعية حيث تؤثر إيرادات البترول الخارجية بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي ومنه في معدلات النمو لهذه الدول.[61]

و تتجلى أهمية هذا المصدر الخارجي في أنه يشكل أكثر من 82% من مجمل صادرات البلدان العربية والذي يمثل أكثر من 30% من ناتجها المحلي الإجمالي خلال العشرية السابقة، أما بالنسبة للجزائر فتمثل مداخيل الجزائر من المحروقات نسبة تفوق 96% من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

و منه نجد أن اقتصاد الجزائر من اقتصاديات الدول النفطية تتصف بضعف هياكل الانتاج وهيمنة قطاع النفط على القطاعات الأخرى وتتجلى أهمية هذا القطاع الريعي في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية النفطية تتراوح ما بين 32% إلى 39% ويتعدى إلى 49% في الجزائر خلال العشرية السابقة، في الوقت

61عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997)،ص 68.

الذي لا يتعدى متوسط نسبة الصناعات التحويلية 12% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول النفطية.

و من هذا يمكننا القول أن الجزائر ما هي إلا دولة تعمل على توزيع الريع البترولي و أن أي دولة في مثل هذه الحالة هي المسيطر على الريع القومي و الموزعة له، و منه تستطيع من خلاله أن تجعله وسيلة للتحكم و لتطبيق فلسفتها مما قد يترك انعكاسات على الوضع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدولة.[62]

ب.**توزيع الريع في الجزائر:** إن تيار الريع في الجزائر يعود في معظمه إلى الخزينة العمومية باعتبار أن الدولة هي المالك للثروة الطبيعية و بالتالي يعود التصرف فيه إلى فئة صغيرة و محدودة و المتمثلة في النخبة الحاكمة المسؤولة عن وضع البرامج وتسيطر الاستراتيجيات التنموية و من ثم يعاد توزيعه أو استخدامه لفائدة بقية المجتمع ففي الدول الريعية الدولة هي التي تتولى الإشراف المطلق على جمع عوائد الريع والعمل على اعادة توزيعه.[63]

ج. التماس الريع: إن طبيعة الدولة الريعية تجعل بالضرورة ظهور طبقة في المجتمع تتفاقم فيها الفجوة بين الاغنياء والفقراء نتيجة الرغبة المجنونة في الإثراء من طرف أقرب الأفراد لمواقع عائدات الريع.

و بما أن وفرة رأس المال لم تنقل باقتصاد الدول الريعية من الاعتماد على العوائد النفطية إلى اقتصاد يعتمد على مصادر متنوعة و متجددة شجع من تنامي المطالبة بالريع بشتى الطرق و الوسائل حتى غير المشروعة منها و الفاسدة.

و قد فسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النكبة التي مرت بالجزائر و أدت بها إلى منزلقات سياسية و اقتصادية و اجتماعية غالية الكلفة، أنها ليست بعيدة عن كونها

62المرجع نفسه

63صندوق النقد العربي، **الحسابات القومية في الدول العربية للأعوام 1994-2004، ع 25، (2005)**،ص 18.

ضائقة مست الطبقات الوسطى والفقيرة إثر ازمة أسعار النفط 1986 ففي تلك الفترة سعى كبار المسؤولين إلى الحفاظ على مكاسبهم في الوقت الذي تتعلق فيه عوائد الريع البترولي.

فلقد قام أحد الباحثين بتقديم تفسيرا اقتصاديا بتقديم تفسيرا اقتصاديا لها لمجمل المشاكل التي ترتب عن تلك الفترة. و لكي تتمكن الدولة من تخفيض حدة الأزمة ادخلت اصلاحات ترمي إلى التخلي عن البرامج الاشتراكية و إلى تطوير السوق الحرة غير أن هذه الإصلاحات لم تنجح، فظل تدخل الدولة في الاقتصاد تدخلا كبيرا وارتكز على صلات وثيقة بين الأفراد[64] داخل الحكومة وخارجها وظلت سياستها توزيع الموارد التي اتبعتها تحمي الفقراء.

إلا أن التحالف بين كبار الصناعيين وفاعلين في الحكومة بالإضافة إلى ضغوط خارجية عمل على تنفيذ عملية تحرير الاقتصاد على حساب الطبقة المتوسطة ومستخدمي القطاع العام، و ارتكز هذا التحالف على وسائل الفساد و الرشوة والتهديد والوعود ومنح الصفقات و تزايد الفساد السياسي في الثمانيات، مما زاد من التكاليف بالنسبة للطبقات الوسطى التي لم يكن لها من النفود السياسي ما لكبار الصناعيين.[65]

2.1 الخصائص الاجتماعية للجزائر الريعية

إن تنامي الاقتصاد الريعي ولد ثقافة عضوية خاصة ومرتبطة به وتمثل في منظومة قيمية سلبية معوقة للنمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي و مؤسسة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، وتتجلى تلك الثقافة الريعية من خلال الكثير من الظواهر التي تنتشر على نطاق واسع في المجتمع الجزائري وغيره من المجتمعات التي

64 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الفساد والحكم الرشيد**، ورقة مناقشة نيويورك، 1997، ص 43-44.

65**المرجع نفسه.**

تعتمد على الريع البترولي، ويمكن تلخيص أثر الريع على الوضع الاجتماعي وسلوك الفرد وكذا العلاقة بين مختلف طبقات المجتمع في النقاط التالية:

- تتناقض ثقافة الريع مع ثقافة العمل و الجهد إذ لا ضرورة اقتصادية لبذل الجهد والمال إذا كان بالإمكان الحصول على الثروة من خلال الوساطات و الوكالات والصفقات و السمسرة واستغلال الوظيفة العامة أو من خلال الأسعار المرتفعة والاحتكارية.

- تؤثر ثقافة الريع على طبيعة العلاقة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وهذا لعدم الوضوح والاستغلال مما يساهم في توظيف المصلحة العامة لتحقيق مصالح خاصة أي تولد ظاهرة الفساد.

- نشوء تحالف ثلاثي بين الدولة و رجال الأعمال المحليين و دوائر رأس المال الدولي المالي والبنكي بواسطة إعادة التدوير الخارجي من خلال محفظة الاستثمارات المالية الخارجية التي تولد أنواع جديدة للدخل الريعي مثل فوائد على الودائع و السندات والأسهم.[66]

- تساهم ثقافة الريع في تكريس قاعدة عدم الانتاج و عدم معالجة المعضلات الاقتصادية، و اللجوء إلى الحلول العاجزة، فالقدرات المالية التي يوفرها ارتفاع اسعار النفط في العالم، تسهل للحكومة التي تعتمد ميزانها على ايرادات النفط و الإسراع في معالجة القضايا الأساسية عن طريق سياسة إنفاق تهدف بالدرجة الأولى إلى تهدئة الشعوب الساخطة، أكثر من معالجة الإشكال نفسه و كثيرا ما يشوبها الهدر الفساد.

- تشويه دور الدولة، من حيث علاقاتها بالمجتمع المدني والنظام الاقتصادي أي تبعية الدولة الريعية إزاء الخارج وتبعية المجتمع المدني للدولة.

66حمزة الحسن، **آفاق التنمية السياسة في الخليج العربي**، مجلة قضايا الخليج على الموقع:Www.gulfissues.net

- توليد تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية أو المشتقة، بواسطة إعادة التدوير الداخلي للريع البترولي من خلال برامج الإنفاق العام مثل منزوعات البناء التي تولد عمولات وعوائد على المضاربات العقارية والتحويلات أو مدفوعات الرفاة.

2. اختلال هيكل الإنفاق الحكومي

يشكل الإنفاق العام في الجزائر نسبة كبيرة من الدخل الوطني دون الحاجة إلى اللجوء للضرائب و من دون الوقوع في عجز موازنة أو التعرض لمصاعب وتضخمية هو ما تعاني منه أكثر من الدول النامية: إن الجزائر ورغم تبنيها لاقتصاد السوق إلا أن العائدات النفطية الكبيرة أعطت الفرصة للجزائر لسلوك هذا التصرف. و المتمثل في التدخل الفاعل في الاقتصاد عن طريق زيادة الانفاق بوتيرة متزايدة بسبب ضخامة العائدات الريعية مما ييسر للدولة أن تركز دورها في توزيع المنافع والمكاسب، عن طريق وضع إعداد المخططات لاستيعاب أكبر قدر من هذه العوائد النفطية، فبالتالي فإن الجزائر تنفق و لا تفرض ضرائب، على الرغم من أن الزيادة في حجم النفقات لا يمكن أن تغير بأحد إلا أن هناك من يشعر بعدم عدالة التوزيع و لذلك يسعى العديد من الأفراد إلى المناورة من أجل الحصول على مغانم شخصية ضمن الوضع القائم حيث شهدت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 تزايدا مستمرا بلغ معدل الزيادة السنوية لهذه الفترة حوالي 15% وخلال عشر سنوات تضاعف الإنفاق الحكومي بثلاث مرات.[67]

و لقد بينت الدراسات أن هناك بعض من مكونات الإنفاق الحكومي التي لها أثر فردي على مؤشرات الفساد وهي بالخصوص الإنفاق على التعليم[68] و الإنفاق على الرعاية الصحية وكذا الإنفاق العسكري.

1.2 الإنفاق على التعليم

67 **مرجع نفسه.**

68المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **مؤشرات قياس الفساد الإداري، سلسلة دورية بقضايا التنمية في الدول العربية**،ع 70، (فيفري 2008)،ص 11.

يعتبر الإنفاق على التعليم من بين أهم مكونات الإنفاق العام التي تم تسليط الضوء عليها في مختلف الدراسات حول تأثير الفساد على حجم الإنفاق العام وهيكله حيث أثبتت الدراسات أن الإنفاق على التعليم يرتبط سلبا وبشكل مهم بمستويات الفساد الأعلى.

فقطاع التعليم يشهد في الجزائر حالة مزرية كما يبقى هذا القطاع رهين بالتبعية لإدارة الدولة والنخب الحاكمة، ويخضع دائما للمشيئة السياسية لتلك النخب والتي لا تريد تحفيز مشاركة الشرائح المختلفة من المجتمع عبر تشجيع الفكر النقدي والمساءلة حتى وإن بدت النفقات في تزايد مستمر إلا أن التركيز على زيادة أعداء الطلبة، دون الالتفات إلى نوعية البرامج وفعالية التعليم ومساهمته في النشاط الاقتصادي وتشجيع البحث العلمي وربطه بالقطاع الصناعي، ما هو إلا وسيلة سياسية لدفع الانتقادات التي يمكن أن تواجه إلى الحكام.[69]

2.2 الإنفاق على الصحة

يعتبر الإنفاق على الصحة العنصر الثاني من مكونات الانفاق العام الذي ثبتت صلته بمستويات الفساد، حاله حال الإنفاق على التعليم، إذ يرتبط هو الآخر سلبيا وبشكل مهم مع الفساد، و بالتالي فإذا تعرضنا للإنفاق الحكومي على الصحة في مختلف الدول نجد أن الدول الأكثر فسادا نتفق قدرا أقل على الرعاية الصحية على عكس الدول الأقل فسادا أو أكثر نزاهة. فنجدها تهتم بمؤشرات الصحة، كالإنفاق على الصحة والتعليم والبحث وغيرها، ويبين الجدول التالي حصة الفرد من الإنفاق على الصحة في عدد من الدول خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010.

جدول رقم 12: يمثل حصة الفرد من النفقات العامة على الصحة للفترة 2000 إلى 2010 لعدد من الدول

الدولة	200	2001	200	200	200	200	2006	200	200	200	2

69**المرجع نفسه.**

010	9	8	7		5	4	3	2		0	
911	181	185	142	110	110	98	77	66	68	63	الجزائر
705	615	581	578	548	465	398	387	378	399	400	سعودية
1194	1529	1113	1113	1000	869	767	744	673	641	502	الكويت
351	386	323	323	254	208	204	187	188	182	171	الأردن
260	265	268	268	235	199	195	165	138	133	134	تونس
4655	4814	4923	4923	4467	3754	3608	3136	2472	2225	2193	فرنسا
46	4719	4719	479	4231	3586	3494	3171	2588	2385	2360	ألمانيا

73										
4755	4364	4866	4866	4608	3758	3702	3305	2615	2294	2295	السويد
6448	6439	6388	6388	5663	4513	4279	3668	2834	2564	2478	الدانمارك
8338	7977	7722	7722	7074	6259		5595	5458	5054	4704	و م أ

المصدر: البنك الدولي متوفر على الموقع: www.worldbank.org

يمثل الجدول اجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية والذي هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة، ويغطي كل من الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحي.

من خلال الجدول نجد أن الجزائر من الدول الأقل الإنفاق على الرعاية الصحية بأقل من 2000 دولار أمريكي للفرد سنة 2010 رغم التزايد المستمر في الإنفاق على الصحة طيلة العشرية حيث قدرت سنة 2000 بـ 63 دولار للفرد إلا أن هذا القدر من الإنفاق لم يصل إلى مستوى حتى الدول العربية كالسعودية التي تنفق ما يقارب 700

دولار على الفرد سنة 2010، والكويت التي بلغ انفاقها على الصحة أكثر من 1000 دولار على الفرد، أما بالنسبة للدول المتقدمة على رأسها الوم أ والدنمارك والسويد فيصل الإنفاق على الصحة بالنسبة لكل فرد إلى أكثر من 6000 دولار أمريكي خلال 2010.

ومن خلال هذه الاحصائيات على أن الجزائر هي أكثر الدول فسادا في هذه المجموعة وذلك لارتباط الفساد عكسا مع كل من الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي، وإن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن مستوى اهتمام الدول المتقدمة بمجملي الصحة و التعليم،[70]

3.2 الإنفاق العسكري

من بين السمات الجلية المميزة للدول العربية وهي الحصة الكبيرة التي يحوزها الإنفاق العسكري، على الرغم من حقيقة تواجد خطر عدوان إما داخلي كحالة الارهاب في الجزائر، أو خارجي كالكيان الصهيوني في فلسطين و التواجد الأمريكي و الخطر الإيراني الذي يمدد منطقة الشرق الأوسط. لذلك فهذه الدول بأمس الحاجة لتدعيم قوتها العسكرية وترسنه أسلحتها، غير أن ضخامة هذه النفقات في السنوات العشر الأخيرة يمكن القول عنها تفوق الحاجة، بل تعددت إلى درجة استنزاف للإيرادات النفطية.

فالجزائر كدولة عربية ريعية تصل نسبة مخصصات الدفاع إلى 16% من إجمالي النفقات العامة، و هذا ما يوضح أن الجزائر دولة ريادية في درجة الفساد، و ذلك لتناسب الطردي للفساد مع الانفاق العسكري.[71]

2_تأثيرات الريع على علاقة الدولة بالمجتمع

70المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **مؤشرات قياس الفساد الإداري، سلسلة دورية تفي بقضايا التنمية في الدول العربية**، ع 70 (فيفري 2008– ص 11).

71**المرجع نفسه.**

يختلف تأثير الدولة الريعية على واقع مجتمعنا من دولة لأخرى و من سياق مجتمعي لأخر و إن كان الاتجاه السائد في تيار من الأدبيات يشير إلى أن الموارد الطبيعية، و على رأسها النفط، التي تكتشف في أي بلد من البلدان تمثل مصدر نعمة، و تؤثر بشكل إيجابي في أوضاع مجتمعها حيث يزيد الدخل القومي و تصبح هناك فرصة لتحسين مستويات معيشة أفراد المجتمع واحداث نهضة اقتصادية كبرى في أي بلد استنادا للعائدات المتولدة من تصدير المورد الطبيعي، خاصة لو كان متوفر بكميات كبيرة وكانت اسعار هذه المورد مرتفعة في السوق العالمي، كما أن ذلك يمكن أن يكون دافعا إلى المزيد من القبول و الرضا الشعبي وبالتالي يعد أساسا للاستقرار السياسي.

لكن هناك اتجاه آخر يتبناه بعض يعرف على نطاق واسع لدى جمهور الدارسين "لعنة الموارد الطبيعية".

أ. **التأثيرات الاقتصادية للريع:** تفرز الدولة الريعية العديد من التأثيرات على الجانب الاقتصادي، فهناك ما يعرف "بالمرض الهولندي" فأي بلد يصدر الموارد الطبيعية تتدفق إليه عائدات كبيرة من النقد الأجنبي و هو ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى و هو ما يؤدي إلى اهمال القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعية و الزراعية مما يحد من القدرات[72] التنافسية لمنتجات هذه الدولة في السوق الدولية فأسعار الواردات تكون أرخص من أسعار المنتج المحلي و هذه الظاهرة تم رصدها في بداية الأمر في هولندا و ذلك اثر اكتشاف الغاز الطبيعي في هولندا وتصديرها للخارج، مما أدى إلى إضعاف سائر القطاعات الإنتاجية الأخرى، و لقد تم بعد ذلك من رصد هذه الظاهرة في عدد كبير من الدول المصدرة للموارد الطبيعية و كانت النتيجة أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي و وفرة الموارد الطبيعية، و خاصة المعادن و النفط حيث وجد أن الدول التي تعد فقيرة في الموارد الطبيعية قد سجلت معدلات نمو اقتصادي أعلى بمقدار أربع مرات من الدول الغنية بهذه الموارد بين عامي 1970 و

72 محمد غرب العرب، **مرجع سابق** ص 16

1993 و لكن على الرغم من حقيقة أن هذه الدول النفطية كان لديها الجزء الأكبر من والمدخرات، كما أن التذبذب الواضع ما بين ارتفاع اسعار النفط وانخفاضها يجعل الدولة الريعية تحت رحمة هذه المتغيرات وعلى هذا الأساس فإن التذبذب في الأسعار يمكن أن يقلب الفوائض عجزا من خلال صدمات العرض والطلب غير المتوقعة.

يؤدي تذبذب أسعار تصدير الموارد الطبيعية خاصة النفط إلى دورات متعاقبة من الازدهار والكساد في البلدان التي تعتمد على هذه العائدات فحين تكون دورة ازدهار لا تكون هناك مشكلة لدى الدولة الريعية، بينما في حالة مرور الأسعار بدورة انخفاض فإن ذلك يؤدي إلى مصاعب مالية للحكومة و إلى ركود اقتصادي، و هو أمر منطقي حيث يلعب السياسة المالية في دول الريع النفطي دورا يتجاوز بكثير الدور[73] الذي تلعبه هذه السياسة في بلدان أخرى، نظرا لدورها في إدارة عجلة النشاط الاقتصادي ككل سواء في قطاع عام عن طريق المشروعات الكبرى التي نفذتها وتديرها الحكومة أو من خلال الانفاق على مشروعات البنية الأساسية و التي يقوم بها القطاع الخاص، أو من خلال الدعم المباشر و غير المباشر للمنتجين من القطاع الخاص.

فالهبوط الكبير في أسعار النفط وبالتالي إيرادات الموازنة العامة ترك عجزا كبيرا في موازنات الدول الريعية النفطية، وهو ما دفع نحو خفض الاتفاق العام خاصة على المنزوعات الجديدة إلى جانب البحث عن مصادر تمويل العجز، خاصة بزيادة وتنويع إيرادات الموازنة من القطاعات الأخرى غير النفطية.

ب. **التأثيرات القيمية والثقافية للريع:** تعمل الموارد الطبيعية على تدمير الاقتصاد المحلي، فظهور النفط يؤدي إلى نشأة سلوك يسعى للريع والفساد، وهو ما يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار والنمو، نتيجة سيادة مناخ يغلب عليه عدم الشفافية، فالتأثيرات الاقتصادية التي ذكرناها لم تساهم فقط في إضعاف معدلات النمو بل أدت أيضا إلى تدمير كافة الخبرات الناتجة عن عملية التنمية. فالنفط و ما ادى إليه من تدهور مؤسسي يكون السبب الأكثر

73

أهمية وراء مشكلات دولة ريعية مثل نيجيريا و الجابون في افريقيا سواء من الناحية السياسية و الاقتصادية و هو أمر يتكرر مع كافة الدول الريعية النفطية سواء في المنطقة العربية أو خارجها خاصة مع بداية تدفق العائدات في ظل غياب شبه تام المؤسسات المحترفة القادرة على إدارة هذه العائدات بكفاءة ومسؤولية، ومن أكثر النتائج خطورة[74] إلى ما أشار إليه المفكرين الاقتصاديين و العرب مثل يوسف صاريغ و حازم الببلاوي حالة الانخفاض الواسع في معدل المشاركة للقوى العاملة الوطنية من إجمالي السكان، محدودية اشتراك المرأة في العمل.

و من أخطر التأثيرات المترتبة على قيام الدولة الريعية أنها تضع تحت تصرفها معظم مصادر الثروة النفطية و من ثم أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع والمكاسب على أفراد المجتمع وأهم السبل لهذا التوزيع هي تشغيل المواطنين في وظائف حكومية، مما قلل الفعالية الاقتصادية والاجتماعية.[75]

ج.**التأثيرات السياسية للريع:** لقد انعكس دور الدولة الريعية النفطية باعتبارها موزعا للمزايا والخدمات في تحديد علاقة الأفراد ونظرتهم إلى حقوقها في المشاركة السياسية بحيث أصبحوا بشكل عام أقل تشدد في المطالبة بهذه المشاركة، بعبارة أخرى أدت الدولة الريعية إلى تراجع معدلات المشاركة السياسية وتغيب الديمقراطية من خلال خلق قوى وشرائح اجتماعية عديدة مرتبطة بها وتدور في فلكها الأمر الذي سمح لها بأن تأخذ بمبدأ "لا ضرائب ولا تمثيل". No taxation and no représentation

و ترى بعض التحليلات أن هذه الحالة تعبر عن معادلة مفادها "السلطة أكثر من مطلقة" و "مجتمع أقل من عاجز" حيث أن نشاطات الدولة الريعية تخلف حالة من الخضوع والعزوف عن المشاركة السياسية لدى المواطنين، فهؤلاء لا يرون أهمية التوازن

74 عدنان الجنابي، **مرجع سابق** ص 5

75

في توزيع الثروة ولا تمثل هذه الفوارق لديهم حافزا قويا لإحداث تغيرات جوهرية في النظام السياسي.

فإذا كانت الدعوة للديمقراطية، وجدت أحد أصولها في مطالبة الأفراد في المشاركة في تحديد عبء من الأعباء المفروضة عليهم وخاصة الضرائب فإن انعدام أو ضالة حجم الأعباء المفروضة على الأفراد قد قلل أو خفض من هذه المطالبة السياسة بالديمقراطية والمشاركة في الحكم، ويطلق بعض الباحثين على هذا البعد في تغيير تأثير النفط في إعاقة الديمقراطية مفهوم "التأثير القمعي" repressionEffect ويطلق عليه ميكائيل دوس "التأثير المستأجر" Renter Effect فالاقتصاد الريعي اسهم في تدعيم التسلطية السياسية وتعطيل امكانية المشاركة السياسية والتحول نحو الديمقراطية في الدول الريعية النفطية، ومنها دول الخليج و الجزائر وليبيا[76].

□□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□:□□□□□□ □□□□□□□

المحروقات في الجزائر

عملت الجزائر ومنذ ما ترتب من اختلالات هيكلية على اقتصادها بالبحث عن موارد وطاقات بديلة عن المحروقات لتحقيق استقرار دائم في الاقتصاد الجزائري.

فالجزائر تتوفر على امكانيات طبيعية هائلة في كجال الطاقات البديلة عن المحروقات بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم ونعتزم الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، خاصة وأنها تتمتع بإمكانيات هائلة لإنتاج وتصدير الطاقة الشمسية باعتبار تلقيها نور الشمس الساطعة لأكثر من 3000 ساعة سنويا وبالنظر إلى أهمية السوق الجزائرية وخصوبتها تتسابق بلدان أوروبية عديدة لنيل فرص شركة مع الجزائر في مجال تطوير واستثمار

76 **المرجع نفسه.**

الطاقات المتجددة، حيث أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوربي ومن بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة ففي سنة 2009م تم اقامة مشروع بناء محطة الطاقة مع شركة "ابينيتر" الاسبانية.

و تعد المبادرة الأوربية التي انضمت إليها الجزائر في 2011 ومن أهم المقترحات استغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء، حيث تم التأسيس لهذا المشروع في ألمانيا ويشمل شراكة بين 56 مؤسسة تمثل 15 دولة وبهذا يهدف البرنامج إلى استحداث سوق للطاقات المتجددة على الصعيد الصناعي انطلاقا من الصحراء[77] الكبرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتقدر قيمته الإجمالية بـ 400 مليار أورو ما يعادل 560 مليار دولار.

إضافة إلى عقد الشراكة الجزائري الألماني الأخير القاضي بإنشاء وحدة انتاجية لإنتاج الصفائح الشمسية، بالإضافة إلى إمضاء مؤسسة سونلغاز الجزائرية مع مفوضية الاتحاد الأوربي تهدف إلى تعزيز مبادلات الخبرات التقنية ودراسة سبل ووسائل اقتحام الأسواق الخارجية والترقية المشتركة لتطوير الطاقة المتجددة في الجزائر وفي الخارج، كما ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء، انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة (2011-2030م) بنحو 22.000 ميغا واط في آفاق 2030أي ما يعادل 40% من إنتاج الكهرباء الإجمالي، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير 10.000 ميغا واط من 22.000 ميغا واط.

كما يعتبر أيضا القطاع الفلاحي من القطاعات المنتجة البديلة عن قطاع المحروقات في الجزائر التي يمكن أن تساهم في

77**البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها**، 2010، تاريخ: 07-09-2016 من الموقع الالكتروني: http://portail.cder.dz

استقرار الاقتصاد الوطني بالرغم من أن الجزائر كانت تهتم بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي في معظم مخططاتها الاقتصادية، إلا أنه مع التوقيع الرسمي على الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي في 2002 ثم الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي بحيث استفادت الجزائر من مزايا تصدير مجموعة من المواد الأولية الزراعية إلى الدول الأوربية.

ففي سنة 2012م تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي في الجزائر 29 مليار دولار أي ارتفاع بنسبة تقارب 32% مقارنة مع سنة 2011 وحسب مدير الاحصائيات الفلاحية للوزارة السيد حسين عبد الغفور خلال اجتماع تقييمي للفصل الأول من الموسم الفلاحي 2012-2013 فإن قيمة الانتاج الفلاحي[78] المحقق خلال الموسم الفلاحي 2011-2012م بلغت 9.75 مليار دولار، كما تنتج الجزائر حاليا 72% من احتياجاتها الغذائية بينما الباقي تعوضه ببرامج الاستيراد وهو ما يعتبر أمرا ايجابيا بالنسبة للاقتصاد الوطني.

الاهتمام بالقطاع السياحي إذ يعتبر أفضل قطاع منتج بديل عن قطاع المحروقات، بحيث أن الاستثمار في هذا القطاع يوفر نسب عالية من التشغيل، وكذا من حيث توفير العملة الصعبة، فالجزائر ومنذ سنة 2000 تحول اهتمامها من القطاع الصناعي إلى هذا القطاع الذي يعتبر استراتيجيا بامتياز من خلال قانون الاستثمار لسنة 2001 الذي فتح المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية بتبني خيار الخوصصة في هذا القطاع بحيث ارتفعت المداخيل السياحية بالعملة الصعبة من 05 مليون دولار سنة 1990م إلى 133 مليون دولار سنة 2002.

78نفس المرجع من الموقع الإلكتروني.

خلاصة الفصل

تعتبر الجزائر من الدول الريعية النفطية كما سلف الذكر، إذ تبقى عائدات النفط من أهم العناصر المشكلة لإيرادات الدولة، حيث تمثل الإيرادات البترولية في الفترة 2000–2010 نسبة تتراوح بين 95 %و98 %من العائدات الخارجية والتي تمثل أكثر من 50 %من الناتج الداخلي الخام، في حين تصل الجباية البترولية إلى أكثر من 60 %من إجمالي موارد الميزانية العامة للدولة.

حققت الطفرة التي شهدتها سوق النفط في الفترة الأخيرة بعد ارتفاع سعر البترول واجتيازه سقف 140دولار للبرميل إلى نشوء فوائض مالية متراكمة لدى الدول النفطية من بينها الجزائر، جعلت السلطات أكثر ارتياحا في تبني برامج تنموية تميزها ضخامة مخصصاتها المالية كما هو الحال بالنسبة لبرامج التنمية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 والمتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وكذا برنامج توطيد النمو، بغلاف مالي مقدر بأكثر من 280 مليار دولار، إلا أن النتائج المحققة في هذه الفترة من خلال المؤشرات الكلية الاقتصادية وكذا من خلال مختلف المؤشرات الاجتماعية تبين عدم نجاعة البرامج التنموية المتباينة الرؤى و الاتجاهات من جهة وكذا ماشاب تنفيذ تلك البرامج من الهدر والإسراف في تخصيص الوسائل و الإمكانيات من جهة أخرى، و لهذا قامت الجزائر بالبحث عن استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات.

نستنتج من دراستنا أن إقليم كتالونيا له خصائص وميزات قوية على عدة مستويات وذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي.

وإجابة عن الفرضيات التي طرحناها من قبل فالأوضاع السياسية التي تتعرض لعدة تغيرات، منها الاضطرابات والانقلابات التي تمس كيان النظام أو الدولة بذاتها ففي المقابل هذا ما يؤدي إلى ظهور حركات انفصالية تطالب بالاستقلال، حتى في مجال الاوضاع الاقتصادية، فالحركة التي تكون قوية اقتصاديا هذا ما يمنحها القوة والثقة بمصالحها، وحتى في المجال الاجتماعي والثقافي، فالحركات الانفصالية ترتكز على تقاليدها وثقافتها والتمسك بهوياتها، هذا ما يؤدي بالحركات الانفصالية للمطالبة بالانفصال والاستقلال التام عن الدولة الأم والمطالبة بالحكم الذاتي.

أما مطالب كتالونيا، فكلما نجحت أدى ذلك إلى تهديد أمن اسبانيا حيث إن استقلت كتالونيا هذا ما يعطي قوة لباقي الحركات الانفصالية في المنطقة مثل الباسك، وكون درسنا في مذكرتنا هذه عن أهمية منطقة كتالونيا الجيوسياسي وتناولنا وضعها الاقتصادي الزاهر، منه نستنتج أنه لو تستقل كتالونيا استقلالا تاما عن إسبانيا هذا ما يؤدي بها إلى ازمة سياسية واقتصادية وأمنية... ففي هذا الصدد ترفض إسبانيا طلب الاستقلال التام رغم المفاوضات ولكن منحتها فقط الاستقلال الإداري.

ضف إلى ذلك فالتحولات التي أتت بها هذه الحركة تنبأ أحداث وتغيرات قد تعرفها إسبانيا في الأيام القادمة كون أن إقليم كتالونيا لازال يطالب ويعمل من اجل الحق في تقرير مصيره بعدما كان في السابق قد تحصل على حكم ذاتي.

ولقد استخلصنا في هذه الدراسة أن الحركة القومية الكتالونية لها تأثيرات وأبعاد على عدة مستويات داخليا (إسبانيا) و خارجيا (الدول الأوروبية المجاورة)ن خاصة عبر

مؤسسات هذه الأخيرة (الدول الأوروبية) كون أن الإقليم يطمح للخروج من مجال الدولة الاسبانية وهذا بالارتكاز على سياسته الاقتصادية.

كما أن "كتالونيا" هي نموذج من نماذج الحركات القومية الأوروبية القديمة، الجديدة التي تسعى للحصول على استقلالها بفضل سياساتها وبنائها للبعد الاقتصادي وتحكمها في البعد الثقافي.

والملاحظ أن الأقاليم الأوروبية لها دور هام في رسم سياسات الدول التي تحتويها وحتى سياسات الدول المجاورة على غرار الاتحاد الأوروبي الذي أصبح من ضروریاته استشارة لجنة الأقاليم في إطار سياسته الديمقراطية.

استنتاجات:

- أن الحركة القومية الكتالونية لها تأثيرات و أبعاد داخلية و خارجية و أن كتالونيا تسعى للحصول على استقلالها بفضل سياستها و بنائها الاقتصادي و تحكمها في البعد الثقافي.
- للأقاليم الأوروبية دور هام في رسم سياسات الدول التي تحتويها و حتى في سياسات الدول المجاورة (الاتحاد الأوروبي).
- إن شعور هذه القوميات بالتهميش و الاضطهاد و كذا الظروف الاجتماعية دافع من دوافع المطالبة بالانفصال .
- إن انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا سيهدد وحدة و اسقرار هذه الأخيرة، كون أن الأقاليم الأخرى ستطالب بدورها الانفصال عن اسبانيا على غرار إقليم الباسك.

الاستنتاجات

* الدولة الريعية لا يمكنوها الاستقرار طويلا في سياساتها القائمة دون إجراء تعديلات كبيرة تستجيب للتحديات الاقتصادية الخارجية وطبيعة التطور الحادث في قواهم البشرية ومطالبها الاقتصادية والسياسية التي يصعب تجاهلها.

*تعاني الدول المغاربية من ظاهرتين أساسيتين ذات الارتباط الوثيق بموضوع البحث،وهي الاقتصاد الريعي وعلاقته بالفساد،حيث ينتج الفساد من محاولة تعظيم الاستفادة والاستحواذ على هذا الريع.

* يمكن تحقيق استقرار دائم للاقتصاد الجزائري وتنميته بتنويع الصادرات والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة التي تعتبر منتجة ومهمة لتحقيق نمو اقتصادي ايجابي كالقطاع السياحي الفلاحي اللذان يعتبران أساسين، وعملية الاستثمار وذلك لكي لا تقع كل مرة في اختلالات هيكلية.

على الجزائر الدعم الفعلي لبرنامجها الخاص بتطوير الطاقات المتجددة وفتح باب الاستثمار الأجنبي لهذه الطاقات ،وكذا تفعيل التعاون المشترك بين الجزائر والدول ذات الخبرة في هذا المجال.

الكتب

ا_باللغة العربية

1_ علي الفارسي أم العز ،**الاقتصاد وبناء الدولة مقارنة اولية،لدول الربيع العربي تونس،مصر ،ليبيا**،مركز الجزيرة للدراسات,فيفري،2013.

2_بطوش صبيحة ، "**إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007** "دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمانط 1، 2010.

3 _ابوالعلا يسرى ا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول** الاسكندرية: دار الفكر الجامعي ، ط 1، 2008.

4_الجوهري يسر ، **جغرافية المغرب العربي**. الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة.2001.

5_المغيزبي محمد زاهي ، "**المجتمع المدني والتحول الديموقرطي في المغرب**" . القاهرة:مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية،1995.

6_مساوي عادل ، حامي الدين عبد العلي ، "**المغرب العربي التفاعلات المحلية الإقليمية و الإسلامي** .

7_ اسماعيل أحمد محروس ، **دراسات في المرارد الاقتصادية**، منشأ المعاروف، 1988.

8_ سميث آدام ، **ثروة الأمم** ، معهد الدراسات الإستراتجية بغداد ،بيروت، 2007 ترجمة حسني زينة.

9_ وهبان احمد ،**التخلف السياسي وغايات التنمية**. الإسكندرية:الدار الجامعية، 2003.

10_إبراهيم مشروب ،**إشكالية التنمية في العالم الثالث**. لبنان :دار المنهل اللبناني ، 2000 .

11_البالي نعيمة ،**الخيارات التنموية في دول المغرب العربي،تكامل ام تعارض**. الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات ،2003.

12_ الجنابي عدنان ،**الدولة الريعية والدكتاتورية**،بغداد:دراسات عراقية.

13_زايد السعدي صبري ،**التجربة الاقتصادية في العراق الحديث** بغداد :المدى للثقافة و النشر،2009 .

14_الزيات السيد عبدالحليم ،**التنمية السياسية:الأبعاد المعرفية**. الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية،2002.

15 _عبد الحميد البخلي عبلة ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي:نظريات النمو و التنمية الاقتصادية**.

16_عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997.

17_عبد الشقيع محمد ، العالم الثالث والتحدي التكنولوي الغربي بيروت : دار الطليعة .246

18_ عبد العزيز عجيمية محمد وآخرون،**التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق** ،مصدر :الدار الجامعية ،2002

19_عبد الكريم بكار،**مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية** دمشق :دار القلم،ط 1، 1999.

20_عثامنة صلاح ، **التنمية الشاملة مفاهيم و نماذج**. الأردن :مؤسسة دار العلماء،ط 1، 1997.

21_القريسي مدحت ،**التنمية نظريات وسياسات وموضوعات**. عمان:دار وائل للنشر، 2007.

22_محمد السيد سليم ، العلاقة بين التنمية و الديمقراطية في اسيا. القاهرة :مركز الدراسات الاسيوية .

23_محمد بلقاسم و حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999.

24_ محمد شفيق ،**التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع** ، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث.

25_مشروب إبراهيم،**الاقتصاد السياسيالاقتصاد السياسي مبادئ_مدارس_أنظمة**،د ب ن:دار المنهل اللبناني ، 2002 .

26_منير حجاب محمد ،**الإعلام و التنمية الشاملة** . القاهرة :دار الفجر للنشر و التوزيع ،ط 2،2002.

27_نور السورية عصام ،**دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي و العشرين**. الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة للنشر،2000.

28_ ياسر صالح ،**النظام الريعي وبناء الديمقراطية :الثائية المستحيلة حالة العراق**،ورقة سياسات بغداد:مؤسسة فريد ريش ايبرت مكتبة الأردن و العراق،2013.

29_حكمت الناشيبي، **استثمار الارصدة العربية**، دار الشايع للنشر، الكويت،1978.

ب_ باللغة الفرنسية

_1R-Mahaut, **le pétrole algérien** . édition, ENAP: Alger, 1974 .

_2El Hocine BENISSAD Mohamed, **L'ajustement structurel l'Expérience du Maghreb**, **OPU**: Algérie, 1999.

- المذكرات

ا_باللغة العربية

1_بقي زكرياء، خنوفة سفيان، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصاية العالمية_**أطروحة دكتوراة غير منشورة" جامعة ورقلة: كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير 2014/2013.

2_عمورة جمال،**دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية.** اطروحة دكتورة، جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير،2006.

3_ كبابي كلثوم ،**التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة:الجزائر،المغرب**،تونس.رسالة ماجيسترمنشورة جامعة باتنة:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،2008.

4_يوسف بيبي، **السياسة الإقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2007.

5 _بلقاسم سوايي، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**_رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية العلوم الإقتصادية ، فرع اقتصاد دولي ،2008.

6_رقية بلقاسمي.**التكامل الإقليمي المغاربي:دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية** .رسالة ماجستير منشورة جامعة محمد خيضر :كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010_2011.

7_سهيلة امنصورات ،**الفساد الاقتصادي و اشكالية الحكم الرشيد و علاقتها النمو الاقتصادي** ،رسالة ماجيستير غير منشورة . جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسير ،2006.

8_عبد القادر بابا، " **سياسية الإستمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**"،دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

9_كريم بودخدخ، "**اثر سياسة الإنفاق على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001-2009** ، شهادة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم: كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 2005.

10_منصوري عبد الله ،**السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير مفتوح**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة منشورة جامعة الجزائر-2005-2006.

11_ياسمين نوري ،**مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: يبين الخطاب الرسمي والواقع الميداني 1962-2012**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص ،التنظيم و السياسات العامة -غير منشورة.

12_ياسمينة زرتوج **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميه**، رسالة ماجيستر غير منشورة جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، 2006/ 2005

ب_اللغة الأجنبية

1_soliman Samer, argent de l'état et politique la sortie difficile de l'état rentier en Egypte sous moubarec. thèse doctorat institut d'études politique. Socilogies et politique publiques, 2004.

المواقع الإلكترونية

ا_بالعربية

_1 www.aljazerra.net/knowbedgegate/opinion/2004/10/3.

2_إبراهيم السقا محمد. "**لعنة الوفرة النفطية في الكويت**" مدونة اقتصاديات الكويت و دول مجلس التعاون.2009 على الموقع:

- : www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/09/01

3- الدين مصطفى حسام ،**الدولة الريعية...لهيب النفط**،منتديات على الموقع:**www.arabswata.org**

http://economyafkwait.Blogspot.com/2009/10/blog-post 24 html._4

_5**http://www.alhewar.arg/dabat/show.art.asp?aid=294425**

6http://WWW.gerogexom.com/personal/downlood،php?_

.FILE=ALKABASS.PDF

_7http:www.gulfpolicies.cam/index،php ?option=cam

contentάview=articleάid=601:q ά catid=147=2011_04_09_07_47_03.

_8https://www.google.dz/search?q=wwάoq=wwάoq=chrome...

69i57i012.1816i01ά saureid=chromeάie==UTF_8≠q=%D9%85.

_9 www.aljazerra.net/news/ebusiness/2015/12/13.

البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات_10
:استغلالها، 2010، تاريخ: 07-09-2016 من الموقع الالكتروني
http://portail.cder.dz

حمزة الحسن، **آفاق التنمية السياسة في الخليج العربي**، مجلة قضايا الخليج على_11
الموقع:**www.gulfissues.net**

12_دياب فهد الطائفي،المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي .نقلا عن:
.http://www.adabacham.net/show.php?sid=32161

13_سلام جبار شهاب،**الدولة الريعية و صياغة النظم الاقليمية (دول الخليج نموذجا)**نقلا عن : //:www.iasj.net/hasj?fun=fulltext8aid=90938http

14_عصام الزعيم،**التنمية المستدامة_مركز العربي للدراسات الاستراتجية على الموقع:**
www .albadil.net

: (/http://www.mem-algeria.org) _15

ب_بالفرنسية

_1IEA,World Energy Outlook 2004,

_2Algérie- document de stratégie 2007/2013 et programme indicatif national 2007/2010 instrument européen de voisinage et de partenariat- Www.ec.europa.eu

قائمة المراجع :

1_أحمد الحمداني قحطان ، **المدخل على العلوم السياسية.** دار الثقافة الأردن، 2012.

2_الأقدافي هشام محمود ، **معالم الدولة القومية.** صعوبات الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة 2008.

3_باسل البستاني وآخرون، **النظام الدولي الجديد.** أراد وموافق ، دار الشؤون الثقافية العامة ،1992.

4_بحوش عمار ، محمد النيبات، **مناهج البحث العلمي وطرف إعداد البحوث.** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995.

5_بن نوي حسان ، **تأثير الاقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط .** الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية .

6_الجابري محمد علي ،**قضايا في الفكر المعاصر.** مركز دراسات الوحدة بيروت، 1997.

7_الجبوري مصلح خضر ، **الدور الاسباني للأقليات في الشرق الأوسط.** عمان –الأردن الأكاديميون للنشر والتوزيع 2014.

8_الجبوري مصلح خضر ، **الدور السياسي للأقليات في الشرق الاوسط.** –عمان–الاردن، الاكاديميون للنشر والتوزيع 2014.

9_جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية.** تزغازي عبد الرحمان القصبي السعودية ،1984.

10_حاطوم نور الدين ، **تاريخ الحركات القومية.** يقظة القوميات الأوربية، دمشق دار الفكر ط 1969.

11_الحصري ساطع ، **اراء أحاديث في القومية العربية.** بيروت ، لبنان، 1957.

12_الحصري ساطع ، **ماهي القومية.** بيروت ، مكتبة الشروق2003.

13_دعوة جهاد " **الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا.** دار الهدى للنشر والتوزيع 2005.

14_زكي رمزي ، **ظاهرة التمويل في الاقتصاد العالمي واثاره على البلدان النامية .** معهد العربي للتخطيط 1993.

15_شتو عبد الرؤوف ، **القومية الألمانية وتجلياتها ،الوحدوية العنصرية، والامبريالية.** بيروت تيار المستقبل2009.

16_شيفر بويد ، **عرض وتحليل القومية.** ترة عدنان الجمبري، بيروت ، مكتبة الحياة 1966.

17_عفيفي احمد ، **اللغة وصراع الحاضارات** . كلية دار العلوم ، جماعة القاهرة مطبعة الكترونية.

18_كرين وود كريستوفر " **هل هناك حق التدخل لأهداف إنسانية؟ عرض السياسة الدولية**.1988.

19_كينيدي بول ، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين.** دار الشروق للنشر والتوزيع1993.

20_لاكوست ايف ، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**.ت زهيدة درويش الطبعة(1) ، هيئة ابو ظبي للثقافة.

21_مجرد سميرة ، **الأقليات في الشرق الأوسط.** مدرسة الانجلو المصرية1982.

22_محمد عبد القادر ، **فهمي المدخل إلى دراسة الإستراتيجية** .ط1،عمان دار مجداوي للنشر والتوزيع.

23_محمود الزويعي بشرى ، **تطبيقات الدولة القومية في أوروبا** . بغداد ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية).

24_مصباح عامر ، **معجم مفهيم العلوم الساسية والعلاقات الدولية.** الجزائر ، المكتبة الجزائرية ،2005.

25_نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي.** المركز البحوث والدراسات الاستراتيجية القاهرة، 1985.

26_هرتز فريديك ، **القومية في السياسة والتاريخ.**

27_والتز كينيث " **الإنسان والدولة والحرب : تحليل نظري** . تر:عمر سليم اتل ط1 2013 لبنان دار الدجلة.

28_وهبان احمد ، **الأقليات والجماعات والحركات العرقية (قسم العلوم السياسية كلية التجارة** . جامعة الاسكندرية ،2007.

29_وهبان أحمد ، **الصراعات العرفية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية** . الإسكندرية الدار الجامعية ،2004.

30_يوناب يحي ، لماذا تريد كاتالونيا الانفصال عن إسبانيا ، مجلة المكتبة في أنحاء العالم.

31_كتالونيا تسعى إلى الاستفتاء ، حقيقي على الاستقلال (ومدريد تهدد بملاحقات قضائية) الحياة الجدية، العدد 20، 11/09/7،2014/10/2016.
32_مجلة شؤون عربية، العدد 20 مارس 1990

33_محمد دياب علي ، مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم ، مجلة جامعة دمشق المجلة 28،العدد الثاني 2012.
34_ودراندرسون جون ، إستفتاء كتالونيا هل يؤدي إلى بلقنة إسبانيا؟ تقارير إحصائيات، العدد 206، (2006) ، 07-09-15،2016سا44.

35_احمد إيابير، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي حالة مالي، ماجستير 2011-2012.

36_أحمد ياسين الاسطل، القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ومحم انو السادات، دراسة تحليلية مقارنة (ماجستير) غير منشورة، جامعة الازهر غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.2014.

37_انعكاسات مشكلة الأقليات على الاستقرار السياسي والامن في الوطن العربي العراق(ماجستير .

38_حسين عبد الله الفلاح ، التدخل في لبنان: دراسة في القانون الدولي، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية القانون 1999.

39_حيدر طالب الجبار، المسألة الكردية في الوثائق العرقية، أطروحة ماجستير، جامعة بغداد كلية القانون والسياسة1992.

40_دستور اسبانيا الصادر عام 1978 شاملا، تعديلاته لغاية عام 2011 بصيغة .PDF

41_شلوموا فينيرزي، الفكرة القومية ، جريدة هارتس 616، 1995/10/20.
42_فايز عبد الله صاف، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا) جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأدب قسم العلوم السياسية 2009-2010 ص 17.
43_كريمة بقدري الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا، ماجستير 2011-2012.

44_محمد نجيب بوطالب ، سوسيولوجية القبلية في المغرب العربي، أطروحة الدكتوراه، بيروت،/مركز الدراسات للوحدة العربية ، جوان 2002.

45_إسماعيل عبد الفاتح عبد الكالفي " الموسوعة المسيرة للمصطلحات الساسية عربي-إنجليزي، دار النشر الوعي ،2010.
46_عامر مصباح، معجم مفهيم العلوم الساسية والعلاقات الدولية، الجزائر ، المكتبة الجزائرية ،2005.
47_أوروبا مفهوم القومية في القرن19و20 إبان الثورات الحرية.
http://.startaimer.com/2011/06/2011,22/05/2016,23h36
48_عبد الكاظم الطفيلي،ألمانيا 1815-1870)ماضرة"كلية التربية الاسلاميةب:
iubcoleges,lecture.espx.fid :118-http://www.uababylon.edu.iq
depid :28 laid :4570,20/09/2016,20h15.
49_مروان إبراهيم ، أين تقع إسبانيا
http://maworl3.comاين تقع اسبانيا-2015ة17/09/2016.14/09/17h14
50_مكثف ،معلومات عن دولة إسبانيا.
http://www.almosfar.com,forum it
n29,html,20/07/2007,17/09/2016,15h15.

1989 print.p

http:// elliot.hj, spain and world 1500-1700.new haven xals up,_51

52_محمود علي، الانتخابات التشريعية في كتالونيا، مقدمة للإنفصال عن إسبانيا بـ:
http://elbbid.com/2015/09/13
53_ شعبان عبد الحسين:
http://www.arabnewwal.info/2010/06/11,19153072مابعد كتالونيا-
7/09/2016,12h29.
54_الدستور الاسباني تعلق قرار إستقلال كتالونيا، العربية 12 نوفمبر 2011 و ص سبتمبر 2016بـ:
http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/a-de37-8813-4259a b 3
dca-469b 47 a 71.
55_أحمد بن صالح الصالحي، سيناريوهات ورهانات الانفصال كتالونيا وتحديته ومحدداته
http://www.alifpost.com/20html. 21-02-21
56_إسبانيا يقترب من مرحلة التفكك بعد مصادقة كتالونيا على نص الانفصال
http://www.akhbarona.com/mobile/world/34474;html.25/01/2013.15/
.09/2016
57_هدى التفاوض جريدة اورنيوز في
11/10/2014.19/09/12016.13h16.http://arabic.euronews.com
58_مظاهرات حاشدة في كتالونيا تطالب بالانفصال عن إسبانيا ، جريدة عربي بـ:
http://www.bc.com/worldnews/2016/09/160911-spain- arabic
caralonia.with drawal.25/09/2016.11h29.
59_بدون كاتب ، هدى التفاوض ، جريدة أورنيوز في :
.http://arabic:euronews.com/11/10/2014.19/09/2016.13h16
60_بدون كاتب، مظاهرات حاشدة في كتالونيا تطالب بالإنفصال عن إسبانيا ، جريدة عربي 12 سبتمبر 2016في
http://www.bbc.com/arabic/euronews.2016/09/160911-spain-
catalonia withdreamwal.25/09/2016.11h29.

61_ سميحة عبد الحليم، الحركات الإنفصالية في العالم، مصر محرك بحث إخباري،18-03-2005.في
http://masrees.com/egjneux/34768,26-09.2016.00h
62_معجم المعاني الجامع ومعجم الوسيط-معجم عربي –عربي بـ:
http://www.almany.com/ar/dict/ar-ar)إنفصالية57h00.2016/09/26/.

63_al bierrtie le nouuvaux statu d'aetonoune de ctalogne revue français d'administration politique 2007.
64_bizoux au gelique, catalogne, l'emergence d'un politique exterieus , paris, l'hrmottan ;2006.
65_capel horacia barecelon, paris ecomonica, autropos.2009.
66_charkles debbasch, lescique de politique, 7 ed, paris, France.

67_fernandez garcia, alicia, mathiey petithomme, les nationalisme dans l'Espagne, comtenporaise1975,2011,paris, armand, cacim p.
68_fernandez gracia ahica mathien petit homme les nationalism dans l'espangne lontemporale1975.2011.paris.avmand, cacin.
69_garcia marie, carmeu l'identité ctalon aualyse du pocessus de production de l'identité national en ctalogne paris, l'hormattan.1998.
70_garcia marie, larmen , l'identité ccatalan analys dan processus de prodution de l'idenité nationale en catalogne, paris , l'harmattan.1998.
71_garcia w arnumeu, identité catalon, paris,ed l'harmation B1998.
72_keatine wicheal les nationalités minoritaire d'espogne face europe revue etudes internationales , vom 10, v 4 1999
73_lavrof dimitri georges le régimes politique espanol n coll que sans je paris, puf,1986.
74_lavrof dimmtri georges,ge régimes politique Espagnol,wall Que sais je paris,pul, 1986.

78_pierre vantol B, autoumie politique et réforme stauair n Espagne regard son le bilindage des compéte,ces autoumes dans vouveau statu de la catague revue fracais de droit constitionel

79_rirre vantal b autonome politique et réjoene statuaieres, en Espagne regad regard sur le bilimdage des lanpétences, lonstitionnel2010.
80_sanniego bouet mercedes l'action éxterieur des région autones péri pheuque de l'espane dans carlos epachelo edition l'harmattans 2011.8 stegman w callion ualin paradiplonag dans fassilo hear scgel , ponctus the role of region netwoks, scales ,terrtory, kristion saud, region, 8 kan2011.
81_contre d'estudis d'opinio 2007 ,2005 barmometrec d'opinion politica, ed catlonia.
82_jean claude morera, histoire de la catalogne ed harmattan1993.
83_chaylor H,j N histoir of argan catalonia, london methen1933.
84_generlitat de catalonia , the democtatic transtion and the debat about the new constutional context of mullilignalisme, cultuat G E catalonia.
85_guibernau monsterrat , nations witout station the EU the catalon case. London, rout redge2006.
86_guibernau, the idantity of nations, queeu building universty of london2008.
87_hargreces john, freedom for catalonia , catalonia nationalism universty press, cambredge2000.
88_josep, r liobera, foumdation of national identity from catalonia to europ new orke, berghalm,bohrs2004.
mc robert leueth n catalonia , nation bui lding w yhout astate, onbrin, oxford , universty, press2011.
somon harise catalonia is not spain , a histoical perspective

فهرس الجداول الصفحة

جدول رقم 01:احتياط النفط في المغرب العربي.....56

جدول رقم 02:إنتاج النفط الخام في دول المغرب العربي.....57

جدول رقم 03:تطور احتياط الغاز في المغرب العربي.....58

جدول رقم 04:النمو الناتج المحلي الاجمالي لدول المغرب العربي.....75

جدول رقم 05:الطلب العالمي على مصادر الطاقة.....92

جدول رقم 06: الطلب العالمي على النفط الخام.....93

جدول رقم 07:تطور الطلب العالمي على الغاز في افاق 2030.....95

جدول رقم 08:تقدرات سنة 2004 لاحتياطي البترول الخام المؤكد في العالم...96

جدول رقم 09:تقديرات سنة 2003لاحتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم...97

شكل رقم 01:مساهم قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام.....107

جدول رقم 11:مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي..... 129

جدول رقم 12: الظروف المحيطة بقطاع المحروقات تاريخيا في الجزائر.....135

جدول رقم 13:حصة الفرد من النفقات العامة على الصحة 145

الصفحة

مقدمة.....1_7

الفصل الأول:الريع والتنمية والمفاهيم المرتبطة بهما .....9_50

المبحث الاول:الريع والمفاهيم المرتبطة به.....9_19

المطلب الاول:مفهوم الريع.....9_13

المطلب الثاني:مفهوم الاقتصاد الريعي.....14_16

المطلب الثالث:مفهوم الدولة الريعية.....16_19

المبحث الثاني:التنمية والنظريات المفسرة لها.....19_42

المطلب الاول:مفهوم التنمية.....19_29

المطلب الثاني:اقسام التنمية وانواعها.....30-35

المطلب الثالث: التمييز بين مفهوم التنمية و المفاهيم الاخرى.....36_42

المبحث الثالث:العلاقة التشابكية بين الاقتصاد الريعي والتنمية في ظل الدولة التسلطية 43-49

المطلب الاول:متلازمة الدولة الريعية والتسلطية.....43_45

المطلب الثاني:امكانيات تحقيق تنمية شاملة في ظل اقتصاد ريعي .....45_49

خلاصة الفصل

الفصل الثاني:طبيعة الاقتصاديات المغاربية..... 52_ 80

المبحث الاول:المقومات الطبيعية.....52_59

المطلب الاول:الموقع الجغرافي.....52_54

المطلب الثاني:الامكانيات والموارد المعدنية والطاقوية.....55_59

المبحث الثاني:طبيعة الانظمة للدول المغاربية.....60_66

المطلب الاول:طبيعة الانظمة السياسية.....60_62

المطلب الثاني:طبيعة الانظمة الاقتصادية.....63_66

المبحث الثالث: الاستراتجيات التنموية.....66_80

المطلب الاول:الخيرات التنموية لدول المغرب العربي.....66_73

المطلب الثاني:واقع اقتصاديات دول المغرب العربي في بداية الألفية.....74_76

المطلب الثالث: الدولة الريعية وثروات الريع.....77_80

خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث: الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري بين متطلبات التنمية والريع..83_152

المبحث الأول:الموارد النفطية.....84_100

المطلب لاول: البترول في الجزائر.....84 _90

المطلب الثاني:طريقة استغلال المحروقات في الجزائر.....91_100

المبحث الثاني:اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.....100_116

المطلب الاول:الصدمات النفطية.....101_106

المطلب الثاني: العوائد النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر.....106_110

المطلب الثالث:انخفاض اسعار النفط وتاثيره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2014_2015.....111_116

المبحث الثالث:السياسات التنموية في الجزائر.....117_152

المطلب الاول:الاستراتجيات التنموية..... 117_133

المطلب الثاني:الفشل النسبي لسياسات التنمية.....134_150

المطلب الثالث:الاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات.....151_152

الخاتمة.....155_156

قائمة اللاحق.....158

قائمة المراجع.....159_169

الفهرس

ملخص

رغم الإمكانيات و المؤهلات الضخمة التي تتمتع بها الدول المغاربية و التي تمكنها من دفع عملية التنمية، إلا أن هذه الأخيرة تعاني مشاكل بفعل كثرة العراقيل البيروقراطية و ارتباطها بأنظمة ريعية التي تعيق تحقيقها و عدم تحديد توجه واضح للسياسات التنموية.

الكلمة الدالة: الريع، الإقتصاد الريعي، الدولة الريعية، التنمية

Résumé

Malgré les grands moyens et capacités que procèdent les pays magrébins, et qui leurs permets de propulser leur politique de développement, ces derniers, subissent des problèmes à cause des multiples obstacles bureaucratiques, et de leurs attachement avec les systèmes de rente qui empêchent sa réalisation, et qui ne génère aucune direction précise vers une véritable politique de développent.

Mot clé : la rente, l'économie de rente, pays de rente, développement.

Abstract

In spite of means and vanities which the magribin's towns have which allowed them to develop their economy, save that those counties have many problems a wong to bureaucracy and political rent obstacles which unplowed to realize it and without precise a clear aim to the political development.

Key word: Rent, rent's economy, rent's country, development.